تباينات أميركية - إسرائيلية حول النهج وليس الهدف في سوريا

ص2

إريك مارتي
العالم العربي هو أحد آخر معاقل الشعر

ص8

العيون المغربية.. عاصمة لملتقى إعلامي إقليمي

ص5

العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الإثنين 2025/12/22 - 2 رجب 1447
السنة 48 العدد 13691
Monday 22/12/2025
48th Year, Issue 13691
www.alarab.co.uk

السعودية تنضم إلى المواجهة الفكرية ضد التطرف في الساحل الأفريقي

برامج الإدماج وإعادة التأهيل: أداة الرياض لمواجهة جذور التطرف

نموذج مختلف في مقاربة مكافحة الإرهاب

نيامي - اختتم التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، السبت، في نيامي عاصمة النيجر، أعمال برنامج "تدريب المتخصصين في مراكز الإدماج وإعادة تأهيل المتطرفين"، في خطوة تعكس الدور القيادي للمملكة العربية السعودية في توجيه الجهود الإسلامية المشتركة لمواجهة الإرهاب والتطرف، خصوصًا في البيئات الأكثر هشاشة أمنيًا وفكريًا مثل دول الساحل الأفريقي.

ويأتي هذا البرنامج ضمن مسار متكامل يقوده التحالف، انطلاقًا من رؤية سعودية تعتبر أن المعركة ضد التطرف لا يمكن حسمها بالوسائل العسكرية وحدها، بل تحتاج إلى معالجة فكرية واجتماعية عميقة تستهدف جذور الظاهرة لا مظاهرها فقط.

ومنذ أن بادرت المملكة العربية السعودية بتأسيس التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب عام 2015، سعت إلى تقديم نموذج مختلف في مقاربة مكافحة الإرهاب، يقوم على العمل الجماعي بين الدول الإسلامية، ويعتمد على مبدأ المسؤولية المشتركة بدل الارتهان الكامل للمبادرات الدولية أو التدخلات الخارجية.

وقد حرصت الرياض منذ البداية على أن لا يكون التحالف إطارًا عسكريًا تقليديًا فحسب، بل منصة شاملة توظف الأدوات الفكرية والإعلامية والأمنية في آن واحد، بما يعكس فهمًا أكثر تعقيدًا لطبيعة التطرف بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد.

> دور مهم للسعودية في توجيه الجهود لمواجهة الإرهاب والتطرف، خصوصا في البيئات الأكثر هشاشة مثل دول الساحل الأفريقي

وفي هذا السياق، يكتسب برنامج تدريب المتخصصين في مراكز الإدماج وإعادة تأهيل المتطرفين أهمية خاصة، إذ يجسد التحول العملي في أولويات التحالف، من التركيز على المواجهة الأمنية المباشرة إلى الاستثمار في بناء الإنسان وتحصين المجتمع. فالبرنامج، الذي نُفذ ضمن البرامج الفكرية للتحالف، استهدف تأهيل كوادر وطنية من المختصين العاملين في القطاعات المعنية، وتمكينهم من التعامل مع المتأثرين بالفكر المتطرف وفق مقاربات علمية متكاملة تراعي الجوانب الفكرية والنفسية والاجتماعية.

ويعكس اختيار النيجر، ودول الساحل عمومًا، ساحةً لتنفيذ هذه البرامج إدراكًا سعوديًا لطبيعة التحديات الأمنية في هذه المنطقة، التي باتت واحدة من أخطر بؤر التطرف العنيف في العالم. فالساحل الأفريقي يعاني من هشاشة مؤسسية، وتداخل أزمات اقتصادية واجتماعية، وحدود واسعة يسهل اختراقها، ما يجعل التنظيمات المتطرفة قادرة على التمدد واستقطاب عناصر جديدة.

ومن هنا، تنظر السعودية إلى دعم دول الساحل باعتباره استثمارًا في الأمن الإقليمي والدولي، وليس مجرد تحرك تكتيكي أو ظرفي.

البرنامج الذي اختُتم في نيامي شارك فيه 29 متدربًا من المختصين في القطاعات المعنية، واستمر على مدى خمسة أيام، وتضمن جلسات تدريبية وورش عمل تفاعلية ركزت على منهجيات الإدماج وإعادة التأهيل، وآليات تفكيك الخطاب المتطرف، إضافة إلى تبادل الخبرات المهنية بين المشاركين.

ويعكس هذا الطابع العملي توجهًا سعوديًا واضحًا نحو تجاوز المعالجات النظرية المجردة، والعمل على نقل خبرات حقيقية قابلة للتطبيق داخل السياقات الوطنية المختلفة.

ويؤكد حضور مدير الإدارة الفكرية بالتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، إلى جانب مسؤولين من وزارة الدفاع الوطني في النيجر، أن هذا الجهد لا يُنظر إليه باعتباره نشاطًا فكريًا معزولًا، بل جزءًا من مقاربة شاملة تسعى إلى ربط العمل الفكري بالمؤسسات الأمنية والرسمية، بما يضمن تكامل الأدوار وعدم تعارض السياسات.

ويمثل هذا التكامل أحد أبرز ملامح الرؤية السعودية في مكافحة التطرف، حيث يُنظر إلى الفكر والأمن باعتبارهما مسارين متوازيين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

وتبرز أهمية هذا النهج في ضوء تجارب سابقة داخل المنطقة وخارجها، أثبتت أن الاقتصار على المعالجة الأمنية يؤدي في كثير من الأحيان إلى نتائج مؤقتة، ويترك المجال مفتوحًا أمام عودة التطرف بأشكال جديدة.

ومن هنا، تركز السعودية، عبر التحالف الإسلامي، على تفكيك البنية الفكرية للتطرف، والعمل على إعادة دمج المتأثرين به في مجتمعاتهم، بما يقلل من احتمالات الانتكاس ويحد من قدرة التنظيمات المتطرفة على إعادة إنتاج نفسها.

وتعكس إشادات المشاركين بمحتوى البرنامج التدريبي حجم الحاجة داخل دول الساحل إلى هذا النوع من المبادرات، كما تؤكد أن بناء القدرات البشرية يمثل ركيزة أساسية في أي إستراتيجية ناجحة لمكافحة الإرهاب.

وفي هذا الإطار، يظهر الدور السعودي بوصفه دورًا تمكينيًا يهدف إلى نقل المعرفة وتوطينها، بدل فرض نماذج جاهزة قد لا تنسجم مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المحلية.

ولا ينفصل هذا البرنامج عن مسار أوسع يقوده التحالف الإسلامي، بقيادة سعودية، لتوسيع أدوات مواجهة التطرف. فقد اختتم التحالف مطلع الشهر الجاري في نيامي برنامجًا تدريبيًا في المجال الإعلامي، ركز على توظيف الإعلام بمختلف وسائله في دعم الجهود الوطنية لمواجهة خطاب التطرف والإرهاب.

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

ليبيا أمام مفترق طرق: إصلاح شامل أو انهيار مستمر

الفساد في ليبيا لم يعد مجرد انحرافات فردية أو إخلالات إدارية يمكن معالجتها بإجراءات جزئية، بل تحول إلى أزمة بنيوية عميقة تهدد أسس الدولة نفسها. بعد مرور أكثر من عقد على سقوط نظام القذافي، الذي كان الفساد أحد أعمدته الرئيسية، يبدو أن البلاد عالقة في حلقة مفرغة تجمع بين الشلل السياسي والتدهور الاقتصادي والتآكل الاجتماعي، حيث يلعب الفساد دور المحرك الخفي والأداة الرئيسية لتوزيع النفوذ.

الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعيشها ليبيا اليوم لا يمكن فهمها دون إدراك هذا الدور المحوري للفساد، الذي لم يعد استثناءً بل قاعدة ضمنية تحكم توزيع الموارد والسلطة. والسؤال الجوهري الذي يفرض نفسه هو: هل تستطيع ليبيا كسر هذه الحلقة المغلقة، أم أن الفساد سيظل يُعيد إنتاج نفسه، محولاً الدولة إلى مجرد شبكة مصالح متداخلة تهدد وجودها ككيان حديث؟

التحول في طبيعة الفساد بعد 2011 يعكس مسارا تاريخيًا معقدا. سقوط النظام السابق فتح المجال أمام انتقال سياسي واعد، لكنه كان هشًا بسبب ضعف المؤسسات الرقابية وتعدد مراكز القرار. في غياب سلطة مركزية قوية، أصبح الفساد وسيلة لشراء الولاءات السياسية، وتراكمت المحسوبية والزبونية في التعيينات العمومية والصفقات الحكومية. ما كان في عهد القذافي فسادا مركزيًا محكوما بيد عائلة واحدة، تحول بعد الثورة إلى فساد منتشر ولامركزي، يشمل ميليشيات وأحزابا ونخبا متعددة، تستخدمه للحفاظ على نفوذها. هذا التحول جعل الفساد ليس مجرد إخلال أخلاقي، بل سياسة حكم ضمنية، تُدار من خلال شبكات مصالح متشابكة تجمع بين السياسي والاقتصادي.

الفساد في ليبيا اليوم أصبح أداة أساسية لتوزيع النفوذ السياسي والاقتصادي. يتداخل القرار السياسي مع المصالح الخاصة، حيث تُستغل العقود العمومية والصفقات الحكومية لإعادة إنتاج شبكات النفوذ، وتُوزع المناصب والامتيازات على أساس الولاء لا الكفاءة. الأحزاب والنخب السياسية، بدلا من أن تكون قوة إصلاح، ساهمت في تكريس منطق المحاصصة والريع، حيث أصبح الوصول إلى السلطة مفتاحا للثراء السريع. هذا الواقع عطل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، إذ يُفضل الحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن استمرار التدفقات الريعية على أي تغيير جذري يهدد المصالح المكتسبة.

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لهذا الفساد البنيوي مدمرة. فهو يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام غير المنتج، مما يفاقم العجز المالي ويُثقل كاهل الدين العام، ويتراجع الاستثمار في القطاعات المنتجة لصالح صفقات ريعية. القدرة الشرائية للمواطن تتآكل مع ارتفاع الأسعار والتضخم، بينما تتراجع الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم بسبب سوء التسيير والنهب. أزمة السيولة في القطاع المصرفي، وتراكم الديون، وفقدان الثقة بين المواطن والدولة، كلها تُسرّع تآكل العقد الاجتماعي، مما يولد إحباطا شعبيا يُترجم إلى احتجاجات متكررة أو انسحاب من المشاركة السياسية.

التحديات البنيوية أمام الإصلاح متعددة وعميقة. التشريعات الرادعة ضعيفة، والهيئات الرقابية متعددة دون تنسيق فعال، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة شبكات المصالح المتغلغلة في مؤسسات الدولة والاقتصاد. غياب الإرادة السياسية الحقيقية هو العائق الأكبر، إذ تخشى الكثير من النخب فقدان امتيازاتها. الضغوط الخارجية من المؤسسات المالية الدولية، رغم أنها تشترط إصلاحات، غالبا ما تُستغل لتبرير سياسات تقشفية تزيد من معاناة المواطن دون معالجة جذور الفساد.

مقارنة سريعة مع تجارب دول أخرى قد تكون مفيدة هنا، وتساعد في الكشف عن حلول إصلاحية. في أوروبا الشرقية بعد سقوط الشيوعية، نجحت دول مثل بولندا وإستونيا في مكافحة الفساد البنيوي من خلال تعزيز الشفافية الرقمية واستقلال القضاء. وفي أميركا اللاتينية، ساهمت اتفاقيات دولية ودور المجتمع المدني في فضح الفساد ومحاسبة المسؤولين. ليبيا يمكن أن تستفيد من آليات الشفافية الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعزيز دور الإعلام والمجتمع المدني في الرقابة.

> الصفقات الحكومية تُستغل لإنتاج شبكات النفوذ وتُوزع المناصب والامتيازات على أساس الولاء لا الكفاءة

المسار الإصلاحي المطلوب لليبيا يجب أن يكون شاملا وطويل الأمد. يبدأ بإعادة ترتيب أولويات الإصلاح السياسي والاقتصادي، مع دمج ملف الفساد في قلب العملية، من خلال تعزيز الشفافية في الإنفاق العمومي وتحصيل الإيرادات، وإصلاح هيكلي لتفكيك الاقتصاد الريعي وإيجاد بدائل منتجة. بناء قدرات المؤسسات الرقابية والقضائية أمر حاسم، مع ربط الدعم الدولي بالتقدم الفعلي. إشراك المواطن والمجتمع المدني ضروري لكسر احتكار النخب الفاسدة، وإعادة بناء الثقة.

المعركة الحقيقية في ليبيا ليست فقط على السلطة السياسية، بل على طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يحكم البلاد؛ إما أن تستمر في الدوران في حلقة مفرغة من الفساد والشلل، أو أن تبدأ رحلة شاقة نحو بناء مؤسسات حديثة واقتصاد منتج. الفساد ليس تفصيلاً إداريا، بل أزمة وجودية تهدد الدولة والمجتمع. الضغط يولد الانفجار، وما بدأ سلميًا ليس بالضرورة أن ينتهي سلميًا.

إن استمرار الفساد بهذا الشكل البنيوي لا يعني فقط تعطيل الإصلاحات أو إفقار المواطن، بل يهدد بقاء الدولة نفسها ككيان قادر على حماية مواطنيه. إن تجاهل هذه الأزمة أو التعامل معها كملف ثانوي سيقود حتما إلى انفجارات اجتماعية وسياسية لا يمكن التنبؤ بمآلاتها. ليبيا اليوم أمام خيار مصيري: إما أن تُصغي النخب إلى نبض الشارع وتضع مكافحة الفساد في صدارة أولوياتها، أو أن تترك البلاد تنزلق أكثر نحو هاوية الانهيار والعزلة. الإصلاح ليس ترفًا ولا شعارا؛ إنه شرط بقاء، ورسالة أمانة للأجيال القادمة.

مواقف وزير الخارجية اللبناني حيال إيران تغضب حزب الله

بيروت - شن نواب ينتمون إلى كتلة "الوفاء للمقاومة" التابعة لحزب الله في البرلمان اللبناني حملة ضد وزير الخارجية والمغتربين يوسف رجي، متهمين إياه بـ"التصرف كميليشيا".

وربط مراقبون الحملة بالمواقف الأخيرة الصادرة عن وزير الخارجية حيال إيران، حيث رد رجي على دعوة من نظيره الإيراني عباس عراقجي لزيارة طهران بطلب عقد اللقاء في بلد "محايد"، في إشارة إلى أن الدولة اللبنانية تعتبر إيران بلدا "خصما".

وخلال لقاء له مع مسؤولين من الاتحاد الأوروبي في بروكسل الأسبوع الماضي طالب رجي، الذي ينتمي إلى حزب القوات اللبنانية، التكتل بتوسيع دائرة المفاوضات مع إيران لتشمل "أذرعها في المنطقة".

وعلى امتداد الأيام الماضية حمّل وزير الخارجية اللبناني إيران مسؤولية رفض حزب الله تسليم سلاحه.

ويقول المراقبون إن رجي منذ توليه مهامه في وزارة الخارجية كان الأعلى صوتا في انتقاد حزب الله والمطالبة بنزع سلاحه، ولم يكن الحزب يرد على تلك المواقف، لكن نواب الحزب خرجوا عن دائرة الصمت أخيرا، حينما أصبحت انتقادات رجي موجهة صوب إيران.

وشن عضو كتلة "الوفاء للمقاومة" علي المقداد هجوما لاذعا على وزير الخارجية، متهما إياه بالتصرّف "كميليشيا داخل الوزارة"، ومتسائلاً "هل سبق أن تصرّف وزير خارجية في لبنان بهذه الطريقة منذ عام 1943؟".

وأضاف المقداد "من العيب أن يقول وزير في حكومة نشارك فيها إن وزارة الخارجية أصبحت لبنانية اليوم فقط، فهذا إهانة لمؤسسات الدولة". كما ندد بتأخر قبول أوراق اعتماد السفير الإيراني الجديد، "رغم أن السفير اللبناني استُقبل في طهران بكل ترحاب"، معتبرا أن ما يحصل يعكس مماطلة سياسية وسلبية غير مبرّرة.

من جهته ندد عضو كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب علي فياض بما أسماه "ممارسة سياسية عدائية تتجاوز الحدود لاسيما من وزير الخارجية، حيث يمارس اجتياحا بمنطق الميليشياوي في الوزارة".

واستنكر فياض "كيفية تعاطي رجي مع السفير الإيراني الجديد وكيفية استدعاء السفير اللبناني في طهران، وحديثه عن مفاوضات على أرض محايدة مع إيران وكأن إيران بلد عدو"، لافتا إلى أن "هذه السياسة ليست سياسة الدولة اللبنانية بل سياسة حزب سياسي".

ويتصدر حزب القوات اللبنانية الذي يتزعمه سمير جعجع جبهة المعارضين لحزب الله في الداخل اللبناني، ويضغط الحزب الماروني من أجل نزع سلاح الحزب الموالي لإيران حيث يرى أنه لم يجلب للبنان سوى "الدمار".

ولا يخفي زعيم حزب القوات تحفظاته على نهج السلطة اللبنانية في التعامل بحذر هو أقرب إلى البطء في ما يتعلق بنزع سلاح حزب الله، رغم وجود قرار مصادق عليه من قبل مجلس الوزراء.

ووجّه جعجع في وقت سابق من الشهر الجاري رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية جوزيف عون ورئيس الحكومة نواف سلام، معتبرا أنه ليس هناك سبب للتأخّر في حلّ الأجنحة العسكريّة لحزب الله، قائلا إن "التذرّع بحرب أهليّة مزعومة ليس في مكانه".

ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الإثنين 2025/12/22
السنة 48 العدد 13691

انتخابات ليبيا المؤجلة بين العجز الأممي ومؤامرات الفرقاء الداخليين

تنفيذ خارطة الطريق يتطلب استكمال تشكيل مجلس الانتخابات

ملف الانتخابات في ليبيا سيواجه المزيد من العراقيل، وذلك بتخطيط متعمد من الفاعلين الأساسيين المتمسكين بمقاليد السلطة في البلاد والذين يرفضون التنازل عن مناصبهم ونفوذهم وبالتالي عن امتيازاتهم.

الحبيب الأسود

بالتزامن مع مرور أربع سنوات على الموعد المقرر للانتخابات الرئاسية في الرابع والعشرين من ديسمبر 2021 ، والتي تم الدفع بها إلى أجل غير مسمى، أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة حنا تيتيه على أهمية تجاوز حالة الجمود السياسي، واستكمال المسارات الأساسية المؤدية إلى إجراء انتخابات وطنية.

وقالت تيتيه، خلال إحاطتها أمام مجلس الأمن حول مستجدات الأوضاع في ليبيا، إن تنفيذ خارطة الطريق السياسية ما زال يتطلب استكمال تشكيل مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والتوافق على الإطار الدستوري والقانوني المنظم للعملية الانتخابية، بما يتيح للمفوضية المضي قدمًا في التحضيرات اللازمة للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

جاء ذلك بينما ينتظر الليبيون ما ستسفر عنه جلسات الحوار المهيكل من توصيات بخصوص المسار الانتخابي، بعد أن كانت المفوضية العليا للانتخابات أعلنت أنها جاهزة لتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية في منتصف شهر أبريل من العام المقبل، شرط توفر التمويل والتأمين وتسوية الخلاف على القوانين المنظمة للاقتراع.

ورغم أن مخرجات الحوار لن تكون ملزمة للأطراف السياسية، إلا أن المراقبين يعتقدون أن اتجاها بدأ يتبلور داخليا وخارجيا، يصب في اتجاه اعتماد النقطة الرابعة من خارطة الطريق التي تشير إلى مرحلة أساسية في خطة الأمم المتحدة الجديدة لحل الأزمة، ترتكز على الوصول إلى انتخابات ومؤسسات موحدة عبر عملية تدريجية ومتسلسلة، وقد تضمن إقصاء بعض الأطراف أو فرض عقوبات لمواجهة المعرقلين، مع التركيز على إيجاد آليات للمساءلة، وتأتي ضمن جهود دولية لإحياء العملية السياسية.

ودعت المفوضية المستقلة للانتخابات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى التركيز على جوهر الخلاف المتمثل في تعديل القوانين الانتخابية الصادرة منذ يونيو 2023 عن لجنة 6+6، والعمل على تسوية الخلاف فورا، وإحالتها إلى المفوضية دون أي تأخير أو مماطلة لتباشر المفوضية إصدار اللوائح التنظيمية والإجراءات التنفيذية استعدادا لإطلاق عملية التنفيذ.

مسار شائك

وفي أكتوبر الماضي توصل المشاركون في الاجتماع التشاوري بين لجنة 6+6 واللجنة الاستشارية إلى ضرورة تعديل الإطار الدستوري والقانوني الليبي لتسهيل إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بنتائج مقبولة على نطاق واسع، وأقرت اللجنتان بأن التسوية السياسية الشاملة أمر بالغ الأهمية لتمهيد الطريق للانتخابات.

> المسار الانتخابي يواجه تعقيدات من بينها اختلاف الفرقاء حول الشروط الأساسية للترشح وخاصة بالنسبة إلى العسكريين

وتتطلب هذه التسوية تعديل الإعلان الدستوري، ومراجعة القوانين الانتخابية لضمان نزاهة الانتخابات، وتشكيل حكومة موحدة بتفويض انتخابي واضح ومحدد زمنيا، واعتماد ضمانات محلية ودولية لإعادة بناء الثقة بين الجميع، وخاصة بين الشعب والمؤسسات السياسية.

وفيما أكدت اللجنتان أن التسوية السياسية يجب أن تشمل أيضا تدابير لتعزيز الحكم المحلي، وضمان أمن الانتخابات، ودفع المصالحة الوطنية، وتعزيز شفافية الإنفاق مع مكافحة الفساد، يعتقد المتابعون للشأن الليبي أن المسار الانتخابي يواجه جملة من العراقيل والتعقيدات من بينها اختلاف الفرقاء حول الشروط الأساسية للترشح وخاصة بالنسبة إلى العسكريين وذوي الجنسية المزدوجة وموقف بعض القوى الإقليمية والدولية من شخصيات سياسية بعينها مثل سيف الإسلام القذافي.

وأكدت حكومة الوحدة الوطنية الليبية التزامها الثابت بمسار سياسي يقود بشكل مباشر إلى إجراء الانتخابات، واعتبرت أن المرحلة الراهنة لا تقاس بتعدد المسارات أو اختلاف مسمياتها، بقدر ما ترتبط بتحقيق الهدف الوطني الجامع المتمثل في إجراء الانتخابات، بوصفها السبيل لتجديد الشرعية وإنهاء حالة عدم اليقين السياسي التي تشهدها البلاد، وجددت التأكيد على أن توجهها المبدئي يتمثل في الاستفتاء على مشروع الدستور، مشيرة إلى أنها تتعاطى بإيجابية مع أي تقدم يطرأ على حالة الجمود السياسي، خاصة ما أفرزته مواقف شخصيات فاعلة باتجاه الذهاب المباشر إلى الانتخابات، في تحول يعكس توافقا متزايدا بين مختلف الأطراف بعد أن ظل هذا الخيار يراوح مكانه لفترة طويلة.

وسبق لرئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبدالحميد الدبيبة، التشديد على أن السبيل الوحيد للخروج من أزمة ليبيا يكمن في طرح الدستور للاستفتاء الشعبي، وتمكين الليبيين من تقرير مصيرهم، ومن ثم إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، حيث دعا إلى إخراج مسودة الدستور التي أقرّتها لجنة الـ60 المنتخبة في العام 2017 من مخبئها وطرحها للاستفتاء الشعبي، تمهيداً للانتخابات.

وموقف الدبيبة وحكومته يتناقض تماما مع موقف مجلس النواب وسلطات المنطقة الشرقية الذي يدعو إلى تشكيل حكومة موحدة تتولى إدارة مرحلة انتقالية جديدة يتم خلالها تنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

وفي أواخر نوفمبر الماضي رأى رئيس المجلس عقيلة صالح أن حوالي ثلاثة ملايين مواطن ليبي مسجلون في سجلات الناخبين، وهو ما يعكس رغبة واضحة لدى الشعب في التوجه نحو صناديق الاقتراع، مؤكدا أن المجلس أصدر قانون انتخاب رئيس الدولة الليبية وأحاله منذ مدة إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لاستكمال الجوانب الإجرائية.

وبحسب المراقبين، فإن موقف صالح يتجاوب تلقائيا مع موقف القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر الذي دعا خلال لقاءات متعددة بزعماء القبائل في مختلف مناطق البلاد إلى حراك شعبي واسع للضغط من أجل التعجيل بتنظيم الانتخابات أو القطع مع المبادرات المطروحة على أكثر من صعيد، والتي لم تتوصل إلى تحقيق نتائج إيجابية.

وجدد عضو مجلس النواب، ميلود الأسود، التأكيد على الموقف البرلماني المتمسك بضرورة تشكيل حكومة واحدة تبسط سيطرتها على كامل البلاد للإشراف على العملية الانتخابية، معتبرا ذلك الضمانة الأساسية لمنع التزوير والتلاعب وضمان نزاهة الاستحقاق المرتقب.

وتشير أوساط ليبية إلى أن ملف الانتخابات سيواجه المزيد من العراقيل، وذلك بتخطيط متعمد من الفاعلين الأساسيين المتمسكين بمقاليد السلطة في البلاد والذين يرفضون التنازل عن مناصبهم ونفوذهم وبالتالي عن امتيازاتهم في بلد يشهد واحدة من أوسع عمليات النهب في العالم.

حصر السلاح في العراق: توافق معلن وخلافات مؤجلة

بغداد - أكد رئيس أعلى هيئة قضائية في العراق، السبت، أن قادة فصائل مسلحة وافقوا على التعاون بشأن قضية حصر السلاح بيد الدولة، في خطوة بدت للوهلة الأولى وكأنها مؤشر على تقدم محتمل في أحد أكثر الملفات حساسية في المشهد العراقي. غير أن هذا الإعلان سرعان ما كشف عن تباينات عميقة داخل معسكر الفصائل نفسها، بعدما أعلنت كتائب حزب الله النافذة رفضها مناقشة التخلي عن سلاحها قبل جلاء القوات الأجنبية، مؤكدة أن "المقاومة حق وسلاحها باق بأيدي مجاهديها".

وهذا التباين بين موقف قضائي رسمي يتحدث عن تعاون وتجاوب، ومواقف فصائلية تشدد على خطوط حمراء واضحة، يعكس الطبيعة المعقدة لملف حصر السلاح في العراق، حيث تختلط الاعتبارات القانونية بالحسابات السياسية، وتتداخل السيادة الوطنية مع الصراعات الإقليمية والضغوط الدولية. فالدعوة إلى حصر السلاح بيد الدولة ليست جديدة، لكنها تكتسب راهنا زخما متجددا في ظل حكومة جديدة، وبرلمان أعادت الانتخابات الأخيرة تشكيل موازين القوى داخله.

وتحمل إشادة رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان بـ"استجابة" قادة الفصائل لنصيحته بشأن فرض سيادة القانون والانتقال إلى العمل السياسي بعد "انتفاء الحاجة الوطنية للعمل العسكري"، في طياتها محاولة لإضفاء طابع توافقي على الملف، عبر مؤسسة يُفترض أنها محايدة. غير أن رد كتائب حزب الله يوضح أن بعض الفصائل لا ترى في السلاح مجرد أداة أمنية قابلة للتفاوض، بل عنصرًا بنيويًا في هويتها ودورها، خصوصًا في ظل استمرار الوجود العسكري الأميركي في العراق.

وفي المقابل، أبدت فصائل أخرى موالية لإيران، تصنفها واشنطن "إرهابية"، مرونة أكبر على مستوى الخطاب، إذ أعلنت أن الوقت قد حان لحصر السلاح بيد الدولة، من دون أن تذهب إلى التزام واضح بنزع سلاحها فعليًا.

ويعكس هذا الموقف الوسطي محاولة للموازنة بين ضغط داخلي متزايد باتجاه تعزيز هيبة الدولة، وضغط خارجي أميركي قديم يطالب بتفكيك هذه الفصائل أو استبعادها من المشهد الأمني.

وتزداد تعقيدات الملف مع حقيقة أن هذه الفصائل باتت لاعبًا سياسيًا وازنًا، بعدما عزز بعضها حضوره في البرلمان الجديد، وأصبح جزءًا من الإطار التنسيقي الحاكم، وهو تحالف يضم أحزابًا شيعية ذات علاقات متفاوتة مع إيران.

كما أن معظم الفصائل المعنية تنضوي ضمن هيئة الحشد الشعبي، التي اندمجت رسميًا في القوات المسلحة العراقية، لكنها نفذت في مناسبات عدة عمليات عسكرية من دون تكليف رسمي، ما يطرح تساؤلات جوهرية حول معنى "حصر السلاح" وحدوده العملية.

وفي هذا السياق، تبرز تصريحات زعيم عصائب أهل الحق قيس الخزعلي، التي قال فيها إن فصيله يؤمن بشعار حصر السلاح بيد الدولة "باعتبار أننا الآن بشكل أوضح وأقوى جزء من الدولة".

وتعكس هذه الصيغة رؤية مختلفة لمفهوم الدولة، حيث لا يعني بالضرورة التخلي عن السلاح، بل إعادة تعريفه باعتباره سلاحًا شرعيًا طالما أنه بيد قوى منخرطة في النظام السياسي.

وأما الولايات المتحدة، فتتعامل مع الملف من زاوية مغايرة، إذ طالبت الحكومة العراقية الجديدة، عقب الانتخابات العامة في نوفمبر، باستبعاد ستة فصائل وتصنيفها كجماعات يجب تفكيكها، معتبرة أن وجودها المسلح يقوض سيادة العراق ويهدد القوات الأميركية المنتشرة ضمن التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية. لكن هذه المطالب تصطدم بواقع سياسي وأمني يجعل تنفيذها مسألة شديدة التعقيد، وربما عالية الكلفة داخليًا.

> ربط نزع السلاح بجلاء القوات الأجنبية يعكس مقاربة إستراتيجية تربط مستقبل السلاح بتوازنات إقليمية غير مستقرة

ولا يمكن فصل هذا الجدل عن البعد الإقليمي، إذ تشكل الفصائل المسلحة العراقية جزءًا من "محور المقاومة" الذي تقوده طهران، وتضع مسألة السلاح في إطار مواجهة أوسع مع الولايات المتحدة وحلفائها.

ومن هنا، فإن ربط بعض الفصائل نزع السلاح بجلاء القوات الأجنبية يعكس مقاربة إستراتيجية تتجاوز الداخل العراقي، وتربط مستقبل السلاح بتوازنات إقليمية غير مستقرة.

وفي المحصلة، يبدو أن إعادة طرح ملف حصر السلاح بيد الدولة تعكس محاولة لإدارة التناقضات أكثر مما تشير إلى قرب حسمها. فبين توافق لفظي يتكرر في التصريحات، وخلافات جوهرية حول مفهوم السيادة ودور الفصائل، يبقى هذا الملف مفتوحًا على سيناريوهات متعددة، تتراوح بين تسويات تدريجية تحافظ على نفوذ الفصائل، أو استمرار الوضع القائم، أو تصعيد محتمل إذا ما تغيرت موازين الضغط الداخلية أو الإقليمية.

تباينات أميركية - إسرائيلية حول النهج وليس الهدف في سوريا

دمشق - رفضت الولايات المتحدة الاستجابة لمطالب إسرائيلية بالإبقاء على جزء من العقوبات على دمشق، في موقف يسلط الضوء على تباينات بين الجانبين حول طريقة التعاطي مع الملف السوري.

وتبدي الإدارة الأميركية رغبة واضحة في منح السلطة الانتقالية السورية بقيادة الرئيس أحمد الشرع فرصتها كاملة، للتأكيد على أنها شريك موثوق، فيما تتبنى الحكومة الإسرائيلية سياسة الضغط لتحصيل تنازلات من سوريا، وعلى رأسها فرض منطقة منزوعة السلاح تمتد من دمشق حتى المنطقة العازلة.

وسبق أن حث الرئيس الأميركي دونالد ترامب إسرائيل على تغيير نهجها تجاه دمشق وعدم عرقلة جهود استقرار سوريا وازدهارها، وقد أشاد ترامب بالرئيس الشرع عدة مرات، آخرها السبت حيث قال إن "حكومة سوريا، بقيادة رجل يعمل بجد لإعادة العظمة إلى سوريا، تدعمنا دعما كاملا".

في المقابل فإن إسرائيل غير مرتاحة لنهج الولايات المتحدة في سوريا، وسط مخاوف جدية لديها من ضغوط أميركية للانسحاب من المناطق التي احتلها الجيش الإسرائيلي بعد الثامن من ديسمبر 2024.

وكشفت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية، السبت، أن الإدارة الأميركية رفضت طلبًا إسرائيليا للإبقاء على جزء من العقوبات المفروضة على سوريا، للحفاظ على ورقة ضغط على دمشق في المفاوضات.

ونقلت الهيئة عن مصدرين إسرائيليين قولهما إن إسرائيل سعت لدى مقربين من الرئيس الأميركي للإبقاء على جزء من تلك العقوبات، فيما رفضت واشنطن الطلب مع التعهّد بتقديم تعويض مقابل هذا الرفض، من دون الكشف عن طبيعة هذا التعويض أو مجالاته، سواء كانت سياسية أو أمنية.

ووقع ترامب موازنة الدفاع الأميركية في 19 ديسمبر الجاري، والتي تضمنت إلغاء "قانون قيصر"، ليتم بذلك رفع كافة العقوبات الأميركية على سوريا.

جاء ذلك بعد أن صوت مجلس الشيوخ الأميركي في 17 ديسمبر لصالح المشروع النهائي لقانون موازنة وزارة الدفاع لعام 2026 المتضمن إلغاء العقوبات المفروضة على سوريا بموجب "قانون قيصر". وكان مجلس النواب سبقه في التصويت على القرار، في العاشر من الشهر نفسه.

ويفسح رفع العقوبات الأميركية المجال أمام سوريا للحصول على دعم دولي في جهودها لإعادة الإعمار، ودوران عجلة الاقتصاد المتعطلة طيلة أكثر من عقد بفعل الحرب والعقوبات.

ويقول مراقبون إن التباينات بين واشنطن وتل أبيب هي حول أسلوب التعاطي مع دمشق، وليس حول الهدف؛ حيث أن الإدارة الأميركية تتخذ من أمن إسرائيل أولوية في سياستها في الشرق الأوسط.

ويوضح المراقبون أن إدارة ترامب تفضل خيار الدبلوماسية للتوصل إلى تفاهمات أمنية بين دمشق وتل أبيب، تمهد لاحقا لاتفاق تطبيع بين الطرفين، تنفيذا لرؤية ترامب للسلام في المنطقة.

في المقابل، وبحسب المراقبين، فإن إسرائيل تريد استغلال الوضع الحالي في سوريا من أجل تحصيل المزيد من المكاسب على الأرض، وهو ما يفسر تمسكها بالأراضي التي احتلتها، وبدعم الأقلية الدرزية في السويداء، فضلا عن توغلاتها اليومية في القنيطرة، رغم التحذيرات الأميركية.

وبحسب هيئة البث الإسرائيلية توصلت إسرائيل والولايات المتحدة إلى تفاهمات تتعلق باستمرار رغبة إسرائيل في العمل في سوريا ضد التهديدات، إلى جانب مواصلة المفاوضات مع دمشق بشأن اتفاق أمني محتمل.

> واشنطن تفضل خيار الدبلوماسية للتوصل إلى تفاهمات أمنية بين دمشق وتل أبيب، تمهد لاحقا للتطبيع بين الطرفين

وذكرت الهيئة أن التفاهمات تمت في أعقاب اجتماع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا توماس باراك في 15 ديسمبر الحالي.

وقال مصدر للهيئة الرسمية العبرية إن كل طرف بات يفهم الآن ما المطلوب منه، مشيرًا إلى أن اللقاء تناول تحديد الخطوط الحمراء للنشاط الإسرائيلي في الساحة السورية، وهي نقاط كان من المقرر أن يعرضها باراك خلال الاجتماع.

وقالت الهيئة إن زيارة المبعوث الأميركي إلى إسرائيل الأخيرة حملت رسائل مباشرة من الرئيس ترامب إلى نتنياهو، وتركزت بشكل أساسي على الملف السوري.

وأضافت أن الإدارة الأميركية ترى في الرئيس السوري الانتقالي شريكا يسعى لتحقيق استقرار بلاده ودفعها نحو التقدم، وهو ما يدفع واشنطن إلى محاولة تفادي خطوات تعتبرها مهددة لاستمرار حكمه.

وكان المبعوث الأميركي أعرب في لقاء مع صحيفة "ذا ناشيونال" عن اعتقاده أن السوريين والإسرائيليين سيتوصلون إلى اتفاق، بدءًا بمسألة الأمن والحدود، ثم المضي قدما نحو التطبيع.

وأضاف في اللقاء الذي جرى في الخامس من ديسمبر أن السوريين يعلمون أن جزءًا من الحل يكمن في الاتفاق مع إسرائيل.

ترامب لنتنياهو: ليس بمثل هذه الطريقة تدار الأمور

العرب
الإثنين 2025/12/22
السنة 48 العدد 13691

أهم قاعدة لروسيا في الشرق الأوسط ليست حيث تظن

من حميميم إلى صحراء ليبيا: تحول صامت في الإستراتيجية العسكرية الروسية

بعد مرور عام على سقوط الأسد، قد لا تكون أهم قواعد روسيا في المنطقة هي قاعدة حميميم الجوية أو منشأة طرطوس البحرية في سوريا، بل مجموعة من القواعد الجوية الصغيرة المتناثرة عبر ليبيا.

تموضع روسيا في ليبيا لا يفقدها المزايا الاستراتيجية

لندن - عندما انهار نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024، توقّع الكثير من المحللين أن تكون روسيا على وشك فقدان البنية التحتية العسكرية التي بنتها خلال العقد الماضي. فقد بدا وصول موسكو إلى قاعدة حميميم الجوية ذات الأهمية الإستراتيجية ومنشأة طرطوس البحرية غير مؤكد، مع شروع السلطات السورية الجديدة في إعادة تقييم علاقاتها الخارجية. وتحدثت تقارير إعلامية عن مواجهة روسيا قيودًا جديدة وإعادة تفاوض مع السلطات السورية الجديدة حدّت من حرية حركتها.

وأثار ذلك مخاوف لدى صانعي السياسات الغربيين من احتمال أن تعيد روسيا تموضعها إقليميًا باتجاه ليبيا في حال تراجع موطئ قدمها في سوريا، نظرًا إلى علاقتها القائمة مع الجيش الوطني الليبي.

> مخاوف لدى صانعي السياسات الغربيين من أن تعيد روسيا تموضعها إقليميًا باتجاه ليبيا في حال تراجعها في سوريا

وسعت موسكو على مدى نحو عقد إلى توطيد علاقاتها مع قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، لضمان الوصول إلى الأراضي والبنية التحتية العسكرية في شرق ليبيا، محوّلة البلاد إلى مركز لوجستي يمكّن روسيا من إسقاط قوتها عميقًا داخل أفريقيا.

وبعد مرور عام، تبدو أوضاع روسيا في سوريا أفضل مما توقعه كثيرون في الأيام الأولى التي أعقبت سقوط الأسد. فقد حافظت موسكو على وجود مخفّض لكنه متين.

وأكدت اللقاءات رفيعة المستوى بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس السوري أحمد الشرع دور روسيا في البلاد، كما تعهّد الشرع علنًا بالالتزام بالاتفاقيات العسكرية السابقة. والنتيجة هي بصمة أكثر تقييدًا، لكنها لا تمثل خسارة إستراتيجية.

وبينما لم تكن الخطة البديلة في ليبيا ضرورية، فإن روسيا أمضت العام الماضي في بناء شبكتها اللوجستية في شرق وجنوب ليبيا.

وبصفتها مركز عبور، تمنح القواعد الجوية الليبية روسيا القدرة على الوصول عميقًا إلى القارة الأفريقية، حيث تُغذّي بؤر عدم الاستقرار عبر شحنات الأسلحة وأفراد "فيلق أفريقيا" -وهو تشكيل شبه عسكري خاضع لوزارة الدفاع الروسية وخَلَف مجموعة فاغنر.

وبحلول أواخر عام 2024، وقبل أن يتحدد مستقبلها في سوريا ما بعد الأسد، كانت روسيا تبحث بنشاط عن بدائل لعلاقاتها الإستراتيجية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتم تناقل تقارير عن رحلات من سوريا إلى شرق ليبيا، وتحركات للأفراد والمعدات، وزيارات دبلوماسية لمسؤولين روس إلى شرق ليبيا، وسط تنامي مخاوف غربية من سعي روسيا إلى إنشاء ميناء بحري في شرق ليبيا.

وبعد عام لا تزال روسيا من دون ميناء في جنوب المتوسط، على الأرجح لأن السلطات في شرق ليبيا لا ترغب في تعريض علاقاتها المتحسّنة مع الولايات المتحدة وتركيا والشركاء الأوروبيين للخطر عبر منح موسكو منشأة ساحلية كبرى.

وبدلًا من ذلك، توسّعت روسيا داخل ليبيا. وتُعدّ قاعدة معطن السارة الجوية مثالًا بارزًا؛ فهي قاعدة إستراتيجية قرب الحدود مع تشاد والسودان، وتشكّل نقطة انطلاق لعمليات روسيا عبر منطقة الساحل.

ويعود وجودها إلى ما قبل انهيار نظام الأسد. لكن بدءًا من ديسمبر 2024، بدأت معدات روسية وأفراد ومقاتلون سوريون مرتبطون بنظام الأسد بالوصول إلى القاعدة الصحراوية. وعلى الرغم من أهمية معطن السارة في حضور روسيا بجنوب ليبيا، فإن موسكو تستخدم عدة مطارات أخرى ضمن ممر العبور إلى الساحل، من بينها قاعدة الخادم في شرق ليبيا، وقاعدة الجفرة في وسط البلاد، وقاعدة براك الشاطئ قرب سبها، وقاعدة القرضابية جنوب سرت.

ويرى الباحث فرانك تالبوت في تقرير نشره المجلس الأطلسي أن هذه المواقع المتفرقة تشكل شبكة عبور مرنة تربط موطئ قدم روسيا في سوريا بأنشطتها المتنامية في الساحل، ما يعزز قدرتها على دعم انتشار "فيلق أفريقيا" وإمدادات الأسلحة لشركائها الأفارقة.

وتواجه هذه الشبكة الداخلية تدقيقًا دوليًا أقل، وتتطلب تنازلات سياسية أقل من السلطات الليبية، كما تمنح موسكو الوصول إلى ممرات نائية تدعم تحركات لوجستية بعيدة المدى.

ولم تمرّ الزيادة في الوجود الروسي بليبيا خلال العام الماضي من دون رد. فقد سعت الولايات المتحدة وشركاؤها الدوليون الرئيسيون إلى مواجهة الأنشطة والنفوذ الروسيين، أساسًا عبر إستراتيجية لتسريع توحيد المؤسسة العسكرية بين شرق ليبيا وغربها، مع وعود بالتعاون الأمني والتدريب. وكان نائب قائد الجيش الوطني الليبي صدام حفتر محور هذه الجهود لفك ارتباط الجيش الوطني بقبضة روسيا.

وفي فبراير أرسلت الولايات المتحدة قاذفتين إلى الأجواء الليبية ضمن تدريب مشترك مع مراقبي توجيه جوي تكتيكيين ليبيين. وفي أبريل نفذت البحرية الأميركية أول زيارة موانئ إلى ليبيا منذ أكثر من خمسين عامًا، شملت طرابلس وبنغازي.

وفي الشهر نفسه استضافت أنقرة زيارة لصدام حفتر، وفي أغسطس أجرت البحرية التركية زيارات موانئ إلى كل من طرابلس وبنغازي.

وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر، استضافت الولايات المتحدة اجتماعًا لكبار المسؤولين بشأن ليبيا، بمشاركة ممثلين عن مصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وقطر والسعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة. وتم التأكيد على أهمية دمج الأمن بين شرق ليبيا وغربها، وعلى تعديل حظر الأسلحة الأممي في يناير 2025، بما يتيح التدريب المشترك والمساعدة الفنية دعمًا لهذا الاندماج.

وفي أكتوبر أعلن نائب قائد القيادة الأميركية في أفريقيا (أفريكوم)، الفريق جون برينان، أن ليبيا ستشارك وستستضيف جزءًا من تمرين "فلينتلوك" السنوي للجيش الأميركي في ربيع 2026.

وقال برينان إن "هذا التمرين لا يقتصر على التدريب العسكري؛ بل يتعلق بتجاوز الانقسامات، وبناء القدرات، ودعم الحق السيادي لليبيا في تقرير مستقبلها".

ضعف نفوذ إيران الإقليمي يزيد من أهمية تركيا

الولايات المتحدة متمسكة بدور تركي في غزة رغم معارضة إسرائيل

إسطنبول - مع تراجع النفوذ الإقليمي لإيران، باتت تركيا لاعبًا محوريًا في قطاع غزة، وهو تحول إستراتيجي انعكس بوضوح في خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسلام في المنطقة.

واختارت الإدارة الأميركية تركيا كواحدة من الدول الضامنة لوقف إطلاق النار إلى جانب مصر وقطر والولايات المتحدة، بالإضافة إلى إشراكها في القوة الدولية للاستقرار المقترحة، وهو ما يعكس التقدير الأميركي لقدرة أنقرة على التأثير في غزة واستثمار الفراغ الذي تركه ضعف الدور الإيراني.

وفي السنوات السابقة كانت إيران تسيطر عمليًا على الجناح العسكري لحركة حماس عبر التمويل وإمداد الأسلحة والتوجيه الإستراتيجي، مما منحها نفوذًا قويًا على قرارات الحركة في القطاع.

وأما تركيا فكان دورها يقتصر على تقديم دعم خطابي واستضافة قادة منفيين، دون القدرة على التأثير الفعلي في السياسات الإستراتيجية.

ومع تصاعد الحرب الإسرائيلية على غزة بعد هجمات 7 أكتوبر 2023، وضعف محور المقاومة الإيراني نتيجة الضربات المباشرة، إضافة إلى سقوط نظام بشار الأسد في سوريا وتراجع حزب الله، أصبحت حماس في موقف أضعف واضطرت إلى البحث عن مصادر دعم خارجية بديلة، فتقدمت تركيا لتصبح الراعي السياسي الأكثر موثوقية للحركة، مقدمة الدعم الدبلوماسي، والمساعدة في إعادة الإعمار، والمشورة في الحوكمة، فضلاً عن تعزيز شرعية الحركة سياسيًا على المستوى الإقليمي والدولي.

وعزز هذا التحول الإستراتيجي أهمية تركيا بالنسبة إلى الإدارة الأميركية، التي رأت فيها شريكًا قادرًا على تحمل المخاطر المرتبطة بمهمة معقدة في بيئة شديدة التقلب، بما في ذلك نشر قوات تركية في غزة كجزء من القوة الدولية للاستقرار، وهو ما وفره الإطار القانوني الذي أنشأه قرار مجلس الأمن رقم 2803 الصادر في نوفمبر 2025.

وتتميز تركيا بعلاقاتها الوثيقة مع حماس، وخبرتها في العمليات الإنسانية، وقدراتها العسكرية واللوجستية، ما يجعلها الخيار الأمثل لتولي هذه المهمة، وهو ما لم تكن أي دولة إقليمية أخرى قادرة على القيام به.

واستغل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هذا الوضع لتعزيز مكانته السياسية داخليًا وخارجيًا، مستفيدًا من ضعف النفوذ الإيراني وغياب منافسين إقليميين قادرين على تولي هذا الدور، ليقدم نفسه كمدافع عن الفلسطينيين وراع لاستقرار غزة. كما ساعده الدعم الأميركي على تعزيز صورته الدولية، بعد سنوات من التهميش خلال إدارة الرئيس السابق جو بايدن، حيث أتاحت له زيارة البيت الأبيض في سبتمبر 2025 فرصة لاستعراض نفوذ تركيا وفاعليتها في استقرار المنطقة.

ولا يمكن فهم الدور التركي في غزة بمعزل عن العلاقة الإستراتيجية بين أنقرة وواشنطن، خاصة خلال فترة ترامب الثانية، حيث سعت تركيا إلى تحقيق مكاسب سياسية ودبلوماسية في أكثر من ملف إقليمي، أبرزها سوريا، بما يشمل دعم حكومة موالية لها وإعادة توحيد الدولة السورية تحت إدارة مركزية قوية.

ويربط أردوغان بين التزامه بمهمة الاستقرار في غزة وبين الحصول على دعم أميركي لتحقيق أهدافه في سوريا، ما يعكس التكامل بين الإستراتيجيات التركية في مسارين متوازيين.

ومع ذلك يواجه الدور التركي تحديات كبيرة، أبرزها المعارضة الإسرائيلية لأي وجود عسكري أو إداري في غزة.

وترى إسرائيل أن دعم أنقرة لحماس يجعلها شريكًا غير موثوق، وأن أي وجود تركي قد يقيد حرية عملياتها العسكرية ويزيد من مخاطر التصعيد في القطاع.

> تركيا قادرة على التأثير في قرارات حماس، ما يزيد من أهميتها بالنسبة إلى واشنطن ويعزز موقف أردوغان محليا ودوليا

ورغم ذلك، فإن هذه المعارضة الإسرائيلية تخدم أردوغان داخليًا، حيث يمكنه تقديم نفسه كمدافع عن الفلسطينيين وحقوقهم أمام الرأي العام المحلي والدولي، مستفيدًا من التوتر السياسي لتعزيز شعبيته ومصداقيته كقائد إقليمي فاعل.

ويعكس الدور التركي في غزة كيف يمكن للفراغ الإستراتيجي الناتج عن ضعف النفوذ الإيراني أن يمنح دولًا أخرى، مثل تركيا، فرصًا لتعزيز نفوذها السياسي والدبلوماسي. فقد أصبحت تركيا اللاعب الرئيسي في القطاع، وقادرة على التأثير في قرارات حماس، مما يزيد من أهميتها بالنسبة إلى الإدارة الأميركية ويعطي أردوغان أدوات ضغط جديدة لتعزيز موقفه المحلي والدولي.

ومع ذلك لا يخلو هذا الدور من مخاطر؛ إذ يستند استمرار مشاركة أنقرة إلى قدرة ترامب على الضغط على إسرائيل لقبول القوات التركية، وتحقيق نتائج ملموسة للفلسطينيين، إضافة إلى قدرة أردوغان على استخراج مكاسب في سوريا وتعزيز العلاقات الأميركية – التركية. كما أن أي إخفاق في إعادة الإعمار أو استقرار غزة يمكن أن يقوض مصداقية الدور التركي داخليًا، ويؤثر على الشرعية السياسية لأردوغان، ما يجعل استدامة الدور التركي مرتهنة بقدرة أنقرة على إدارة توازن دقيق بين الفرص والتحديات الإقليمية.

وفي هذا السياق يمكن القول إن ضعف النفوذ الإيراني فتح المجال أمام تركيا لتصبح لاعبًا أساسيًا في غزة، واستغلال الفراغ الإستراتيجي لتعزيز نفوذها السياسي والدبلوماسي، وتقديم نفسها كشريك ضروري للإدارة الأميركية ولحماس على حد سواء.

وتمكنت تركيا من الاستفادة من هذا التحول لتعزيز مكانة أردوغان داخليًا، وعرضه كمدافع عن الفلسطينيين وحقوقهم، مع تحقيق مكاسب سياسية ملموسة على الصعيدين المحلي والدولي.

وفي النهاية، يعكس الدور التركي في غزة نموذجًا عمليًا لكيفية تحويل الفراغ الإستراتيجي الناتج عن تراجع قوة أحد اللاعبين الإقليميين، هنا إيران، إلى فرصة لتعزيز النفوذ السياسي والدبلوماسي لدولة أخرى.

واستمرار الدور التركي لا يعتمد فقط على المعطيات الميدانية في غزة، بل أيضًا على قدرة تركيا على إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل وسوريا، وهو ما يجعل مستقبل الدور التركي في القطاع مرتهنا بموازنة معقدة بين الفرص والتحديات الإستراتيجية في المنطقة.

تركيا تفرض نفسها شريكا في المعادلات الإقليمية الجديدة

العرب
الإثنين 2025/12/22
السنة 48 العدد 13691

بوادر انتعاش اقتصادي في لبنان تعيد الأمل إلى الأسواق والسياحة

موسم الأعياد فرصة لتحقيق بعض المكاسب مع استقرار الأوضاع الأمنية

بعد سنوات من الركود الاقتصادي العميق والتحديات المتراكمة، تلوح في الأفق اللبناني مؤشرات خجولة لكنها لافتة توحي بإمكانية بدء مرحلة إنعاش اقتصادي طال انتظارها. فقد بدأت الأسواق تسجّل حركة أكثر نشاطا، بالتوازي مع انتعاش ملحوظ في السياحة، مدفوعًا بعودة الزوار وتزايد الإقبال على المرافق التجارية والخدمية.

بيروت - تشهد الحركة التجارية والسياحية في لبنان نشاطا ملحوظا مع اقتراب أعياد الميلاد التي تعد من أكثر الفترات نشاطا مع بروز معطيات أولية تتصل بارتفاع أعداد الزوار وتزايد الحجوزات الفندقية إلى جانب تحسن ملحوظ في حركة الأسواق.

وتأتي هذه المؤشرات في ظل حالة من الترقب التي تسود الوضع الاقتصادي بالبلاد، نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية القائمة وفق تقديرات الهيئات الاقتصادية ونقابة أصحاب الفنادق.

ويشير المسؤولون في هذه الجهات في الوقت نفسه إلى تحسن نسبي وارتفاع في نسب الإشغال الفندقي خلال فترة الأعياد مع آمال في انعكاس هذا الحراك إيجابا على مختلف القطاعات الاقتصادية.

واعتبر رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق محمد شقير أن انتخاب رئيس للبلاد وتشكيل الحكومة مطلع العام الجاري "ولدا ارتياحا داخليا وخارجيا" وترجم ذلك بارتفاع عدد الزائرين إلى لبنان خاصة في موسم الصيف الماضي.

لبنانيون في وسط بيروت عشية أعياد الميلاد

محمد شقير
لاحظنا زخما متزايدا في التجارة مع تقلص التهديدات الأمنية

بيير أشقر
السياحة حاولت الاستفادة من موسم الصيف رغم الصعوبات

وقال شقير خلال مقابلة مع وكالة الأنباء الكويتية الرسمية نشرت الأحد إن تنامي حركة السياحة والسفر إلى لبنان كان له أثر إيجابي على الحركة الاقتصادية "برمتها تجاريا وسياحيا وخدماتيا وصناعيا".

وأشار إلى أن التقديرات الحكومية سجلت ارتفاعا في نمو الاقتصاد اللبناني بنسبة 5 في المئة في عام 2025.

وأوضح أن الأعياد ورأس السنة الميلادية يعدان "موسما أساسيا" لمختلف القطاعات في العديد من البلدان و"فرصة ثمينة" تنتظرها الشركات لتحسين نتائجها السنوية، لافتا إلى تراوح نسبة الأعمال خلال هذا الموسم بين 25 و35 في المئة من مجمل أعمال السنة.

وأكد وجود "ارتفاع متزايد" في حركة السوق مع انحسار التهديدات الأمنية واطمئنان اللبنانيين لإمكانية قضاء الأعياد في أجواء آمنة، مصحوبا بتسجيل نمو في حركة السفر إلى لبنان، وأعرب عن توقعاته بتصاعد حركة الطيران حتى نهاية العام.

ومنذ انتخاب جوزيف عون رئيسا وتشكيل الحكومة برئاسة نواف سلام شهدت البلاد حركة ناشطة خاصة من الناحية الاقتصادية والاستثمارية، بينما تمتلك الحكومة قائمة واسعة من المشاريع التنموية للنهوض من ركام الأزمة.

ويشكل لبنان وجهة استثمارية جاذبة للعرب سواء في المشاريع الخاصة أو العامة، حيث ثمة استثمارات خليجية كبيرة قائمة في عدة قطاعات.

وخلال السنوات التي تلت الانهيار الاقتصادي في عام 2019 تم تسجيل استثمارات تقدر بمليارات الدولارات في مشاريع خاصة داخل لبنان تركزت في قطاعات متنوعة.

وقال شقير إن "جزءا كبيرا من هذه الاستثمارات يعود إلى لبنانيين مقيمين ومغتربين إضافة إلى استثمارات عربية وخليجية".

ولفت إلى أن الوضع الراهن "محكوم بشيء من التريث والترقب" مرتبط بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1701 وخطة الجيش في حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية وانعكاساتها على الوضع الداخلي للبلاد، معربا عن أمله في تحقق ذلك خلال الفترة المقبلة.

وبعد التوصل إلى اتفاق إيقاف الحرب بين حزب الله وإسرائيل في نوفمبر 2024 أعدت الهيئات الاقتصادية ورقة إصلاحية شاملة تحت عنوان "نحو لبنان الجديد" تضمنت رؤيتها الإصلاحية على كل المستويات لاسيما اقتصاديا واجتماعيا وإنمائيا.

وتابع شقير "نحن اليوم نتابع مع المعنيين في الدولة تنفيذ بنود الورقة وقد تحقق تقدم ملموس لكن ما زال هناك الكثير من العمل ونحن ملتزمون بمتابعة التنفيذ بكل عزم وإرادة".

ولتحقيق ذلك يبدو القطاع الخاص "الركيزة الأساسية" لصمود لبنان ومنع انهياره الكامل خلال ذروة أزماته الاقتصادية، حيث أن أي تقدم سياسي سينعكس مباشرة على الأداء الاقتصادي خاصة في القطاعات التجارية والصناعية.

كما أن إقرار قانوني إعادة هيكلة القطاع المصرفي والفجوة المالية وتوقيع عقود التمويل مع صندوق النقد الدولي يعدان أولوية لدى الحكومة. وأشار شقير إلى اتخاذ الحكومة خطوات وقرارات "محورية" في هذا الشأن وإجراء العديد من التعيينات الإدارية.

ويبرز القطاع السياحي والفندقي بجميع مكوناته كأحد أبرز القطاعات المتأثرة بحركة الزوار وتطور الأوضاع العامة في لبنان.

وتشكل نسب الإشغال وحركة الحجوزات، التي بلغت في موسم الصيف 50 في المئة، مؤشرا مباشرا على مستوى النشاط الاقتصادي في ظل استمرار حالة الترقب التي تطغى على مختلف القطاعات.

ويعتقد رئيس نقابة أصحاب الفنادق بيير أشقر أن الأوضاع السياسية والأمنية تؤثر بشكل مباشر على قطاع الفنادق والسياحة والحركة الاقتصادية، مشيرا إلى "حالة الترقب" التي يعيشها ويعاني منها القطاع منذ أكثر من عامين.

وقال لوكالة الأنباء الكويتية إن القطاع السياحي، الذي كان قبل الأزمة المالية يسهم بقرابة 18 إلى 19 في المئة من الناتج الإجمالي، بكل مكوناته حاول الاستفادة من موسم الصيف الماضي "رغم التهديدات الأمنية المستمرة التي طالت العاصمة بيروت".

وتعتمد السياحة التي كانت تدر قرابة 6 مليارات دولار سنويا، بشكل كبير على المغتربين الذين يأتون لزيارة أقاربهم وقضاء عطلاتهم وخاصة في مواسم الأعياد والصيف. وبحسب أشقر فإن هذه الشريحة لا تتأثر بالأوضاع الأمنية كثيرا كغيرها من الزوار.

وذكر أن العاصمة بيروت شهدت خلال الأشهر القليلة الماضية تنظيم العديد من الفعاليات السياحية والمؤتمرات السياسية والاقتصادية إضافة إلى زيارة رجال الأعمال.

واعتبر أن لبنان يتمتع "بموسم سياحي طوال العام نظرا للاعتدال المناخي والتنوع الجغرافي والثقافي الذي يتمتع به". وأكد أن بيروت وجبل لبنان والمدن الساحلية مثل طرابلس والبترون وجبيل هي أكثر الوجهات التي يقصدها الزوار.

وبحسب بيانات النقابة تستحوذ العاصمة بيروت على 70 في المئة من نسبة الأشغال في الفنادق. ومعظم الزوار العرب الذين يقصدون لبنان لقضاء عطلاتهم يأتون من العراق والأردن ومصر وسوريا، وأغلب الزوار الخليجيين يأتون من الكويت وقطر.

واللافت أن المناطق الجنوبية تراجع دورها في الجذب السياحي وحركة الزوار بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية الجوية على معظم مناطقها.

ومع ذلك أوجدت كافة مكونات السياحة، سواء قطاع الإيواء أو المطاعم أو المقاهي أو مكاتب تأجير السيارات، "أسلوبا خاصا لإدارة نفسها في أوقات الأزمات"، بحسب أشقر.

سلطنة عمان ترصد ازدهارا لافتا في نشاط سياحة الأعمال

مسقط - شهد نشاط سياحة الأعمال في سلطنة عُمان ازدهارًا لافتًا خلال الأشهر الأخيرة، مدفوعا برؤية طموحة تسعى إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز مكانة البلد كمركز إقليمي جاذب للاستثمار والمؤتمرات والمعارض.

وبفضل الإصلاحات أسهم التطور المتسارع في البنية الأساسية، إلى جانب الاستقرار السياسي والبيئة التشريعية المحفزة، في استقطاب فعاليات اقتصادية وتجارية كبرى، ما جعل سياحة الأعمال رافدًا متناميًا للاقتصاد الوطني وعنصرًا داعمًا لحركة السياحة المستدامة.

وفي ظل هذا الحراك، تبرز عُمان كنموذج واعد يجمع بين الأصالة والحداثة، ويوظف مقوماته الطبيعية والثقافية لخدمة قطاع أعمال متطور ومتجدد، ليحقق إيرادات في هذا المجال بلغت 15 مليون ريال (39 مليون دولار).

وتمر منطقة الشرق الأوسط بطفرة استثنائية في قطاع سياحة الأعمال، حيث أصبحت الوجهة الأسرع نمواً عالمياً في هذا المجال خلال عامي 2024 و2025.

ويعود هذا الازدهار إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية والمطارات العالمية، خاصة في دول الخليج مثل السعودية والإمارات وقطر، التي نجحت في استقطاب كبرى المؤتمرات والمعارض الدولية.

وتظهر المؤشرات زيادة في اجتماعات وحوافز الشركات المستقطبة، فقد تم جذب أكثر من 100 مجموعة، في حين تم استقطاب 24 مؤتمرًا خلال 2025، مما يعكس الجهود المبذولة لترسيخ مكانة سلطنة عُمان كوجهة جذابة للفعاليات والاجتماعات وسياحة الحوافز.

وتعطي هذه الإنجازات فكرة عن التزام وزارة التراث والسياحة بتطوير قطاع سياحة الأعمال كجزء من خططها لتعزيز مكانة البلد على خارطة السياحة العالمية وتسهم في تحقيق أهداف رؤية عُمان 2040.

39
مليون دولار إيرادات سياحة الحوافز والمؤتمرات خلال 2025، بحسب تقديرات أولية لوزارة السياحة

ويؤكد خالد الزدجالي، مدير مكتب عُمان للمؤتمرات بوزارة السياحة، أن التركيز ينصب على الترويج واستقطاب الأحداث وتسهيل الإجراءات بالإضافة إلى أن هناك شراكة مع القطاع الخاص في الترويج.

وأشار إلى أن هناك آليات معتمدة لاحتساب العائد من منتج الحوافز والمؤتمرات ليعتمد الاحتساب وفقًا لنوعية الحدث سواء كان إقليميًا أو دوليًا أو محليًا، وعدد المشاركين ومدة الإقامة والفعاليات التي تقام.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى الزدجالي قوله إن "التوسع في البنية الأساسية للسياحة سينعكس إيجابًا على ازدياد الطلب وبالتالي المزيد من التطور في البنية الأساسية".

واعتبر أن التأثير الاقتصادي لهذا المنتج يعد مضاعفًا قد يصل إلى 5 مرات مقارنة بالمنتجات الأخرى كون سائح الأعمال يختلف عن السائح العادي، حيث يختار خدمات منتقاة ذات عائد أعلى سواء في مستوى الخدمات الإيوائية أو خدمات النقل واللوجستيات.

وأوضح أن سياحة الحوافز والمؤتمرات مستهدف مهم في رؤية 2040 والمتمثل في تنمية المحافظات، حيث يتم التركيز على جذب العديد من المؤتمرات للمحافظات.

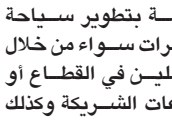
خالد الزدجالي
التأثير الاقتصادي لهذا المجال مضاعف قياسا بمنتجات أخرى

وعلى سبيل المثال تعكف السلطات على استقطاب فعاليات في محافظة ظفار خارج موسم الخريف، وكذلك محافظة الداخلية تستقطب العديد من الفعاليات في سياحة الحوافز نظرًا لما تتمتع به من جذب سياحي ومقومات استثنائية في المنطقة.

ونجح البلد الخليجي في استقطاب وتنسيق عدد من المؤتمرات الدولية والإقليمية الكبرى في عام 2024 منها المؤتمر الدولي للكلية الطبية الملكية لطب النساء والولادة بمشاركة 2300 شخص وعائد اقتصادي قدره 4.83 مليون دولار.

كما حقق مؤتمر مجلس الشرق الأوسط وأفريقيا للعيون عائدًا اقتصاديًا بلغ 3.1 مليون دولار، بالإضافة إلى استقطاب عدة مجموعات حوافز من أسواق عالمية.

وكان من أهمها مجموعة من السوق الإيطالي ضمت 1600 سائح وبعائد اقتصادي قدره 5.2 مليون دولار، وكذلك مجموعة أخرى ضمت 1400 سائح بعائد اقتصادي بلغ نحو 1.1 مليون دولار.

وأشار الزدجالي إلى أنه يتم تنظيم حلقات عمل في أسواق مستهدفة منها السوق الروسية والألمانية والإسبانية والمشاركة في مؤتمر الجمعية العالمية للمؤتمرات والقمم، وهو اجتماع سنوي لكل المعنيين في القطاع على مستوى العالم.

وقال إن "سلطنة عُمان حريصة على التواجد، بالإضافة إلى استضافة وفود الجهات التي تقوم بتنظيم المؤتمرات في رحلات تعريفية بسلطنة عُمان، فضلاً عن إبرام الشراكات التي حققت نتائج ملموسة".

وتقوم الحكومة بتطوير سياحة الحوافز والمؤتمرات سواء من خلال بناء قدرات العاملين في القطاع أو بالتعاون مع القطاعات الشريكة وكذلك مع المؤسسات الأكاديمية لإثراء المخرجات وتهيئتهم للاستفادة من هذا القطاع.

وبالإضافة إلى ذلك العمل على جذب العديد من المؤسسات الدولية التي تنظم المؤتمرات لأعضائها أو لتخصصاتها لتنظيم مؤتمراتها في سلطنة عُمان.

زخم الذكاء الاصطناعي يغذي نشاط أسواق الديون فائقة الأمان

نيويورك - لم يقتصر التأثير على صعود أسهم شركات التكنولوجيا فحسب في ظل السباق المحموم نحو ريادة قطاع الذكاء الاصطناعي، بل امتد ليعيد صياغة المشهد في أسواق الديون فائقة الأمان.

الطاقة عنصر أساسي

وبينما تسعى الشركات الكبرى لتمويل البنية التحتية الضخمة التي يتطلبها الذكاء الاصطناعي من مراكز بيانات ومعالجات فائقة القدرة لجأت إلى إصدار سندات ذات تصنيف ائتماني مرتفع، مما أوجد حالة من الزخم غير المسبوق في أسواق السندات السيادية والمؤسسية.

وهذا الترابط الوثيق بين "جنون الذكاء الاصطناعي" والبحث عن "الملاذات الآمنة" أفرز بيئة استثمارية فريدة، إذ يسعى المستثمرون لاقتناص عوائد مستقرة ناتجة عن تدفقات نقدية تكنولوجية.

وتعتمد الطفرة الكبرى في الذكاء الاصطناعي التي تغذي النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة حالياً بشكل كبير على أسواق الائتمان لتمويل الاستثمارات، وتُعدّ شركات المرافق من بين المقترضين الرئيسيين.

وفي هذه العملية قد تحوّل تلك الشركات أحد أكثر قطاعات سوق سندات الشركات أماناً إلى قطاع أكثر مخاطرة قليلاً.

ومن المتوقع أن تقترض الشركات المزيد، ما يؤدي إلى زيادة المعروض من السندات ويُحتمل أن يضغط على التقييمات. وفي الوقت نفسه قد تتعرض أرباح القطاع لضغوط مع محاولة الجهات التنظيمية كبح الزيادات في أسعار الفائدة.

تيم وينتر
المناخ التنظيمي الصارم لا يساعد أحيانا على تحقيق العوائد

وارتفعت مبيعات السندات من قبل شركات المرافق الأميركية بنسبة 19 في المئة هذا العام لتسجل رقماً قياسياً بلغ 158 مليار دولار، لتمويل النمو الهائل في الطلب على الكهرباء الذي تقوده طفرة الذكاء الاصطناعي.

وقد تنفق شركات الكهرباء أكثر من 1.1 تريليون دولار على محطات الطاقة وغيرها من البنية التحتية للشبكات خلال السنوات الخمس المقبلة، وفقا لمعهد إديسون للكهرباء، ما يمثل زيادة بنحو 44 في المئة عن الفترة السابقة. وستسهم الديون في تمويل ذلك.

ولا يتوقع المستثمرون أن تواجه شركات المرافق صعوبات مالية، لسبب بسيط: توليد الكهرباء وتوزيعها في الولايات المتحدة قطاع يخضع للتنظيم إلى حد كبير، وهو ما يحدد مقدار ما تستطيع الشركات تقاضيه من زبائنها.

وفي العادة لا تبدأ الشركات الكهربائية في بناء المشاريع قبل الحصول على موافقة تنظيمية تضمن لها استرداد التكاليف من الزبائن إلى جانب معدل عائد مجزٍ.

لكن القطاع قد يصبح أكثر مخاطرة قليلاً بالنسبة إلى المستثمرين لأن المزيد من الديون قادم. فقد توقع بنك جي.بي مورغان مؤخرا ارتفاعا بنسبة 8 في المئة في إصدارات سندات شركات المرافق خلال العام المقبل.

وأشار خبراء البنك إلى مراكز البيانات الجديدة وكذلك الاستثمارات الهادفة إلى جعل شبكات الكهرباء أكثر متانة. والنتيجة المحتملة للمزيد من الإصدارات ستكون تقييمات أقل عبر اتساع فوارق العائد.

وفي خضم ذلك تصاعدت مخاوف المستثمرين من فقاعة محتملة في الذكاء الاصطناعي خلال الأشهر الماضية، وهو ما أثار قلقاً بأن استثمارات قطاع الطاقة قد لا تكون آمنة كما كانت في السابق.

وعلى الرغم من أن شركات المرافق تتمتع بحماية جزئية من أي تراجع تقني عبر عقود كهرباء تفرض حداً أدنى للمدفوعات ورسوم إنهاء، فإن تباطؤا ملموسا أو انكماشا في إنفاق الذكاء الاصطناعي سيقوض قصة النمو التي تروج لها هذه الشركات للمستثمرين.

وهناك أيضاً مخاطر سياسية تواجه المستثمرين، فقد ارتفعت أسعار الكهرباء على مستوى البلاد بنسبة 5.1 في المئة خلال الإثني عشر شهراً حتى سبتمبر، لتظل قرب مستويات قياسية، وفق بيانات حكومية.

العيون المغربية.. عاصمة لملتقى إعلامي إقليمي

الصحافة دبلوماسية موازية تدافع عن الوحدة الترابية المغربية

يلعب الإعلام دورًا مركزيًا في دعم قضية الصحراء المغربية، من خلال إبراز النموذج التنموي المتسارع في الأقاليم الجنوبية وتعزيز الدبلوماسية الموازية، في وقت تشهد فيه المنطقة افتتاح العشرات من القنصليات الأجنبية واعترافات دولية متزايدة بمخطط الحكم الذاتي كحل واقعي.

العيون (المغرب) - ستحتضن مدينة العيون في المغرب، خلال الفترة الممتدة من الرابع والعشرين إلى السابع والعشرين من ديسمبر الجاري، فعاليات النسخة الثالثة من ملتقى العيون للصحافة بشمال أفريقيا والشرق الأوسط، الذي ينظمه نادي الصحراء للصحافة والتواصل، تحت شعار "الصحافة في خدمة القضية الوطنية.. رؤية مشتركة".

وسينظم هذا الملتقى بدعم وشراكة مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل – قطاع التواصل، وولاية جهة العيون الساقية الحمراء، وشركة فوسبوكراع، والمركز الجهوي للاستثمار بالعيون، والبنك الشعبي، في سياق وطني يتسم بتعزيز المكاسب التي حققتها المملكة المغربية في ملف الصحراء.

وسيشهد الملتقى، الذي سينظم بالتعاون مع المدرسة العليا للتكنولوجيا وشركة إسمنت الساقية الحمراء، مشاركة صحفيين وخبراء وأكاديميين من عدد من الدول العربية والشرق الأوسط وأوروبا، إلى جانب إعلاميين من دول أفريقية.

وسيتضمن برنامج الملتقى ندوات وجلسات نقاش تتمحور حول دور الإعلام في إبراز النموذج التنموي بالأقاليم الجنوبية، وعلاقة الصحافة بالدبلوماسية الرسمية في تحصين مغربية الصحراء، إضافة إلى مناقشة مخطط الحكم الذاتي في ضوء الاعترافات الدولية المتصاعدة.

وتُعد قضية الصحراء المغربية من أبرز الملفات الوطنية التي تربط بين الدبلوماسية الرسمية والإعلامية بشكل وثيق، حيث يُنظر إلى الصحافة كأداة دبلوماسية موازية تدعم الجهود الرسمية لترسيخ السيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية. هذه العلاقة تكاملية، إذ تعمل الدبلوماسية الرسمية على كسب الاعترافات الدولية، بينما تساهم الصحافة في تشكيل الرأي العام الداخلي والخارجي، ومواجهة الدعاية المضادة.

> الملتقى يهدف إلى جعل العيون فضاءً للحوار الإعلامي الإقليمي، وتعزيز صورة المغرب كقطب للتنمية والاستقرار

وتساهم وسائل الإعلام المغربية في نشر الحقائق التاريخية والقانونية، وإبراز النموذج التنموي في الأقاليم الجنوبية، ودعم مبادرة الحكم الذاتي كحل واقعي. كما أن "صحافة المواطن" عبر المنصات الاجتماعية أصبحت سلاحًا فعالاً في التصدي للشائعات والدعاية المعادية.

كما سيشمل البرنامج تنظيم ورشات متخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والصحافة الرقمية، والتصوير الصحفي، وأخلاقيات المهنة، والإعلام الرياضي، خاصة في سياق التحضير لبطولة كأس العالم لكرة القدم 2030.

واختار المنظمون دول موريتانيا والأردن ومصر ضيوف شرف لهذه النسخة، في خطوة تعكس انفتاح الملتقى على محيطه العربي والإقليمي.

وسيُتوّج الملتقى بافتتاح أول معرض لأفضل الصور المشاركة والفائزة في مسابقة التصوير الفوتوغرافي، المنظمة بمناسبة الذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء، بشراكة بين نادي الصحراء للصحافة والتواصل ونادي أكادير للتصوير الفوتوغرافي وشركة فوسبوكراع.

وأسندت إدارة الملتقى إلى الدكتورة الإعلامية رباب الداه، حيث يطمح المنظمون إلى جعل مدينة العيون فضاءً للحوار وتبادل الخبرات، وتعزيز التعاون بين الإعلاميين من مختلف الدول، وبناء إعلام مهني مسؤول قادر على الدفاع عن القضايا العادلة وتعزيز صورة المغرب إقليميًا ودوليًا.

وسيُعرف الملتقى، لأول مرة، توقيع وتقديم مجموعة من المؤلفات ذات القيمة المضافة للمكتبة المغربية، من بينها كتاب "الوحدة الترابية... قضية المغاربة الأولى" للكاتب بوشعيب حمراوي، وكتاب "الحكم الذاتي في الصحراء المغربية... نحو نموذج مغربي للسيادة المرنة" لمحمد الغيث ماء العينين، وكتاب "مغربية الصحراء... دلائل وحقائق" للمهندس عبدالله آيت شعيب.

ويأتي تنظيم هذا الملتقى في العيون وسط تقدم دبلوماسي مغربي ملحوظ في ملف الصحراء المغربية، مع فتح العشرات من القنصليات في المدينة والداخلة، واعترافات متزايدة بمخطط الحكم الذاتي كحل واقعي وجدي، إلى جانب استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتنمية المستدامة.

وقال منظمون إن الملتقى يهدف إلى جعل العيون فضاءً للحوار الإعلامي الإقليمي، وتعزيز صورة المغرب كقطب للتنمية والاستقرار في المنطقة.

وحققت المملكة المغربية نجاحات دبلوماسية وإعلامية بارزة في الدفاع عن وحدتها الترابية، مع اعتماد مجلس الأمن الدولي في 31 أكتوبر 2025 القرار 2797 الذي يصف مخطط الحكم الذاتي المغربي بأنه "أساس جاد وذو مصداقية" لحل النزاع حول الصحراء، في خطوة تعكس الزخم الدولي المتزايد للموقف المغربي.

ويأتي هذا القرار، الذي اعتمد بأغلبية 11 صوتا دون اعتراض، تتويجًا لجهود دبلوماسية مكثفة بقيادة الملك محمد السادس، حيث أكد العاهل المغربي في خطاب له أنه يفتح "فصلا جديدا ومنتصرا" في ترسيخ مغربية الصحراء، مشددا على أن المخطط يوفر حكما ذاتيا حقيقيا تحت السيادة المغربية كحل واقعي ومستدام.

وشهد عام 2025 تقدما ملحوظا مع دعم دول كبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا لمخطط الحكم الذاتي، إلى جانب افتتاح العشرات من القنصليات في مدينتي العيون والداخلة، ما يعكس اعترافا متزايدا بسيادة المغرب، ويحول المنطقة إلى قطب دبلوماسي إقليمي.

إعلاميًا ساهم تنظيم فعاليات مثل ملتقى إعلاميي شمال أفريقيا والشرق الأوسط في العيون، والتغطية الواسعة للمشاريع التنموية الكبرى في الأقاليم الجنوبية، في إبراز نموذج التنمية المستدامة والاستقرار، وهو ما يعزز الرواية المغربية دوليًا ويبرز الازدهار الاقتصادي كدليل على التكامل الوطني.

ويُتوقع أن يعزز هذا الزخم الاستثمارات الأجنبية والشراكات الإقليمية، ما يجعل الأقاليم الجنوبية نموذجا للتنمية الأفريقية والاندماج الاقتصادي.

ويفتح المغرب أبوابه للصحفيين من كافة أنحاء العالم لزيارة أقاليمه الجنوبية في الصحراء، ويكفل حرية الصحافة لكن ضمن الالتزام بالنشاط المهني الصحفي والمعايير الدولية التي تحكمه، لا أن يمارس ممثلو وسائل الإعلام نشاطا سياسيا يميل إلى هذا الطرف أو ذاك، وهذه التقاليد الصحفية معروفة في كل العالم ولا تتعلق بالمغرب فقط.

تتويج لجهود دبلوماسية

«لا أتشبّه بالكفار».. فيديو لطالبات قاصرات رفضن الاحتفال بعيد الميلاد يشعل سجالًا في لبنان

القاهرة - أثار فيديو انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي، تظهر فيه طالبات قاصرات في ثانوية المناهج العالمية بمدينة طرابلس شمال البلاد، وهن يعبرن عن رفضهن المشاركة في احتفالات عيد الميلاد واصفات إياه بـ"عيد الكفار" و"أعياد المشركين"، جدلاً واسعا في لبنان.

ويظهر الفيديو، الذي صُور داخل ملاعب المدرسة، الطالبات أثناء حديثهن عن عدم جواز الاحتفال بأعياد غير المسلمين، مستندات إلى تفسيرات دينية إسلامية تقليدية تحرّم الاحتفال بأعياد الديانات الأخرى.

وتُسمع طفلة وهي تسأل "رح تتصوّري مع شجرة الكريسماس (هل ستلتقطين صورة بجانب شجرة الكريسماس)؟"، فترد أخرى "أعوذ بالله، أنا لا أتشبّه بالكفار". وفي لقطات لاحقة من التسجيل، تتحدث طفلة ثانية عن عطلة رأس السنة مشيرة إلى أن المسلمين "لا يشاركون بأعياد المشركين"، بينما يُسمع في الخلفية نشيد ديني يركز على الهوية الإسلامية.

وانتشر المقطع بسرعة كبيرة، ما أدى إلى انقسام في الآراء بين مؤيدين يرون فيه تعبيرا عن الهوية الدينية، ومنتقدين يعتبرونه مسيئا للتعايش الطائفي في لبنان المتنوع.

وجاء في حساب:

@lebanon_news24

فيديو متداول على وسائل التواصل الاجتماعي من ثانوية مناهج العالمية في طرابلس بحيث جاوبت عدد من الطالبات على مجموعة من الأسئلة بأجوبة مثل:

«لن نتصوّر مع شجرة كريسماس فأنا لا أتشبّه بالكفّار» و«سوف نقضي راس السنة في البيت لأنّنا مسلمين».

وقال معلق:

@lobnanlyawm

فيديو محزن ومخزي من ثانوية المناهج العالمية في طرابلس، حيث تظهر المناهج التي يتربى عليها الأطفال بأسوء حلّة، حلّة تكفير شركاء الوطن!!

وبررت المدرسة الفيديو باصدار البيان التالي:

«بعد الفيديو الذي نشر مؤخرا وظهر فيه طلاب من مدرستنا، في الملاعب وما عقبه قد تم تصويره دون علم الإدارة وإذنها وإن المحتوى الذي تضمنه، لا يمثل استراتيجية المدرسة ولذا تم اتخاذ الإجراءات المسلكية بحق الموظف الذي قام بالتصوير والنشر وفق الأصول».

وكأن المشكلة تكمن في تصوير الموظف دون علم!!، ولا تكمن بالفكر التكفيري الذي ينتشر في المؤسسات التربوية من دون تحرك فعلي للدولة وأجهزتها

وكتبت ناشطة:

@LynnTraboulsi

الداعية عمر الأبطح : أنا لا أتشبه بالكفار.
قنابل موقوتة ....

وردت إدارة الثانوية الخاصة ببيان رسمي أكدت فيه أن التصوير تم دون علمها أو إذنها، وأن المحتوى لا يعكس سياستها التربوية أو نهجها التعليمي. وأعلنت اتخاذ إجراءات تأديبية بحق الموظف المسؤول عن التصوير والنشر.

لكن البيان فجر حالة جدل مضادة، إذ تعرّضت المدرسة لانتقادات واسعة من أهالٍ وناشطين اعتبروا أنها "خانَت" الموظفَ وتبرأت من مضمون إسلامي صحيح في نظرهم، مضيفين أن ما ورد على لسان الطالبات "يعكس التربية الصحيحة". وانتشرت العشرات من التعليقات الداعمة لشخصية المصوّر، مع تأكيدهم أن الفيديو يعبّر عن قناعة دينية لا تتعارض مع القانون.

وقد ظهرت في خانة التعليقات مداخلات عديدة داعمة للمصوّر ومعارضة لبيان المدرسة. فرأت جيداء أحمد أن "الفيديو يرفع الرأس، ويمثل توعية لعدم الاحتفال برأس السنة"، مستغربة اتخاذ إجراءات بحقه.

الأزمة لم تبقَ ضمن إطار السجال الإلكتروني؛ فقد أمر النائب العام الاستئنافي في شمال لبنان، القاضي هاني الحجّار، بفتح تحقيق رسمي، معتبرًا أن نشر الفيديو وترويجه قد يحملان عناصر تحريض أو إساءة تمس بالسلم الأهلي.

وكلف الحجار الأجهزة المختصة بجمع المعلومات وتحديد هوية من قام بالتصوير والنشر، تمهيدًا لاتخاذ الإجراءات المناسبة ومنع أي تطورات اجتماعية أو دينية غير محسوبة.

الخطوة القضائية جاءت لتعكس حساسية الموضوع في بيئة مدينة طرابلس المختلطة دينيًا والمشحونة سياسيًا، ولتكبح انتشار أي محتوى قد يثير ردودًا طائفية.

ومع اتساع التحقيقات جرى استدعاء عمر الأبطح للاستماع إلى إفادته، غير أن توقيفه أثار تحركات رافضة في مدينة طرابلس، حيث نُظم اعتصام احتجاجي للمطالبة بإطلاق سراحه، باعتبار أن ما نشره يدخل في إطار "حرية التعبير الدينية" وفق المشاركين. وبعد استكمال الإجراءات القانونية، تم الإفراج عنه.

ودافع الأبطح عن موقفه في تصريحات إعلامية، معتبرًا أن ما قام به "جزء من التوعية الدينية" وأنه لا يدعو إلى العنف أو الكراهية، موضحًا أنه يعلّم الأطفال "الدين وتقبّل الآخر"، لكنه يرفض ما يصفه بـ"إخفاء العقيدة". وقال "نحن لا نهاجم أحدًا، ولكن لا نجامل على حساب ديننا".

وأضاف في سياق حديثه أن موقفه قائم على قناعة دينية راسخة، بقوله "ربّ العالمين قال إنهم كفار، وهذا من صلب عقيدتنا"، قبل أن يختتم مشددًا على أن "الدين قبل الوطن، وهذا شيء أكيد" من وجهة نظره.

وطرابلس، التي يغلب عليها الطابع الإسلامي السني وتُعد ثانية كبرى مدن لبنان، شهدت في السنوات الماضية نقاشات مشابهة حول الاحتفالات الدينية المشتركة، مثل نصب أشجار عيد الميلاد في الأماكن العامة. ويأتي الحادث وسط أجواء احتفالية بعيد الميلاد، مع إغلاق المدارس الرسمية والخاصة لعطلة تمتد حتى مطلع يناير 2026.

ولم يصدر تعليق فوري من وزارة التربية والتعليم العالي أو دار الفتوى بشأن الحادث، بينما أثار الفيديو نقاشات حادة على منصات التواصل الاجتماعي حول حدود حرية التعبير الديني، والتسامح الطائفي، ودور التربية في تعزيز الوحدة الوطنية في بلد متعدد الطوائف.

وأوضحت مصادر كنسية في لبنان أنها لا ترغب في الخوض في تفاصيل القضية، مكتفية بالقول إن "ما جرى لا يعدو كونه ولدنات (الولدنات من اللهجة المحلية، مفردها ولدنة وتعني التصرف الطفولي)"، معتبرة أن تضخيم محتوى الفيديو "لا يخدم أحدًا".

وأضافت المصادر أن ما يجري لا يستدعي التوتر الطائفي، خصوصًا في مدينة تشهد اليوم حدثًا وطنيًا مختلفًا تمامًا يتمثل في زيارة البطريرك الماروني بشارة الراعي ولقائه المفتي، معتبرة أن "صورة البطريرك والمفتي هي الصورة الحقيقية لطرابلس".

توازن هش

مصر تتفاوض مع اتحاد إذاعات الدول العربية لجدولة مديونيتها

القاهرة - ذكرت الهيئة الوطنية للإعلام في مصر، بشأن ما أُثير مؤخرًا حول خروج الهيئة من المجلس التنفيذي لاتحاد إذاعات الدول العربية، أنها تود التأكيد على أن بعض ما تم تناوله إعلاميًا وفي وسائل التواصل لا يعكس الصورة الكاملة أو الإطار الحقيقي لعمل الاتحاد.

وأضافت الهيئة في بيان لها أن تشكيل واختيار أعضاء المجلس التنفيذي يخضع لنظام اللائحة المعتمدة لاتحاد إذاعات الدول العربية، ولا يترتب على ذلك أي تأثير سلبي على وضع الهيئة العضو داخل الاتحاد، أو على استفادتها الكاملة من الخدمات التي يقدمها، سواء الفنية أو التدريبية أو التنسيقية أو التبادلية.

كما أن خروج الهيئة من المجلس التنفيذي ليس جديدًا، وقد جاء نتيجة عدم سداد الاشتراكات المستحقة في الأعوام الأربعة السابقة، بعدما توقفت عن الدفع عام 2022، ولم يترتب على ذلك أي تغيير في دورها أو مكانتها داخل الاتحاد.

وتوضح الهيئة أن بعض المديونية المتراكمة يرجع إلى عام 2011، وجار حاليًا التفاوض على إسقاط جزء من هذه المديونية وجدولة الباقي، وذلك في إطار التنسيق المستمر مع اتحاد إذاعات الدول العربية، تمهيدًا لعودة الهيئة إلى عضوية المجلس التنفيذي خلال شهر أبريل المقبل.

وتؤكد الهيئة أنها تحتفظ بعضويتها الكاملة والفاعلة في اتحاد إذاعات الدول العربية، وتواصل المشاركة المنتظمة في جميع أنشطته واجتماعاته الدورية بما فيها الجمعية العامة (وهي أعلى سلطة في الاتحاد)، والتي يحضرها رئيس الهيئة الوطنية للإعلام أو من ينيبه، شأنها شأن باقي الأعضاء.

وطالبت الهيئة وسائل الإعلام بتحري الدقة في تناول مثل هذه الموضوعات، والتأكيد على الدور التاريخي والمحوري لمصر داخل الاتحاد، والذي لم يتأثر ولم يشهد أي تغيير. وأكدت الهيئة على متانة العلاقات المصرية – العربية، مشيرة إلى أن ملف المكتب التنفيذي يتعلق بأمور محاسبية بحتة، ولا وجود لأي بعد سياسي على النحو الخاطئ الذي زعمه البعض.

وكان قرار استبعاد مصر من الهيئة التنفيذية أثار استياءً واضحًا، خاصة لدى بعض الإعلاميين البارزين الذين عبروا عن صدمتهم واعتبروه إهانة لمكانة مصر التاريخية في الإعلام العربي.

> الهيئة الوطنية للإعلام أكدت أن ملف المكتب التنفيذي يتعلق بأمور محاسبية بحتة، ولا وجود لأي بعد سياسي

وعبر الإعلامي نشأت الديهي عن غضبه الشديد، معتبرًا الأمر "كارثة" لا تليق بتاريخ مصر وريادتها، وعزا ذلك إلى الإهمال واللامبالاة، وطالب بتحديد المسؤوليات، موجها نداءً مباشرًا إلى الرئيس عبدالفتاح السيسي للتدخل، وأكد أن مصر ليست فقيرة إلى حد يبرر مثل هذا الإجراء.

في المقابل ظهرت بعض التعليقات الأخرى التي تربط القرار بسياسات إعلامية سابقة أو انتقادات داخلية، وربط معلقون في هذا السياق الأمر بـ"النهج الإعلامي المصري وتصادمه مع سياسة الاتحاد".

وينظر إلى تراجع الدور المصري في المنظمات العربية المهنية كجزء من صورة أوسع لتراجع النفوذ المصري الإقليمي، خاصة في المجالات الإعلامية والثقافية التي كانت مصر رائدة فيها تاريخيًا.

العرب
الإثنين 2025/12/22
السنة 48 العدد 13691

نهاية حزينة لشارع الحمرا...

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

لعلّ أكثر ما يصدم من يزور بيروت هذه الأيام ما آل إليه شارع الحمراء المشهور والشوارع المحيطة به. يبدو كأنّ جزءا من بيروت انفكّ عن بيروت. لم تعد من علاقة للناس الموجودة في الحمراء ومحيطه بالناس التي كانت في هذا الشارع الذي شكّل في مرحلة معيّنة رمزا للبنان المزدهر ولبيروت كمدينة جامعة بالفعل لكلّ ما هو حضاري في الشرق والغرب وشمال الكرة الأرضيّة وجنوبها.

بات شارع الحمراء، بوضعه الراهن، تعبيرا عن ضحالة الحياة السياسية اللبنانية من جهة وعنوانا لتجفيف العلاقة بين اللبنانيين والعرب والأوروبيين والأميركيين تنفيذا لرغبة في عزل لبنان وإفقاره. بات الحمراء ومحيطه أقرب إلى ضاحية فقيرة من ضواحي طهران لا أكثر.

في الماضي القريب استفاد شارع الحمراء، أو الحمرا كما كان يسميه رواده واللبنانيون عموما، من عوامل عدة. تحوّل في مرحلة معيّنة إلى الشارع الأكثر شهرة في العالم العربي. بين هذه العوامل التي استفاد منها الشارع قربه من الجامعة الأميركيّة في بيروت التي لعبت دورا أساسيا في تحقيق نهضة لبنان وبيروت منذ تأسست في العام 1866.

لم يكن بروز الحمرا بعيدا عن مرحلة ما بعد أحداث العام 1958 وانتقال قسم كبير من النشاط التجاري والثقافي من وسط المدينة إلى رأس بيروت التي تميزت دائما بالتنوع ونمط حياة خاص بها. سماها الراحل سمير صنبر، اللبناني الفلسطيني الأصل الذي شغل مواقع مهمّة في الأمم المتحدة وأحد الذين عايشوا تلك الفترة الذهبية، "جمهوريّة رأس بيروت". أصدر سمير كتابا بهذا العنوان تذكّر فيه طريقة عيش فريدة من نوعها في هذا الجزء من لبنان، خصوصا على مستوى أسلوب التعامل والتهذيب والرقيّ.

في مطلع الستينات من القرن العشرين صارت معظم صالات السينما والمسارح في الحمرا حيث اشتهر مقهى "هورس شو" الذي قامت بالقرب منه مقاه عدة منافسة. كذلك، انتقلت إلى مدخل الحمرا جريدة "النهار" التي كانت في سوق الطويلة. رأى غسان تويني باكرا، منذ مطلع الستينات، أين مستقبل المدينة. كذلك، رآه مع نجله جبران في زمن لاحق، زمن النصف الأوّل من التسعينات، حين انتقلت "النهار" إلى وسط بيروت الذي أعاد الحياة إليه رفيق الحريري، الرجل الذي كان "مهووسا بلبنان وبيروت" على حد تعبير الصديق والزميل نهاد المشنوق.

سقط شارع الحمراء على مراحل حين بدأت هجرة الأجانب والمسيحيين منه بعد حرب 1975 التي كانت حربا لبنانيّة – لبنانيّة وحروب الآخرين على أرض لبنان. لا تتحمّل المنظمات الفلسطينية وحدها مسؤولية التدهور الذي ظهرت بوادره وقتذاك، بل هناك مسؤولية كبرى للنظام السوري الذي كان على رأسه حافظ الأسد الذي أراد تدمير بيروت على رؤوس أهلها بصفة كونها مدينة من المدن السنّية – المسيحيّة المنفتحة على العالم. كان لديه حقد ليس بعده حقد على أهل السنّة، خصوصا أهل المدن أكان ذلك في سوريا أو في لبنان.

لكن الضربة الكبرى لبيروت ورأس بيروت تحديدا وشارع الحمرا ومحيطه كانت في استخدام المنظمات الفلسطينية تنظيمات محلّية في عملية القضاء على العيش المشترك في البداية وفي حروب على الدولة اللبنانية بحجة الانتهاء من حكم "المارونيّة السياسيّة". خرج صائب سلام من المدينة ليحل مكانه "المرابطون" الذين كانوا تحت سيطرة فلسطينيّة كاملة!

بات ما نشهده حاليا نهاية حزينة لرأس بيروت وشارع الحمرا على الرغم من وجود جزر لا تزال تقاوم البؤس. في الواقع، إنّ ما نشهده تتمة للحدث الكبير، الذي شكّل نقطة التحوّل، في 6 شباط – فبراير 1984. يومذاك، خرج الجيش اللبناني ممّا كان يسمّى بيروت الغربية وحلت مكانه ميليشيات مذهبيّة من نوع حركة "أمل" وما شابهها. مؤسف أنّ وليد جنبلاط كان جزءا من هذا الانقلاب على بيروت، علما أنّه كان مفترضا به معرفة معنى ما اقترفه وما هي أبعاده... وأن إيران ستكون، عبر "حزب الله" وطوال مرحلة امتدت لسنوات، اللاعب الأوّل في رأس بيروت.

منذ ذلك اليوم، تغيّرت بيروت الغربيّة كلّيا، بما في ذلك رأس بيروت. تغيّرت على مراحل وصولا إلى ما وصل إليه شارع الحمراء، أو الحمرا، حيث تنتشر الآن الفوضى من دون حسيب أو رقيب في ظلّ غياب كامل للدولة بكل مؤسساتها وأدواتها. لا تشمل الفوضى حركة السير فحسب، بل هناك أيضا اعتداء واضح على الرصيف والنظافة. زال الرصيف من الوجود في هذه المنطقة وترهلت البنايات وتحولت المساحات الخضراء مكبا للنفايات.

أين وزارة الداخلية؟ أين المحافظ؟ أين بلدية بيروت؟ أين نواب العاصمة الذين لا يعيرون أي أهمّية لما يدور في شارع الحمرا؟ هناك غياب تام للجميع عن هذه البقعة العزيزة من بيروت التي تعرّضت لتغيير ديموغرافي أقلّ ما يمكن أن يوصف به أنّه تغيير في غاية البشاعة والبؤس.

كلّ ما هو مطلوب أن تعي الدولة اللبنانية، على أعلى المستويات، ما يدور على الأرض وذلك من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه في هذا الجزء من بيروت الذي تحوّل بقدرة قادر إلى سلة للمهملات، حتى لا نقول مزبلة. يبدأ الوعي بالنزول إلى الشارع ومعاينة الوضع وطرح أسئلة من نوع هل من خطوات يمكن الإقدام عليها تفاديا لانتشار العدوى التي أصيب بها شارع الحمرا إلى ما هو أبعد منه. الأكيد أن الحمرا في حاجة إلى معالجة سريعة يمكن أن تبدأ بتنظيم سير الدراجات الناريّة ثم بالتدقيق بهويات المقيمين بغض النظر عن الجنسية العربيّة أو غير العربيّة التي ينتمون إليها.

الحاجة إلى تحرّك للدولة قبل فوات الأوان. الحاجة إلى عملية إنقاذ وإن بدءا بخطوات متواضعة. الأمر الوحيد الأكيد أنّ ليس مسموحا بقاء الأمور على حالها، كون أي إهمال يشكل دعوة إلى انتشار للمرض الخبيث الذي تعاني منه الحمرا ومحيطها.

الشارع الأكثر شهرة في العالم العربي

دبلوماسية محمد السادس وقضية الصحراء المغربية: من إدارة النزاع إلى إدارة الحل

مقاربة استباقية واقعية ودبلوماسية متوازنة

البرّاق شادي عبدالسلام
كاتب وباحث مغربي

شكل اعتلاء الملك محمد السادس العرش العلوي نقطة تحول مفصلية في تعاطي المملكة المغربية مع قضية وحدتها الترابية، انطلاقا من المسؤولية الشرعية والتاريخية والدستورية للمؤسسة الملكية، باعتبارها المعبّر الأوحد والوحيد عن تطلعات الشعب المغربي في الحرية والعيش الكريم. فبدلاً من الاستمرار في مقاربة "إدارة النزاع" ضمن مسارات تقليدية طال أمدها بأثمانها الباهظة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، أسس الملك لدبلوماسية واقعية رصينة قائمة على عقيدة الوضوح والثبات، هدفها الحاسم هو "إدارة الحل" وإنهاء النزاع المفتعل بشكل نهائي وواقعي. هذه الرؤية الإستراتيجية حولت النزاع الإقليمي المفتعل من قضية إقليمية تُدار وفق توافقات المحاور الكبرى إلى ثابت وطني لا يقبل المساومة، وأصبح المعيار الذي يُقيَّم به صدق الشراكات وحقيقة الصداقات الخارجية للمملكة. وقد تجسدت هذه المقاربة في مسار متكامل يرتكز على ركائز سياسية وتنموية ودبلوماسية متوازنة، حصدت اعترافا دوليا متناميا، رسّخ السيادة المغربية كحقيقة ثابتة على الأرض.

تعتمد الدبلوماسية الملكية المغربية، منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش، على عقيدة الوضوح والثبات التي حوّلت ملف الصحراء من قضية إقليمية تُدار إلى ثابت وطني لا يقبل المساومة. وفي هذا السياق تجسدت هذه العقيدة في إعلان الملك محمد السادس أن قضية الصحراء هي "النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم"، مما يعني أنها أصبحت المعيار الوحيد والفاصل لتقييم الشراكات وصدق الصداقات الخارجية. هذا التأسيس الحازم أنهى مرحلة الغموض والتردد الدولي، وفرض على جميع الشركاء والأطراف الإقليمية والدولية ضرورة الاعتراف الصريح واللامشروط بالسيادة الوطنية الكاملة وغير القابلة للتفاوض للمملكة على أقاليمها الجنوبية، رافضا رفضا باتا أي محاولة للتعامل المزدوج أو الانتقائي مع وحدة المغرب الترابية، وهو الأمر الذي كرسه القرار الأممي 2797 بشكل واضح ولا لبس فيه.

وتقوم هذه الدبلوماسية على ثلاث ركائز عملياتية حاسمة: أولاً، تطويق الطرح الانفصالي سياسيًا ودبلوماسيًا عبر ترسيخ مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية التي تم طرحها على طاولة الحل السياسي كإطار نهائي ووحيد للنزاع الإقليمي المفتعل، باعتبارها الحل الأكثر جدية وواقعية ومصداقية كما تؤكد على ذلك قرارات مجلس الأمن، مما ألغى أي مرجعية أخرى للحل.

ثانيا، الربط العضوي بين الدبلوماسية والتنمية، من خلال إطلاق النموذج التنموي الخاص بالأقاليم الجنوبية، الذي حول مدن الصحراء إلى قطب اقتصادي وبوابة إستراتيجية للمغرب نحو عمقه الأفريقي، وحقق ارتقاءً اجتماعيا غير مسبوق لسكان الأقاليم الجنوبية. هذه المقاربة البناءة رسخت السيادة المغربية كحقائق ثابتة على الأرض، مدعومة بوجود عشرات القنصليات الأجنبية في الداخلة والعيون، لتؤكد أن المغرب لا يدير نزاعا بل ينفذ حلاً عززته الإرادة الدولية والإنجازات التنموية.

ثالثا، تتجسد الرؤية المغربية الطموحة للأقاليم الجنوبية في إطلاق مبادرات هيكلية إقليمية تعمل على تحويل المنطقة إلى جسر حضاري متفرد وفضاء لوجيستي عملاق يخدم التكامل الأفريقي الشامل. ويبرز ذلك جليا في المبادرة الأطلسية التي أطلقها الملك محمد السادس، والرامية إلى تمكين دول الساحل غير الساحلية من الوصول إلى المحيط الأطلسي، عبر استغلال البنية التحتية المغربية، وخاصة ميناء الداخلة الأطلسي الجديد، فضلاً عن تطوير الممر الاقتصادي القاري الأطلسي (كوريدور محمد السادس للتنمية). هذا الممر، إلى جانب البنية التحتية المتكاملة، يحول المنطقة إلى شريان حيوي لدعم طموحات التعاون جنوب – جنوب. كما يعزز هذا التوجه مشروع أنبوب الغاز نيجيريا – المغرب، الذي يمر جزء كبير منه عبر الأقاليم الجنوبية، ليؤكد دور المنطقة كمنصة إستراتيجية تعمل على ربط مصادر الطاقة الأفريقية بالأسواق الأوروبية في إطار التعاون شمال – جنوب، وخدمة الأمن الطاقي الإقليمي. هذه المبادرات ترسخ مكانة الصحراء كمركز محوري للإشعاع والتنمية المشتركة.

وبناءً على ذلك تتميز المقاربة الملكية المغربية لمعالجة قضية الصحراء المغربية بطابعها الاستباقي والواقعي، مما يضعها في تباين جذري مع سياسات باقي الأطراف الفاعلة في الملف والغارقة في الشوفينية ومقاربات جامدة أو داعمة لأطروحات تجاوزها الزمن أو محاولة لعب دور إقليمي هو أكبر بكثير من قدراتها؛ حيث تتركز المقاربة المغربية في جوهرها على ركيزة المبادرة السياسية للحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، التي قدّمها المغرب عام 2007، والتي تمثل حلًا وسطا وجديا وواقعيا قابلا للتطبيق، يهدف إلى تسوية النزاع الإقليمي المفتعل بشكل نهائي تحت السيادة الوطنية الكاملة للمملكة. هذه المبادرة الخلاقة تتفوق على وهم الاستفتاء الذي أصبح مستحيلا عمليا لأسباب معروفة، وتسمح للسكان المحليين بممارسة حقهم في التدبير الذاتي لشؤونهم في إطار الجهوية الموسعة. وقد أثمرت هذه الرؤية عن "دبلوماسية ملكية" فعالة تتسم بالوضوح والحزم وثبات الموقف، حيث جعل الملك محمد السادس من قضية الصحراء، بكل المسؤولية والوضوح والالتزام بخدمة القضايا الوطنية: "النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم"، ما أدى إلى حشد زخم دولي غير مسبوق، تمثل في اعتراف دول كبرى ووازنة (كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا) بالسيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية، وافتتاح عشرات القنصليات العامة للدول الأفريقية والعربية والأميركية والآسيوية في مدينتي العيون والداخلة، ليصبح هذا الاعتراف الدولي المتنامي شهادة على مصداقية المقاربة المغربية وجديتها، وخطوة بعيدة عن المقاربات التي تعتمد على المماطلة والتمسك بالأطروحات الانفصالية والمخططات التقسيمية الموروثة عن الفكر الاستعماري ومخلفات مؤتمر برلين 1885.

وفي نفس السياق، فإن التباين الجوهري مع سياسات دول الجوار، وتحديدا الجزائر التي تعتبر الطرف الرئيسي الداعم لجبهة بوليساريو، يكمن في طبيعة الأهداف والمقاربات المتبناة. ففي الوقت الذي تقدم فيه المقاربة الملكية حلا سياسيا واقعيا (الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية) يهدف إلى إنهاء النزاع وتحقيق الاستقرار والاندماج الإقليمي، تتبنى سياسات الجوار مقاربة أيديولوجية رافضة للتطورات الدولية، وتُصر على التمسك بأطروحة الاستفتاء التي أثبتت عدم قابليتها للتطبيق، كما ترفض دول الجوار الاعتراف بدورها ومسؤوليتها كطرف رئيسي في النزاع، وتفضل التواري خلف ستار "الملاحظ" رغم الدعم اللامحدود على جميع المستويات الذي تقدمه إلى بوليساريو، وهو ما يطيل أمد النزاع ويعرقل جهود الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي نهائي. فالمقاربة المغربية تسعى لإرساء الأمن والازدهار الإقليمي بالانطلاق من وحدة وسيادة الدولة، بينما تُغلب سياسات الخصوم الاعتبارات الجيوسياسية الضيقة ودعم الانفصال، مما يؤدي إلى استمرار حالة الجمود والتوتر الإقليمي على حساب مصالح شعوب المنطقة المغاربية.

الرؤية المغربية الطموحة للأقاليم الجنوبية تتجسد في إطلاق مبادرات هيكلية إقليمية تعمل على تحويل المنطقة إلى جسر حضاري متفرد وفضاء لوجيستي عملاق يخدم التكامل الأفريقي الشامل

وبموازاة ذلك عملت الدبلوماسية المغربية بذكاء إستراتيجي على تحويل طبيعة النزاع من مسألة تصفية استعمار إلى قضية حل سياسي واقعي، عبر تثبيت مبادرة الحكم الذاتي كـ"الحل الوحيد الجدي وذي المصداقية" في الأروقة الأممية والدولية.

وبالتوازي، استثمر المغرب بقوة في عمقه الأفريقي من خلال دبلوماسية الجنوب–جنوب القائمة على التنمية المتبادلة. هذه القوة الناعمة الإقليمية، التي تجسدت في افتتاح العديد من القنصليات في الأقاليم الجنوبية، أضفت ثقلاً كبيرا على الموقف المغربي، مما ضمن أن تظل قضية الصحراء خارج دائرة المساومة أو التأثر بالتقلبات والتوترات العالمية العارضة.

وعلى ضوء ما سبق، يُفهم التحول الذي قاده الملك محمد السادس من "إدارة النزاع" إلى "إدارة الحل" في ملف الصحراء المغربية عبر تبني مقاربة استباقية وواقعية لحسم النزاع، بدلاً من الاكتفاء بالتعامل مع الوضع القائم والقرارات الأممية التي طال أمدها. جوهر هذا التحول يتمثل في طرح مبادرة الحكم الذاتي عام 2007، والتي تجاوزت إطار "إدارة الأزمة" عبر تقديم حل سياسي واضح، يتمسك بالسيادة المغربية الكاملة على الأقاليم الجنوبية، وفي الوقت ذاته يمنح سكان المنطقة صلاحيات واسعة لتدبير شؤونهم محلياً. هذه المبادرة، التي تعتبرها الأمم المتحدة ومجلس الأمن "جدية وذات مصداقية"، نقلت الملف من البحث عن حلول ممكنة (كالاستفتاء غير العملي) إلى التركيز على تنزيل حل وحيد هو الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.

ولإنجاح هذا التحول تجلت "إدارة الحل" على أرض الواقع من خلال الاعتماد على مسار الدبلوماسية الهجومية والعمل التنموي الموازي. فعلى الصعيد الدبلوماسي، نجح المغرب في حشد تأييد دولي متزايد، تجسد في اعتراف دول كبرى وفتحها قنصليات في مدينتي العيون والداخلة، مما يمثل اعترافا عمليا بالسيادة المغربية. وعلى الصعيد الداخلي، أطلق المغرب النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، باستثمارات ضخمة، لتعزيز البنية التحتية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للسكان، مما يؤكد أن الحل ليس سياسيا ودستوريا فقط، بل هو مشروع مجتمعي شامل يهدف إلى ربط المنطقة بشكل نهائي بالوطن الأم وتحويلها إلى قطب اقتصادي إقليمي، منهيًا بذلك أي محاولة لإبقاء النزاع ضمن مربع التجميد أو المناورة.

حيث نجحت الدبلوماسية المغربية في ترسيخ مبدأ أن السيادة الوطنية والوحدة الترابية، المتمثلة في قضية الصحراء، هما المعيار الأوحد الذي تُبنى عليه قوة ومصداقية أي علاقة إستراتيجية مع أي طرف. في الوقت نفسه، تجنب المغرب الانزلاق في سياسة الاصطفاف الحادة التي فرضتها الأزمات الجيوسياسية الأخيرة، مثل الحرب في أوكرانيا أو المنافسة بين واشنطن وبكين. حيث انتهجت المملكة إستراتيجية "تنويع الشراكات" التي تضمن عدم الاعتماد على محور واحد. فبينما حافظت على عمقها التاريخي مع الغرب، عززت في الوقت ذاته علاقاتها مع القوى الصاعدة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. هذا التوازن المتقن يمنح المغرب استقلالية في القرار ويحميه من ضغوط "الاختيار" بين الأقطاب المتنافسة، مما يسمح له بمواصلة حشد الدعم لقضية الصحراء من مختلف الفضاءات الجيوسياسية.

وفي الإطار الأوسع، يكمن النجاح الأبرز للعقل الإستراتيجي المغربي في قدرته على "نزع الطابع الجيوسياسي" عن ملف الصحراء المغربية. فبدلاً من أن يتحول النزاع إلى نقطة تماس بين القوى العالمية الكبرى، عملت الدبلوماسية الملكية على جعله ملفا ثنائيا/إقليميا يخص سيادة المغرب ووحدة ترابه، ويُحل في إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن حصرًا، وفقًا لمقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية. هذا الإبعاد الإستراتيجي حمى القضية من أن تتحول إلى ورقة مساومة أو ساحة صراع وكلاء ضمن أجندات القوى الكبرى.

حكاية الانهيار الليبي: سقوط الدولة وصعود الفساد

صلاح الهوني
إعلامي ليبي

كان لا بدّ من إنهاء الزيارة إلى طرابلس قبل التاريخ المخطط لانتهائها، فما رأيته هناك لا يُحتمل. مشاهد تنسف أيّ محاولة للوقوف على الحياد، وتدفع إلى طرح سؤال وحيد: كيف لدولة تملك واحدا من أكبر احتياطيات النفط في أفريقيا، وتُعدّ جغرافيّا وتاريخيّا بوابة بين قارّات، أن تُسحق كرامة الإنسان فيها بهذا الشكل الفجّ الظاهر للعيان؟ السؤال ليس بلاغيّا، بل انعكاس لواقع مرير يلاحظ حتى في أصغر تفاصيل الحياة اليومية.

منذ ساعات الفجر الأولى، وقبل شروق الشمس، تبدأ طوابير لا تنتهي من البشر بالتشكّل أمام المصارف. رجال ونساء وشيوخ طاعنون في السن ومتقاعدون قضوا عمرهم في العمل، بعضهم يتكئ على عصا، وآخرون يستندون إلى حائط منهالك، ينتظرون "الدور" ليس لسحب مدخراتهم، بل على أمل أن يكونوا من "المحظوظين" الذين يُسمح لهم بسحب مبلغ لا يتجاوز ألف دينار من رواتبهم المتأخرة والمجمّدة، وهو مبلغ يعادل في السوق الموازية ما يقارب مئة دولار أميركي فقط، وسط نظرات ازدراء وإجراءات بيروقراطية معقدة، ليعود كثير منهم بعد انتظار طويل خالي الوفاض، وسط خليط من مشاعر الإذلال والعجز.

على بعد أمتار قليلة، يظهر مشهد آخر وكأنّه سُخرية قاسية من القدر؛ شباب لم يبلغوا العشرين من العمر يقودون سيارات فارهة قيمتها بمئات الآلاف من الدنانير، بلا عمل، ولا مسار تعليمي أو مهني واضح، لكن بثروة فاحشة أقرب إلى اللغز. غير أن اللغز يتبدد سريعًا عندما ندرك أننا أمام اقتصاد محاصصات ريعي، حيث تُكافأ العلاقات العائلية والقبلية والولاءات الضيقة؛ لا مكان في ليبيا اليوم للكفاءة أو الجهد.

التناقض الصارخ ليس عرضًا جانبيًا لأزمة عابرة؛ بل هو جوهر أزمة ليبية عميقة، وهو تعبير صادق عن تحوّل الفساد من ممارسة فردية إلى نظام حكم متكامل الأركان.

لم يأت هذا النظام بين ليلة وضحاها. فبعد سقوط نظام القذافي عام 2011، دخلت ليبيا نفقا مظلما طويلا سُمّي تجاوزًا "مرحلة انتقالية"، اتسم بفراغ مؤسسي وأمني هائل. لم يكن هذا الفراغ مجرد انقطاع في الخدمات، بل بابًا مُشرعًا أمام تحوّل جذري في طبيعة الفساد. فمن كونه ظاهرة إدارية مسيطرا عليها إلى حد ما في ظل دولة مركزية قوية، وإن كانت استبدادية، تحوّل الفساد إلى بنية منفلتة ومعقدة، يغذيها تعدد الحكومات والبرلمانات، وانقسام المؤسسات السيادية كالجيش والبنك المركزي، واقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه كامل على عوائد النفط والاعتمادات المستندية التي تُدار خارج أي رقابة فعلية.

لقد أصبح الفساد، كما تشير تحليلات منها تقارير مجموعة العمل المالي (FATF) والمعهد الجمهوري الدولي (IRI)، جزءا لا يتجزأ من آليات الحكم وإعادة إنتاج النفوذ، مما أدى إلى انهيار شبه كامل للعقد الاجتماعي، وإلى تآكل خطير في ثقة المواطن الليبي بأي مؤسسة رسمية. وهذا الوضع، وفقا لتقييمات مستقبلية متشائمة، وضع ليبيا في مراكز متقدمة ضمن قوائم الدول الأكثر خطورة في مجالي انتشار الفساد المالي المنظم وغسيل الأموال.

> **الانعكاسات الاقتصادية الكارثية للفساد تمثل تهديدا مباشرا لاستقرار ليبيا وتحول البلاد إلى بيئة خصبة للجريمة المالية العابرة للحدود وتعزز عزلتها الدولية وتُقوّض أيّ أمل في التنمية المستدامة**

المسار التاريخي للأحداث منذ عام 2011 يروي قصة هذا التحول البنيوي. ففي المرحلة الأولى بين 2011 و2013، أدى انهيار الأجهزة المركزية الأمنية والإدارية إلى ظهور سلطات محلية وجماعات مسلحة خلقت لنفسها اقتصاد ظل يعتمد على رسوم العبور والتهريب والابتزاز. وجدت الحكومات الانتقالية نفسها مجبرة على شراء الولاءات عبر الإنفاق العام غير المنضبط والوظائف الوهمية، مؤسّسة بذلك لثقافة المحسوبية وخلطا خطيرا بين القرار الأمني والقرار المالي. ثم تفاقم الأمر مع تعدد السلطات التنفيذية والتشريعية بعد عام 2014، حيث أدى انقسام المؤسسات المالية إلى خلق بيئة مثالية للتلاعب بأسعار الصرف واستنزاف الاحتياطيات النقدية عبر اعتمادات مستندية وهمية أو مُضخمة. كما أتاح هذا الانقسام لجماعات مسلحة السيطرة على الموانئ النفطية والحقول، محوّلة التدفقات النفطية إلى ريع خاص يُستخدم كأداة ضغط سياسي وًمالي.

مع مرور السنوات، تطورت آليات هذا النظام الفاسد لتصبح أكثر تعقيدا ورسوخا. فوسائل مثل "الاعتمادات المستندية"، وهي أداة لتمويل الاستيراد، تحولت إلى قنوات منظمة لنهب المال العام عبر تضخيم فواتير الاستيراد والاستفادة من الفارق الهائل بين سعر الصرف الرسمي والموازي. كذلك خلقت منظومة دعم المحروقات، التي تُقدّم الوقود بأسعار زهيدة جدا، هامش ربح هائلا للتهريب الإقليمي المنظم، حيث تُضخ كميات هائلة من الوقود المدعوم إلى الأسواق المجاورة، في عملية تستنزف مليارات الدولارات من الخزينة العامة دون أيّ عائد للمواطن العادي. أما في مجال التعاقد العام والمشتريات الحكومية، فقد أصبحت العقود المباشرة ومناقصات المحاصصة والشركات الواجهة هي القاعدة السائدة، مما سمح بتدوير الأموال العامة داخل شبكات مصالح مغلقة تربط بين مسؤولين رسميين وقادة ميليشيات وأصحاب نفوذ تجاري.

في مواجهة هذه الصورة القاتمة، تظهر جهود إصلاحية تبدو هزيلة أمام ضخامة التحدي. فرغم وجود هيئات رسمية مثل هيئة مكافحة الفساد والرقابة الإدارية، ورغم انضمام ليبيا المبكر إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) ومحاولات الانخراط في شبكات تعاون دولية، فإن الإرادة السياسية الحقيقية للإصلاح تظل غائبة أو ضعيفة. التشريعات القائمة إما غائبة أو غير رادعة، والأجهزة الرقابية تعاني من تشتت الاختصاصات ونقص الإمكانيات التقنية والتبعية السياسية. لقد تحولت بعض هذه الهيئات، في أفضل الأحوال، إلى واجهة شكلية للالتزام الدولي، بينما تشلها الفوضى المؤسسية وتغلغل المصالح. كما أن الثقة الشعبية المتآكلة أساسا تجعل أيّ دعوة للإصلاح تلقى شكوكا عميقة من الجمهور الذي لم يعد يرى في الخطاب الرسمي سوى محاولات لتبييض الصورة.

التحديات التي تواجه أيّ مسار إصلاحي جاد هي بمثابة عقبات راسخة. فأولاً، هناك تغلغل الميليشيات والجماعات المسلحة في النسيج الاقتصادي والمالي للدولة، مما يجعل أيّ إصلاح مالي أو إداري لا يلامس بنيتها التحتية الاقتصادية إصلاحا سطحيا ومحكوما عليه بالفشل. ثانيا، هناك غياب الإرادة السياسية الموحدة، حيث يستفيد العديد من الأطراف السياسية والنخبوية من اقتصاد الفساد القائم، وبالتالي لا يوجد دافع حقيقي لديهم لتغيير الوضع القائم. ثالثا، تمثل الانعكاسات الاقتصادية الكارثية للفساد تهديدا مباشرا لاستقرار ليبيا ككيان، حيث تحول البلاد إلى بيئة خصبة للجريمة المالية العابرة للحدود، مما يعزز عزلتها الدولية ويُقوّض أيّ أمل في التنمية المستدامة.

بالتالي، فإن أزمة الفساد في ليبيا ليست مجرد مشكلة إدارية أو اقتصادية يمكن معالجتها بإجراءات تقنية بحتة. إنها أزمة بنيوية تمسّ جوهر فكرة الدولة ذاتها. لقد تحول الفساد من "حالات فردية" إلى "نظام حكم" متكامل، يمتلك آلياته الاقتصادية (الاعتمادات، الدعم، العقود)، وأجهزته الأمنية شبه الرسمية (الميليشيات المتحكمة بالموارد)، وشرعيته الاجتماعية المُفتّتة (من خلال شراء الولاءات وتوزيع الريع). هذا النظام قادر على إعادة إنتاج نفسه وتكييف أدواته مع المتغيرات، كما ظهر خلال جائحة كوفيد – 19 حيث وفّرت المشتريات الطارئة والعقود المباشرة مجالاً جديدا للاستغلال.

الخروج من هذا النفق يتطلب رؤية إصلاحية جذرية وشجاعة تتجاوز الحلول الترقيعية. فهناك حاجة ماسة أولا إلى توحيد المؤسسات السيادية، وخاصة المالية منها، تحت سلطة حوكمة رشيدة ورقابة مستقلة حقيقية، مدعومة بتقنيات حديثة لمتابعة التدفقات المالية. ثانيا، يجب إصلاح نظام الدعم ليكون مستهدفا وليس عاما، وإعادة هيكلة آليات تمويل التجارة لسدّ الثغرات التي تُستنزف من خلالها العملة الصعبة. ثالثا، لا بدّ من بناء نظام قضائي نزيه ومستقل قادر على محاكمة حالات الفساد الكبرى بغض النظر عن النفوذ السياسي أو العسكري للمتورطين. وهذا كله لا يمكن أن يتحقق دون شرط أساسي: إرادة سياسية حقيقية تعتبر مكافحة الفساد معركة بقاء للدولة، وليس مجرد شعار لاسترضاء المجتمع الدولي. كما أن الدعم الدولي، إذا أريد له أن يكون فاعلاً، يجب أن يتوجه نحو تعزيز هذه المؤسسات المستقلة وتمكينها، وليس فقط نحو أجندات سياسية ضيقة.

في النهاية، الصورة الوحيدة التي تبقى عالقة بالذهن بعد مغادرة طرابلس هي التباين المهول بين طوابير الانتظار أمام المصارف وصور الثراء الفاحش غير المُبرر. هذا التباين هو الشاهد الأبرز على أن المعركة في ليبيا هي معركة لاستعادة فكرة العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون، وهي معركة تحدد ما إذا كانت ليبيا ستتمكن من الخروج من حالة الانهيار هذه لتبني مستقبلا تكون فيه ثرواتها ملكا لأهلها، وتكون كرامة مواطنيها هي المعيار الحقيقي لنجاح أيّ نظام حكم. فالدول لا تُبنى بالثروات وحدها، بل بالقوانين العادلة والمؤسسات التي تحفظ حق الضعيف قبل القوي، وتحول دون تحول الوطن إلى غنيمة يتقاسمها الأقوياء.

سحب مبلغ متواضع معركة يومية في ليبيا

إصلاح الدولة في لبنان يبدأ بإصلاح المصارف

علي قاسم
كاتب سوري

في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية غير المسبوقة التي يعيشها لبنان منذ عام 2019، يشكل إعلان الحكومة اللبنانية عن إنجاز مسودة مشروع قانون للانتظام المالي واسترداد الودائع خطوة حاسمة في مسار الإصلاح. الإعلان، الذي جاء بعد سنوات من الشلل السياسي والتدهور الاقتصادي، يعيد إلى الواجهة قضية الودائع المجمّدة، التي لم تعد مجرد مشكلة مالية تقنية، بل تحولت إلى رمز لانهيار الدولة اللبنانية في أبعادها الاجتماعية والسياسية والأخلاقية. فقدان الليرة اللبنانية أكثر من 98 في المئة من قيمتها، وفرض قيود صارمة على سحب الودائع، خاصة تلك المقوّمة بالدولار الأميركي، أديا إلى تآكل مدخرات الملايين من اللبنانيين، وحوّل مؤسسات المصارف من رموز للثقة إلى تجسيد للعجز والإفلات من المساءلة. في هذا السياق يصبح واضحا أن أي حديث عن إصلاح الدولة اللبنانية يجب أن يبدأ من إصلاح النظام المصرفي، الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني والثقة العامة بين المواطن والمؤسسات. غياب هذا الإصلاح يعرقل أي تقدم اقتصادي أو سياسي، ويُبقي البلاد رهينة لشبكات مصالح متشابكة تجمع بين النخب السياسية والمالية، وهو ما يهدد تماسك العقد الاجتماعي برمته.

انهيار النظام المصرفي اللبناني، منذ عام 2019، يعكس أزمة بنيوية أعمق في الدولة اللبنانية، حيث لم يكن هذا الانهيار مجرد تقلب مالي عابر في الأسواق، بل نتيجة تراكم سياسات ريعية وفساد ممنهج استمر لعقود. المصارف، التي كانت تُعتبر ركيزة الاقتصاد اللبناني ومصدر جذب للرساميل الخارجية، تحولت إلى أداة لتمويل العجز العام من خلال هندسة مالية غير مستدامة، اعتمدت على فوائد عالية لجذب الودائع، دون بناء قاعدة إنتاجية حقيقية.

مع اندلاع الأزمة، فرضت المصارف قيودا تعسفية على السحوبات، ما حرم المودعين من الوصول إلى أموالهم، وأدى إلى تآكل القدرة الشرائية وتفاقم التفاوت الاجتماعي. هذه القيود لم تكن إجراءات فنية بحتة، بل انعكاسا لضعف الرقابة المؤسسية وتغلغل المصالح السياسية في القطاع المصرفي، حيث أصبحت المصارف جزءا من نظام حكم يعتمد على توزيع الريع بدلاً من بناء اقتصاد منتج. المعاناة اليومية للمودعين، الذين يعجزون عن تلبية حاجات أساسية مثل العلاج الطبي أو التعليم أو حتى الغذاء، كشفت عن تحول جذري في العلاقة بين المواطن والدولة، من علاقة ثقة إلى علاقة إذلال وفقدان أمل.

في مواجهة هذه الأزمة يأتي مشروع القانون الجديد لاسترداد الودائع كخطوة محتملة لترميم الثقة، إذ ينص القانون على استرداد كامل الودائع التي تقل عن 100 ألف دولار –وتشكل نحو 85 في المئة من إجمالي الودائع– خلال فترة لا تتجاوز أربع سنوات، بينما يحصل المودعون الأكبر على مبلغ نقدي ثابت إضافة إلى سندات قابلة للتداول تغطي الرصيد المتبقي دون اقتطاع من الأصل. هذا المشروع يتوافق جزئيا مع متطلبات صندوق النقد الدولي، الذي يشترط إصلاحات مصرفية لأي اتفاق دعم مالي، ويمكن أن يشكل بارقة أمل في إعادة بناء الثقة إذا نُفذ بجدية وشفافية. ومع ذلك، يظل السؤال قائما حول ما إذا كان هذا القانون خطوة شكلية لاسترضاء الرأي العام والمجتمع الدولي، أم بداية إصلاح حقيقي يعالج جذور الأزمة؟

الأثر الاجتماعي لهذه الأزمة يتجاوز الأبعاد المالية ليصل إلى قلب النسيج الاجتماعي اللبناني. تآكل المدخرات أدى إلى وضع الملايين من اللبنانيين تحت خط الفقر، مع تراجع الرواتب والقدرة الشرائية، وانهيار الخدمات الأساسية في ظل عجز الدولة عن توفير الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي. هذا التدهور عمّق التفاوت الطبقي، وأدى إلى هجرة جماعية للكفاءات، خاصة الشباب، وهو ما يهدد مستقبل البلاد الديمغرافي والإنتاجي. فقدان الثقة بالمصارف انعكس مباشرة على الثقة بالدولة، محولاً الأزمة المالية إلى أزمة اجتماعية تهدد العقد الوطني، وتولد إحباطا يُترجم إلى انسحاب من الحياة العامة أو احتجاجات متفرقة. استرداد الودائع يحمل بعدًا اجتماعيا حاسما، إذ يعيد إلى المواطنين جزءا من كرامتهم، لكنه لن يتحقق إلا إذا ترافق مع إصلاحات تعيد بناء الثقة المفقودة.

> **لا يمكن للبنان أن يخرج من أزمته الاقتصادية والاجتماعية الشاملة دون إعادة بناء نظام مصرفي حديث وشفاف يعيد إلى المواطنين حقوقهم وكرامتهم ويعيد إلى الدولة قدرتها على حماية شعبها**

على الصعيد الاقتصادي والسياسي، تظل المصارف ركيزة أساسية للاقتصاد اللبناني، الذي يعتمد تاريخيا على القطاع المالي كمحرك رئيسي. انهيارها يعني انهيار الدولة برمتها، إذ يرتبط بالعجز المالي المزمن والدين العام الهائل. غياب الإصلاح المصرفي يعرقل أي تقدم اقتصادي، لأنه يبقي البلاد رهينة لشبكات مصالح متشابكة تجمع بين النخب السياسية والمالية، التي استفادت من النظام الريعي لعقود. هذه النخب كثيرًا ما لجأت إلى تعطيل الإصلاحات لحماية امتيازاتها، ما يجعل أي تقدم مشروطاً بإرادة سياسية تتجاوز الحسابات الضيقة. الإصلاح المالي يجب أن يرتبط بإصلاح سياسي شامل يعيد بناء مؤسسات الدولة على أسس الشفافية والمساءلة، لأن المصارف ليست مجرد قطاع اقتصادي، بل جزء من نظام حكم يحتاج إلى تفكيك جذري لاستعادة السيادة الاقتصادية.

رغم أهمية مشروع القانون، فإن التحديات أمام تنفيذه كبيرة ومتعددة الأبعاد. مقاومة المصالح السياسية والمالية المتشابكة تبقى العائق الأبرز، إذ ترى في استمرار الأزمة وسيلة للحفاظ على نفوذها وإعادة توزيع الريع. ضعف الإرادة السياسية في مواجهة شبكات النفوذ يجعل القوانين غالباً شكلية دون تنفيذ فعلي، كما شهدنا في اتفاقات سابقة مع صندوق النقد الدولي. كما أن الحاجة إلى رقابة شفافة وقوانين صارمة أمر حاسم، مع إشراك المجتمع المدني والمودعين أنفسهم في الضغط والمراقبة، لكسر احتكار النخب لمسار الإصلاح وإعادة الاعتبار للمواطن كشريك في بناء المستقبل.

المسار الإصلاحي المطلوب يجب أن يكون شاملاً ومنظما، يبدأ بإعادة هيكلة النظام المصرفي وفق معايير دولية تضمن الشفافية والمساءلة، مع ضمان استقلالية مصرف لبنان وإخضاعه لرقابة فعالة ومستقلة. وضع خطة زمنية واضحة وملزمة لاسترداد الودائع ضروري، مع تعزيز الشفافية في إدارة المال العام وربط الدعم الدولي بمدى التقدم الفعلي في الإصلاحات المصرفية. إشراك المجتمع المدني في مراقبة التنفيذ يضمن أن تكون الإصلاحات في خدمة المواطن لا النخب، ويمنع تكرار الأخطاء السابقة.

في الختام، مشروع قانون استرداد الودائع يمثل بارقة أمل في زمن اليأس، لكنه ليس سوى خطوة أولى في مسار طويل وشاق نحو الإصلاح. إصلاح الدولة اللبنانية يبدأ فعليا من إصلاح المصارف، لأنها تمثل العمود الفقري للاقتصاد والثقة العامة بين المواطن والمؤسسات. لا يمكن للبنان أن يخرج من أزمته الاقتصادية والاجتماعية الشاملة دون إعادة بناء نظام مصرفي حديث وشفاف، يعيد إلى المواطنين حقوقهم وكرامتهم، ويعيد إلى الدولة قدرتها على حماية شعبها.

إصلاح المصارف ليس مجرد قضية مالية تقنية، بل هو معركة وجودية لإعادة بناء الدولة اللبنانية على أسس العدالة والمساءلة. إذا لم تُخض هذه المعركة بإرادة سياسية جادة وتنفيذ فعلي، فإن لبنان سيظل أسير حلقة مفرغة من الفساد والانهيار، فيما يبقى المواطن اللبناني الضحية الأولى والأخيرة لهذا الإخفاق الجماعي.

انهيار المصارف رمز لانهيار الدولة اللبنانية

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الإثنين 2025/12/22
السنة 48 العدد 13691

إريك مارتي: العالم العربي هو أحد آخر معاقل الشعر في هذا العالم

تلميذ رولان بارت يخوض رحلته الفكرية الخاصة معتذرا من محمود درويش

لم يشغل ناقد فكر الكتّاب والمفكرين مثلما فعل الفرنسي رولان بارت، برؤيته الفريدة للنص والمؤلف والموت والحياة كان محل جدل دائم، ولعل مواطنه الناقد إيريك مارتي أفضل من قارب عوالمه في مؤلفات ومحاضرات مازال صداها راسخا، لكن مارتي لم يقف جهده في استكمال حلقات بارت المفقودة، سواء في نصوصه أو تفكيك نظرياته، بل واصل طريقه منظرا ومفكرا يسائل أهم القضايا الفكرية المعاصرة. "العرب" كان لها معه هذا الحوار.

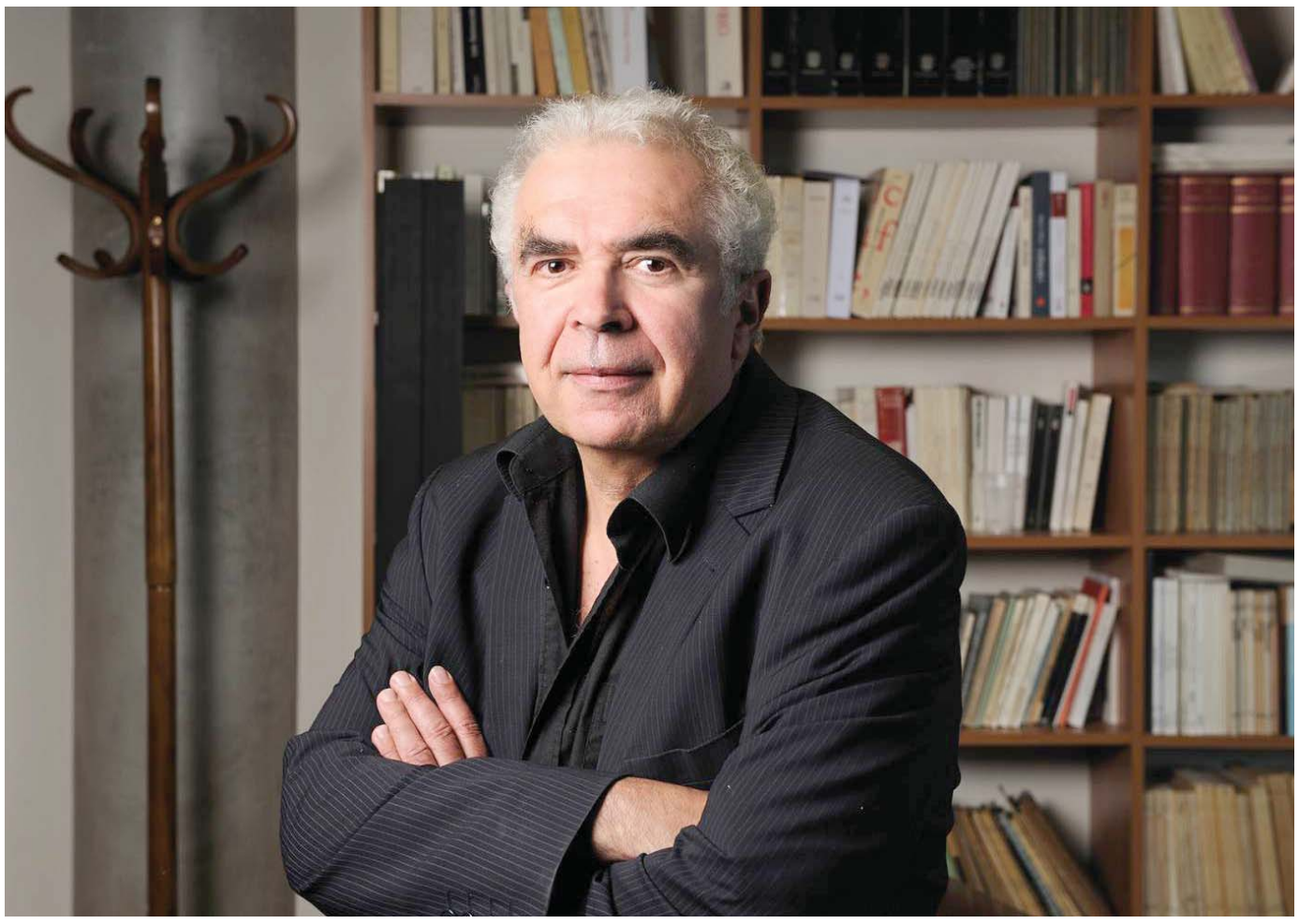

الشعر هو ما يربط الفرنسيين بالعالم العربي

أيمن حسن
شاعر تونسي

وُلد إريك مارتي سنة 1955، وهو جامعي وناقد أدبي وروائي. اعتنى بنشر "يوميّات أندريه جيد 1887 – 1925" في سلسلة البلياد الشهيرة سنة 1996، كما قام بنشر "الأعمال الكاملة لرولان بارت" المكوّنة من خمسة مجلّدات، وكتب عن هذا الناقد والمنظر الأدبي الفذ عملا ضاربا في الأهميّة تحت عنوان "رولان بارت: عمل الكتابة". وإضافة إلى ذلك وقع إعادة إصدار مصنّفه النّقدي "جنس الحداثيّين: فكر في نظريّة الحياد والجندر" (2021) في سلسلة الجيب خلال شهر أكتوبر الماضي.

الأستاذ بارت وجيد

● العرب: كان لرولان بارت دورٌ بالغ الأهمية في حياتك. يُمكن قراءة كتابك "رولان بارت: عمل الكتابة" كمصنّف نقدي دقيق وكسيرة ذاتيّة تتناول فيها تدرّبك الشّخصي على الكتابة والحياة. هل يُمكنك أن تشرح لنا منهجك وأهدافك؟

■ مصطلح "سيرة ذاتيّة تدريبيّة" مُلائم تمامًا، وهكذا تصوّرتُه. لكنّها، على أي حال، "رواية حقيقية"، إن صحّ التعبير. في سنّ العشرين، وجدتُ نفسي في وضع يتوافق مع جميع تقاليد وبروتوكولات رواية بلوغ الرّشد: لقاء أستاذ، بالمعنى القديم للمصطلح، الموجود في الفلسفة اليونانية والفكر الشرقي، والتّرحيب به وتبنّيه لي. كان هذا الأستاذ رولان بارت، الذي كان في أواخر السّبعينات ما يُمكن وصفه بـ"أمير الشّباب"، والذي كنتُ معجبًا به بشدّة.

لكن لقاء أستاذ ليس مجرّد شعور بالرّضا عن مرافقة رجل مُرموق أو شخصيّة مشهورة. التّلميذ ليس مُعجبًا وحسب، بل يحمل في داخله رغبةً أخرى. رغبةٌ تُخصّه شخصيًا: الرّغبة في الكتابة. لذا، تبدأ "السّيرة التّدريبيّة" حقًا عندما يسمع التّلميذ الرسالة التالية من المعلم، سواءً قالها المعلم فعلًا أم ضمنًا: "يمكنك الكتابة".

> التلميذ ليس مجرد معجب وحسب، بل يحمل في داخله رغبة أخرى رغبة تخصه شخصيا: الرغبة في الكتابة

من الواضح أنّ هذا ليس مجرّد تفويض رسمي؛ فالرّسالة أقوى بكثير، وتحمل في طيّاتها بلا شكّ عنصرًا من الغموض المتأصّل في جميع طقوس البدء. إنّه نوع من "افتح يا سمسم"، إذًا، كطقس يفتح بابًا لإمكانيّة أن يصبح المرء كاتبًا بنفسه.

السّنوات القليلة التي قضّيتها إلى جانبه كانت أيضًا برفقة عالم بأكمله، عالم من الأصدقاء والمثقّفين والكتّاب ومخرجي الأفلام والفنانين، عالم كان ساحرًا بالنّسبة إلي كشابّ.

في كتابي "رولان بارت، عمل الكتابة"، أروي هذه العلاقة المميّزة للغاية مع "المعلّم"، الذي كان يتمتّعُ بشيء من معلّم الزّن في حبّه للصّمت، وفي أنّني في كلّ لفتة أو حركة منه كنت أشعر بأنّني أشهد "درسًا في الكتابة"، درسا في الحكمة، درسا في الحياة. لكنّني أروي أيضا عالم باريس، العالم الفكري في أواخر سبعينات القرن الماضي، وهي فترةٌ زاخرةٌ بالتألق.

منذ صدور هذا الكتاب عن بارت، وهو سيرة روائية متخيلة، كتبتُ روايةً حقيقيّة، قصةً عن بلوغ سنّ الرشد، بعنوان "فريديريك" (منشورات سوي، 2025)، نُشرت في فبراير الماضي. تبدو الرّواية بعيدةً كل البعد عن بارت، لكنّ بطلها يُشبهني إلى حدّ ما، وفي جوهرها، وفي سياق مختلفٍ تماما، أروي تجربة حياتيّة تشبه إلى حد كبير تلك التي مررت بها.

● العرب: بصفتك من اعتنى بنشر "يوميّات أندريه جيد (1887 - 1925)" في طبعة "البليّاد" الشّهيرة، هل يمكنك إخبارنا بما تبقى اليوم من مؤلّف كتابه "ثمار الأرض" المتحصّل على جائزة نوبل للآداب سنة 1949؟ بمعنى آخر، هل يُقرأ جيد اليوم؟

■ بشكل عام، أشعر بتشاؤم تجاه جاذبية أندريه جيد لدى الأجيال الحاليّة. ينتمي آخر قرّاء جيد الكبار إلى جيل غابر، جيل بارت ولاكان وفوكو. حتّى ضمن جيلي، كان عملي على جيد معزولًا تمامًا. بصفتي أستاذا جامعيًا، أشرفتُ على بعض الرّسائل العلميّة حول جيد، لكنها جاءت في الغالب من طلاب أجانب، معظمهم من اليابان. من الصّعب كشف أسباب هذا الاستياء.

صورة الكاتب مهمّة جدا في إثارة الرغبة في القراءة. وصورة جيد سيّئة، على الأقلّ وفقا لمعايير اليوم. أعمال متنوعة جدا بحيث لا يمكن ربطها برسالة واحدة، وأسلوب يُنظر إليه على أنه كلاسيكي للغاية، وشعورٌ برجل عجوز يُلقي محاضرةً على العالم في الأخلاق أو الحكمة. كما أن الهجوم المعاصر على ما يُسمى "الاعتداء الجنسي على الأطفال" يُضرُّ به، إذ يُربط جيد، للأسف، بظاهرة الاعتداء الجنسي على الأطفال.

ومع ذلك، هناك قرّاء لجيد. يمكننا أن نلتقي بالبعض منهم. لكن هذه مساع فردية لا تشكّل أبدًا عملا جماعيا. اللاّفت للنظر هو المثال المُعاكس الذي يُمثله بروست. بروست كاتبٌ أصعب بكثير من جيد، ومع ذلك، على الأقلّ في السّنوات الأخيرة، أثار حماسًا حقيقيًا، بل يُمكن للمرء أن يقول شيئا من التّعالي، ولكن هل العمل ذاته هو السّبب؟ أم أنّه بالأحرى صورةٌ مُعيّنة عنه...؟

تاريخ مفهوم الجندر

في كتابك "جنس الحداثيّين: فكر في نظريّة الحياد والجندر"، تُقدّم نظرةً شاملةً على ما أدّى، من سارتر إلى جوديث بتلر، مرورًا بليفي شتراوس ولاكان ودولوز ودريدا وفوكو، دون أن ننسى بارت، إلى انتصار نظرية الجندر. ما الذي يُبرّر نجاح هذه النظريّة في جميع أنحاء العالم تقريبا؟ وكيف يُمكن تمييزها عن الـ"ووكيزم" السّائد؟

كتابي هو في الواقع عمل جينيالوجي، سلسلة نسب لنظريّة الجندر. لكنّ الرّوابط التي أقيمها بين بتلر والجيل الأميركي في التسعينات مُتناقضةٌ للغاية. فبدلًا من الحديث عن عمليّات النّقل الثقافي بين ضفّتي الأطلسي، يُفضل البعض الحديث عن عمليّات النّقل المُضادّة. يبدو لي أنّه في حين ينتمي مفهوم الجندر إلى حدّ كبير إلى الخيال الأميركي، وإلى صراع الجنسين في الولايات المتّحدة على وجه الخصوص، وبشكل أعمّ إلى الرّؤية الأميركيّة للجنس، فإنّ العمل النّظري الذي قامت به جوديث بتلر مدين إلى حدّ كبير إلى خطاب الحداثة الفرنسيّة.

هذا الدّين غامض للغاية، حيث تُخضع بتلر خطابات لاكان ودريدا وميشيل فوكو لتشويهات عديدة متعمّدة أو غير مقصودة، وتظهر مزيجا من الإعجاب وعدم الارتياح تجاههم.

يتتبع كتابي التاريخ المعقد لبناء مفهوم الجندر، الذي يجمع بين علم النّفس الاجتماعي الأميركي للغاية والاكتشافات الرّئيسيّة للبنيويّة الفرنسيّة، ولكن أيضًا مع الموقف الغامض لهؤلاء المثقّفين الفرنسيّين العظماء تجاه الولايات المتّحدة، والذي بلغ ذروته في نوع من التحوّل مع ميشيل فوكو، الذي أسمّيه ما بعد الأميركي.

إنّ نجاح نظريّة الجندر في حدّ ذاته هشّ، ويعود ذلك جزئيًا إلى التوتّرات داخل الرّاديكاليّة الأميركيّة التي أدخلت، من خلال التّقاطع، فئات منافسة أخرى، مثل العرق والهويّة المتحوّلة جنسيًا، كما يعود إلى ردّ الفعل العنيف للغاية للقوى المحافظة، لاسيما مع انتخاب دونالد ترامب، الذي وجّه ضربة موجعة لجميع الحركات المتعلّقة بقضايا الجندر، بما في ذلك، بالطّبع، حركة "الووكيزم". "الووكيزم" ظاهرة غامضة يمكن تعريفها بأنّها نشاط يستهدف "الرّجل الأبيض المغاير جنسيًا" بالإضافة إلى التّاريخ والثّقافة المرتبطين به. يكمن الرّابط بين "الووكيزم" ونظريّة الجندر في هذا الهدف المشترك.

الشعر يصل عالمين

● العرب: في عام 2005، نشرتَ مقالاً في صحيفة "العصر الحديث" (الصّادرة عن منشورات غاليمار) بعنوان "محمود درويش وعار الشّعراء"، هاجمتَ فيه الشاعر الفلسطيني بسبب تكريمه لياسر عرفات، الذي كان قد توفي في نوفمبر 2004. مع ذلك، استشهد الرّئيس ماكرون، في الأمم المتّحدة، بدرويش، الذي يُعتبر الآن أحد أعظم الشّعراء العالميين. لماذا هذا النّقد اللاّذع الذي يشبه التّطاول؟

■ يجب أن أقول إنّني أأسف لهذا النصّ، فهو مُفرط فيه وغير ضروريّ وغير منصف بالمرّة، لكنّني أودّ توضيح وجهة نظري مع ذلك. هذا النصّ في الواقع لا يستهدف محمود درويش نفسه بقدر ما يستهدف الاستخدام الذي وُظّف له في فرنسا... استخدام أيديولوجي وسياسي بحت، قائم على النموذج "الستاليني" لشاعر الدّولة، الشاعر الرّسمي، الشّاعر الوطني.

مع أنّني أفهم أنّ الشّعر قد يكون سياسيًا، إلا أنّني أشعر بقلق بالغ عندما يخدم السلطة، حتى لو كانت تلك السّلطة ضعيفة ومضطهدة ومُساءة المعاملة، كما هو الحال بخصوص السّلطة الفلسطينيّة. لذلك، تجاهلتُ كلّ ما هو شعريّ أصيل في أعماله، مُركّزًا فقط على الرّغوة العامّة و"المدفوعة بالدّعاية" التي أحاطت به آنذاك. كان ذلك تصرّفا أحمق وظالما، وألوم نفسي على قلّة كرمي: على عدم منح الشّاعر الفضل والاعتراف فقط بالشخصية الرسمية المؤسسية. وألوم نفسي أكثر لأنّ العالم العربي، بالنّسبة لي، هو أحد آخر معاقل الشّعر في هذا العالم.

● العرب: لو خُيّرتَ البدء من جديد، ما الخيارات التي ستتّخذها؟ لو خُيّرتَ بين تجسيد نفسك أو إعادة تجسيدها في كلمة، أو شجرة، أو حيوان، فأيّ منها ستكون في كلّ مرّة؟ وأخيرًا، لو تُرجم نصّ أو كتاب واحد فقط من نصوصك إلى لغات أخرى، إلى العربيّة مثلًا، فأيُّها ستختار؟ ولماذا؟

■ لو قُدِّر لي أن يعاد تجسيدي كحيوان، لكان بلا شك النّاقة العربيّة، التي غالبًا ما يُخلط بينها وبين الجمل في فرنسا، وهي أقلّ جمالًا بكثير بسبب سنامها. أحبّ النّاقة العربية حبا جما، لاسيما لارتباطها الوثيق بالصّحراء. الصّحراء مكانٌ يسوده الصّمت والبساطة والنّقاء. هذا الارتباط هو ما يمنحني شعورًا بالأخوّة، فضلًا عن اقتصادها ورزانها الشّديدين، اللذين يُضاهيان عالمنا المليء بالوفرة والبذخ والإنتاج المفرط. أمّا الشجرة، فهي النّخلة لأنّها تقع على حافّة الصّحراء، وهذا القرب مؤثرٌ للغاية. إنّها رمز استثنائي للتناقض بين الوفرة والنّدرة. لا شيء يُسعدني أكثر منها.

بارت كان يتمتع بشيء من معلم الزن في حبه للصمت

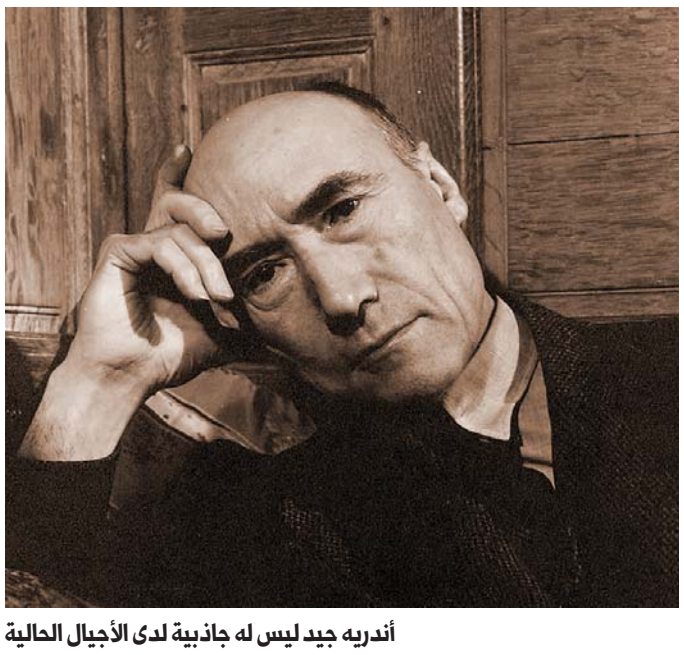

أندريه جيد ليس له جاذبية لدى الأجيال الحالية

لقد تُرجم أحد كتبي إلى العربيّة بالفعل. وهذا هو حال التّرجمة العربية (مصر) لكتابي الصّغير "رولان بارت، الأدب والحقّ في الموت"، والذي أفتخرُ به كثيرًا. لكنّ فرحتي الكبرى ستكون بترجمة مجموعتي الشعرية "سُمِعَ/ القول" (منشورات فورور، 2023) إلى العربيّة. أعتقدُ أنّ الشعر هو ما يربطنا، نحن الفرنسيين، أكثر من أي شيء آخر، بالعالم العربي، وهو، كما ذكرت، عالم الشعر.

«حكايات أربيريا»: سردية التحرر ونافذة لقراءة عنف التاريخ في ألبانيا وأوروبا الشرقية

الشاعر الألباني جيرولامو دي رادا يدين الاحتلال العثماني ويقدس الأم كمحافظة على الذاكرة

ينسج الشاعر الألباني جيرولامو دي رادا في ملحمته "حكايات أربيريا" سردية استثنائية تتجاوز حدود الموت لتلامس قداسة الوطن. هنا، لا ينتهي دور الشهيدِ بمواراته الثرى، بل ينهض قسطنطين من قبره ليفي بوعده لأمه، محولا الحزن إلى صمود والأسطورة إلى سلاح في وجه المحتل العثماني.

حميد عقبي
كاتب ومخرج سينمائي يمني

"حكايات أربيريا" للشاعر الألباني جيرولامو دي رادا واحدة من أهم الملاحم الشعرية الفريدة، نبعت من وجدان شعب مغترب سعى لاستعادة هويته الممزقة تحتَ الاحتلال العثماني. ومن بين مشاهدها الأكثر ألمًا وجمالاً، تبرز قصة قسطنطين وغارينتينا، حيث تتداخل الأسطورة بالحنين، وتتماهى الشهادة بالحب والبكاء.

في هذه القصة، يغادر قسطنطين بيته تاركًا أخته غارينتينا وأمه، لكنه يعود بعد وفاته في هيئة روحية ليعيد أخته إليه في العالم الآخر. في مشاهد يصعب وصف جمالها، تمكن الشاعر الألباني جيرولامو دي رادا من أن يُظهر سمات الملحمة القومية، خاصة: الشرف، الشهادة، العودة الخارقة للشهداء، والحوار بين الموتى والأحياء. المتأمل للنص سيلمس قوة تصوير الأم كرمز للأرض المنكوبة، فهي ترفض فتح الباب لابنتها العائدة من عالم الموتى، لكنها ترضخ حين تسمع اسم ابنها البطل قسطنطين. وتُختتم القصة بواحد من أكثر المشاهد أثرًا، عندما تحتضن الأم ابنتها قبل أن تلفظهما الحياة معًا.

أسلوب دي رادا استند إلى الغنائية الشعبية، والتكرار الملحمي، والحوار الموزون، كما وظف بشكل إبداعي التكثيف الرمزي للديني (الصليب، الكنيسة، الشهادة) والأسطوري (العودة من الموت). قصائد هذا العمل تبتعد عن البكاء التأبيني والسردية الهشة، وتشكّل بكل عناصرها نشيدًا لبطولة صامتة، تسكنها الأرواح، والنساء الثكالى، والفرسان المذبوحون.

سياق هذه القصائد يعود إلى القرن التاسع عشر، عندما كانت ألبانيا رازحة تحت الاحتلال العثماني، وكان دي رادا – كجزء من الشتات الأربيرشي في جنوب إيطاليا – يسعى لإحياء الروح القومية.

فنَظم هذه الملحمة التي تُدين الاحتلال والخيانة بوضوح، وتُقدّس الأم كمحافظة على الذاكرة، والرجل المحارب الذي دفع روحه من أجل حرية وطنه، وتُصوّر الشهادة كقمّة النقاء الوطني.

عالم الموت

يتميّز هذا النص بكونه يجعل من الموت شريكًا في سردية التحرّر، ونافذةً لقراءة عنف التاريخ، لكنه أيضًا يُمجّد الموت الخالد، فعالم الموت في ملحمة "قسطنطين وغارينتينا" للشاعر الألباني جيرولامو دي رادا لم يُقدَّم كمكان نهائي للفناء والإلقاء الأبدي في الظلام، بل كبُعد حيّ، نابض بالحنين، يتداخل فيه الزمنيّ بالأسطوري، وتتقاطع فيه ظلال الشهداء بأصوات الأحياء، أي إنّه عالم ليس بالساكن المتجمّد، بل هو فاعل، يمتدّ بأذرعه نحو الواقع، يُخاطب الأم، ويستدعي الأخت، ويُمهّد ويبني جسرًا بين الحياة والموت.

في هذه الملحمة، لا يتوقف الموت عند حدود الحداد والحزن، الأجمل أنه يتحوّل إلى فعل عودة، مقاومة، واحتضان أخير للأهل، وخاصة الأم. يعود قسطنطين بعد استشهاده، لا ليُروّع الأحياء، بل ليُعيد ترتيب الانتماء، فهو يستدعي أخته غارينتينا التي تزوجت فارسًا يسكن أرضًا بعيدة، أي أنها من عالم الأحياء، ويُعيدها إلى الأم التي شعرت بالوحدة والخسارة، مذكّرًا إياها بأنه سيعيدها يومًا. تأمّلوا مشهد قسطنطين المشحون بالشعر وهو ينهض من قبره ويسرع ليجلب أخته. ما يميّز النص كذلك القدرة على خلق تقنيات تتلاقى فيها قوى الذاكرة والولاء. تُصبح هذه العودة، رغم غرابتها، تجسيدا لقداسة الرباط العائلي والوطني؛ فالشهادة لا تعني نهاية وخسارة، بل بداية لأسطورة أكبر.

في مشهد مواجهة الأم مع ابنتها العائدة من الموت، نجد قمة هذا التوتر العاطفي والرمزي. نلاحظ في البداية الأم تُنكر، ترفض، تحاول الدفاع عن منطق الحياة، لكنها تنهار حين تسمع اسم قسطنطين. هنا، الموت لم يعد رعبًا خارقًا ولا خسارة مؤلمة، بل صوتًا مألوفًا، مكسوًا بالحب والبطولة والوفاء بالعهد. هذه الأم تمثّل الأرض؛ فحين تناديها ذاكرة الابن الشهيد، تفتح أبوابها.

تميز دي رادا في تقديم الموت كعالم مشهدي مشبع بالرموز مثل: الصليب، البوابة، الكنيسة، والنداء. ليست هذه إلا إشارات لعبورٍ لا يخلو من الألم، لكنه ليس عدميًا.

إذن، عالم الموت هنا ليس نهاية، بل استمرارية ملحمية، تشهد فيها الأرواح على الخيانة، وتنتصر للكرامة. بهذا، تتجاوز الملحمة الرثاء، وتُحوّل الموت إلى ملاذٍ للبطولة، ومسرحٍ لاستكمال الحكاية.

هذه الحكايات الملحمية، التي تشكّل نسيج "حكايات أربيريا" للشاعر الألباني جيرولامو دي رادا، تُعدّ من النصوص الأدبية البارزة في القرن التاسع عشر التي تدين الاحتلال العثماني لألبانيا ودول شرق أوروبا، وقد جسّدت مقاومة شعب بأكمله للطمس والاستعباد. لا تأتي الإدانة في صورة خطاب سياسي مباشر، لكنها جاءت عبر مشاهد شعرية مؤلمة، متعددة الأصوات والأساليب، حيث يتحوّل السرد إلى فضاء روحي وجمالي لمقاومة القهر.

من بين أبرز تلك الأساليب: حلم الطفل الذي يتمنّى أن يكون فارسًا، لا لحب القتال بل لاستعادة شرف أبيه الشهيد. يظهر الحلم هنا كفعل تمرّد رمزي، وكأن الرغبة في امتطاء الخيل وحمل السيف ليست تقليدًا بطوليًا، بل مشروع تحرّر من طغيان الواقع. الأمهات كذلك في هذه الملحمة لسن في الخلفية الدرامية أو مجرد رموز للحزن، بل شريكات في النضال، يُضحّين بأبنائهن ويدفعنهم إلى ساحات الفداء. كل أم تمثل الأرض، والدمعة التي تنزل من عينيها لا تشلّ، بل تُحيي وتبارك درب المقاومة.

أما مشهد تزويج الفارس الوطني المناضل، ولو كان من قرية بعيدة، فهو تأكيد على وحدة المصير بين أبناء الوطن الممزّق، وعلى أن الشرف لا يُقاس بالنسب، بل بالموقف من الاحتلال. وفي خلفية كل هذه الحكايات، تظهر تعاليم القسّ، والتي لم تكن خضوعًا دينيًا، بل نراها هنا كتحوّل جوهري في دور بعض رجال الدين. كل شخصية إنجيلية تُستدعى في هذه الملحمة كرمز ديني، وكذلك كنموذج للشرف، النقاء، والشهادة.

كما أن النصوص تدين الخيانة والعمالة للمستعمر، وتُصوّر قوة القمع ومظاهر غطرسة المحتل في النهب، والقتل، والحرق، وشراء العملاء، وكذلك هدم الأديرة والكنائس، والتعامل العنصري مع السكان الأصليين.

بهذا، يمكن القول إن "حكايات أربيريا" تحوّلت إلى ملحمة أخلاقية، تُعلي من شأن المقاومة، وتُدين الخونة، وتُبشّر بشعب لن يرضى أن يُدفن حيًا تحت نعال المحتل، وأن الشعوب المستعمَرة لا بد أن تنهض من رمادها كل مرة، وأن تخلق من هذا الرماد شعراء، وفرسانًا، وأمهات، وأطفالاً يحلمون بالحرية.

ملخص للملحمة

في إحدى القرى الألبانية، كانت هناك أمّ أرملة نبيلة، لها تسعة أبناء، وجميعهم فرسان شجعان، وابنتها الوحيدة غارينتينا، الفتاة الوديعة الجميلة. كان قسطنطين، أصغر الأبناء، أكثرهم تعلقًا بأخته، وكان لا يفارقها. ذات يوم، تقدم شاب غريب من قرية بعيدة لطلب يد غارينتينا، فاعترض الإخوة والأم لأن الشاب من أرض بعيدة، إلا أن قسطنطين أصرّ وقال "سأذهب معها بنفسي، وأتأكد من حسن مقامها". وهكذا، زُفّت غارينتينا إلى تلك الديار البعيدة، تاركةً خلفها أمها وأخوتها.

بعد عام، اندلعت حرب. ذهب الإخوة التسعة إلى المعركة، ولم يعد منهم أحد. ففقدت الأم أبناءها جميعًا في يوم واحد. لَبست السواد، وأغلقت نوافذ الدار، وغرقت في الحزن. وفي يوم السبت المخصّص لزيارة قبور الموتى، خرجت الأم إلى الكنيسة، وأشعلت شمعة عند كل قبر من قبور أبنائها. لكنها حين بلغت قبر قسطنطين، أشعلت شمعتين، وقالت "قسطنطين، يا بني، أين وفاؤك؟ ألم تعدني أنك ستجلب لي أختك غارينتينا؟ ها أنا أنتظرها منذ عام ولم تعد". في لحظة عجيبة، ووسط ضوء الشموع، انهارت حجارة القبر، وخرج منه قسطنطين، ممتطيا جوادا أسود. حمل معه الخاتم الفضي الذي يربط الحجر، واستخدمه كلجام للجواد، وركض نحو المدينة البعيدة حيث تسكن أخته.

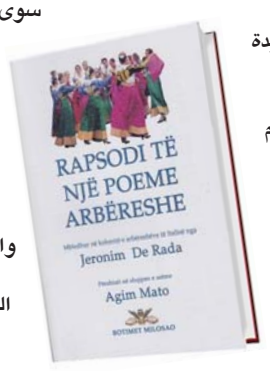

هناك، وجد أبناء غارينتينا يلعبون، وسألهم عن أمهم. توجّه نحوها، واقترب منها وسط جمع من النساء، فنادته بدهشة "قسطنطين، أخي العزيز، أهذا أنت؟!" فقال "هيّا، عودي معي إلى الديار... أمّنا تنتظرنا".

استعدّت غارينتينا للرحيل، فسألته "هل نعود للحزن أم للفرح؟" قال "كما أنت الآن، تعالي". فلبست ثيابًا رمادية، وركبت خلفه على الجواد.

الموت والقلق

في الطريق، بدأت غارينتينا تشعر بالقلق، فقالت له "يا أخي، أرى الغبار يغطي كتفيك، كأنك من التراب..."، فطمأنها "إنه غبار الطريق لا أكثر".

لكنها رأت شعره شاحبًا، وصوته بعيدًا، وقالت "أين إخوتي؟ لماذا لم يستقبلونا؟ لماذا بيتنا مغلق ونوافذه مغطاة بالأعشاب؟"، فقال "إنهم في الداخل، ربما نائمون". وصلت غارينتينا إلى بيتهم، فطلب منها أن تترجل، وتدخل وحدها. قال لها "أدخلي، وقولي لأمي إنني جلبتك كما وعدتها".

دخلت الفتاة، وطرقت الباب، وقالت "افتحي يا أماه، أنا غارينتينا". لكن الأم ردت بصوت مرير "من أنتِ؟ أنتِ ليست سوى شبح، تريدين خطفي، لقد أخذتِ أبنائي التسعة، ألن تتركي لي شيئًا؟". بكت غارينتينا وقالت "أنا ابنتك، أقسم! قسطنطين هو من أوصلني". صُعقت الأم، وفتحت الباب، واحتضنت ابنتها. لكن حين أخبرتها أن قسطنطين في الكنيسة، صرخت الأم باكية "قسطنطين مات منذ عام! كيف أوصلك؟".

وفي لحظة امتزاج الحب بالذهول، سقطت الأم في حضن ابنتها، وسقطت الابنة في حضن أمها، وفارقتا الحياة معًا.

إذن هذه القصة تُعد من أجمل وأعمق قصائد الملاحم في ألبانيا وأوروبا الشرقية، نرى بوضح التمازج الساحر بين الأسطورة، الحنين، الفقد، الوفاء، والعجائبي. وقد حازت على إعجاب النقاد والمترجمين.

وجيرولامو دي رادا (1814 – 1903) هو شاعر ومفكر ألباني من أصل أربيرشي، وُلد في جنوب إيطاليا. عُرف بأعماله الملحمية التي مزجت بين الأسطورة والهوية الوطنية، أبرزها "حكايات أربيريا"، والتي ساهمت في إحياء الروح القومية الألبانية.

جدارية لجورج كاستريوتي: البطل الألباني يقاوم العثمانيين

حنظلة يصرخ ملء السماء: «لا تجعلوني عبرة مدى الزمن»

محمد باهي
كاتب مغربي

أجل، ستحتفظ ذاكرة التاريخ بواحدة من أقوى أساليب الاحتجاجات وأشكال التمرد والعتاب واللوم، التي أطلقها حنظلة منذ عقود من الزمن في وجه العالم، الذي ظل عاجزا عن الاعتراف بدولة فلسطين حرة مستقلة، فكانت صرخة مدوية تعبيرا عن الخذلان واللامبالاة، وكانت إعلانا مكشوفا عن اليأس والقنوط الباعث على القرف، الأمر الذي دفع به إلى أن يولي ظهره للجميع، مع عقد يديه إلى الخلف.

كان ذلك تعبيرا منه عن سخطه وتذمره وخيبات أمله وعدم رضاه عما آل إليه الوضع العالمي والعربي من تهاون ومماطلة تجاه القضية الفلسطينية التي طال أمد إيجاد حل لها، ليبقى الاحتلال بأبشع مظاهره جاثما على الشعب الفلسطيني، مغتصبا الأرض والزرع، متماديا في طغيانه واستبداده، مستقويا في التدمير والتقتيل والتخريب، دون رادع أو مراعاة أو إذعان لقرارات المحافل الدولية، والمساعي التي سرعان ما تتبدد من أجل إطالة أمد الحرب والاستنزاف.

متى سيصرخ فينا حنظلة؟

بمرور العقود والسنين، حنظلة الذي أبى ألا يكبر، سيظل ذاك الطفل ابن العاشرة من عمره أيقونة فلسطينية، وواحدا من أبرز الشخصيات التي تؤثث "ريبيرتوار" الرسام الكبير ناجي العلي، حيث تمخض إلهامه ليفرج عنه سنة 1969، أي عقب مرور سنتين على الحرب العربية – الإسرائيلية في العام 1967.

خرج حنظلة إلى الوجود كطفل لاجئ وقد أكمل عقده الأول، وهو مستوى السن الذي اضطر فيه ناجي العلي وأسرته إلى مغادرة منزلهم عام 1948، حيث نزح رفقة أسرته إلى جنوب لبنان، وعاش في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين.

بسخريته العارمة، كان ناجي العلي معتمدا في رسوماته الكاريكاتورية على شخصية حنظلة كتوقيع، يضفي على أعماله لمسة فنية لها وقعها ودلالاتها التاريخية، إذ شكلت منحى تصاعديا في التعبير عن أشكال ساخرة للاحتجاج، فأضحت بموجب ذلك شخصية حنظلة رمزا للهوية الفلسطينية، التي حاول العديد من الرسامين بعد رحيل ناجي العلي أن يحذوا حذوه، إلا أن حنظلة الأصيل يأبى التقليد، ليبقى متفردا ووفيا لصاحبه، رافضا أن يكون نسخة مكررة ومشوهة دون مشروعية تاريخية، ودون عمق هوياتي.

وعلى مدى السنين والعقود كانت شخصية حنظلة حاضرة في محافل معارض الرسوم والفن التشكيلي في معظم بلدان المعمورة، وتناقلتها الأجيال المتعاقبة، مجسدة إياها في بعض الأعمال الإبداعية والحركات التعبيرية الاحتجاجية، كأسلوب للرفض والتمرد وعدم الرضا، فضلا عن كونها شكلت أداة تجسير بين الأجيال في بعدها النضالي وصيرورة وتيرة لفت الانتباه، حين يتطلب الأمر توجيه صرخة احتجاج من أجل استرجاع الحقوق والمكتسبات.

ولعل ذاكرة التاريخ ومجرياته، منذ نهاية ستينات القرن الماضي، ستحتفظ بشخصية حنظلة لتجعلها حاضرة في الوجدان العربي، رغم أن بعض الانطباعات كانت تراهن على أن شخصية حنظلة ستختفي برحيل صاحبها: ناجي العلي، فكانت الإجابة المشروعة بقاء ذاك الطفل الذي رفض أن يكبر، ليكون شاهد عيان على ما يتوالى من تطورات وهمجية وتقتيل وتهجير أمام أعين العالم، وليبقى موليا ظهره إلى الوجهة الأخرى، تاركا للذاكرة التاريخية دورها في توثيق ما يحصل وما يتكشف من عجز وتهاون.

> شخصية حنظلة ستظل أبدية ومرتبطة بالقضية الفلسطينية، مادام هناك احتلال واستبداد وظلم وتهجير وتقتيل

وفي سياق ما يطرح من تساؤلات حول شخصية حنظلة الخالدة، يسائل البعض وتيرة الزمن بعمق فلسفي: من قتل من؟ هل ناجي العلي هو الذي قتل حنظلة بمجرد رحيله، إذ إن توظيفه كتوقيع لرسوماته لم يعد ممكنا، أم أن حنظلة هو الذي قتل ناجي العلي؟ باعتباره قد جر عليه الكثير من الغضب من قبل جهات لم ترق لها الرسومات الساخرة، التي كانت شخصية حنظلة تشكل المحور الأساس لبصمتها التاريخية والوجدانية، لتبقى ذاكرة التاريخ كما أسلفت وحدها من تمتلك مفاتيح الحقيقة، لتكشف للعلن أن شخصية حنظلة ستظل أبدية ومرتبطة بالقضية الفلسطينية، مادام هناك احتلال واستبداد وظلم وتهجير وتقتيل.

ومنذ سنة 1969 التي شكلت المولد والمنشأ لشخصية حنظلة، لم يتوان في توجيه الاحتجاج والعتاب واللوم للعالم، موليا ظهره عاقدا يديه إلى الخلف، شاهدا من بعيد على كل التفاصيل المرتبطة بتطورات القضية الفلسطينية، فرغم هذا الصمود البطولي والتحدي الصارخ لحنظلة المتجسد في قوة الشعب الفلسطيني، فقد يتبدى للمتتبع أن حنظلة في نهاية المطاف سيلتفت إلى العالم بوجه فلسطيني حر مكشوف، ويفك وثاق يديه المعقودتين إلى الخلف منذ ولادته سنة 1969، وسيعلنها صرخة مدوية، ليصيح ملء السماء: "لا تجعلوني عبرة مدى الزمن".

العرب
الإثنين 2025/12/22
السنة 48 العدد 13691

تفادي الدخول في صراعات ثأر يجبر عائلة يمنية على تسليم ابنها للقصاص منه عرفيا

الحادثة التي أثارت موجة استياء في الأوساط الحقوقية تؤكد ضعف إنفاذ القانون

نزاعات تعصف بالمجتمع

تعكس حوادث الأخذ بالثأر وتنفيذ أحكام القصاص بوسائل قبلية ضعف إنفاذ القانون في اليمن، ولهذه الظاهرة تداعيات خطيرة على الأمن المجتمعي والحق في الحياة. وأثارت حادثة القصاص العرفي من الشاب اليمني أمين باحاج موجة استياء واسعة في الأوساط الحقوقية التي دعت إلى الاستناد إلى القانون في أحداث مماثلة.

صنعاء - تداول ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي مقطعاً مصورا لإعدام شاب خارج إطار القانون، وذلك بعد قيام أسرته بتسليمه لأسرة القتيل تفاديا للدخول في صراعات ثأر. وأثارت حادثة القصاص عرفيا من الشاب اليمني أمين باحاج موجة استياء واسعة في الأوساط الحقوقية التي دعت إلى الاستناد إلى القانون في مثل هذه الحادثة.

وأقدم مسلحون قبليون على إعدام الشاب أمين ناصر باحاج، في مديرية حبان بمحافظة شبوة، جنوبي شرق اليمن، بطريقة عرفية خارج إطار القانون، وذلك بعد ساعات من ارتكابه جريمة قتل، حيث سلمته أسرته إلى ذوي المجني عليه، خوفا من الثأر وحقنا للدماء.

وبحسب مصادر محلية وإعلامية، فإن الشاب أمين باحاج أقدم على ارتكاب جريمة قتل بحق المواطن باسل البابكري، على خلفية خلاف شخصي، في مديرية حبان.

وعقب الحادثة سارعت أسرة الشاب باحاج إلى تسليمه لأسرة المجني عليه من بيت البابكري، لتُقدم الأخيرة على إعدامه، في واقعة نُفذت بعيداً عن أي إجراءات قضائية أو تحقيق رسمي من قبل الجهات المختصة.

وأظهر مقطع الفيديو المتداول لحظة تسليم الشاب من قبل أسرته، حيث قال أحد أقاربه أثناء تسليمه "هذا ابنكم وهذا ابننا، نسلمه لكم، تعدموه أو تسجنوه أو تفعلوا به ما شئتم"، قبل أن يغادر المكان.

وبعدها مباشرة، أقدم أفراد من أسرة المجني عليه على تكبيل الشاب باحاج وطرحه أرضا، بينما كان يردد "والله إنني مظلوم"، قبل أن يطلقوا عليه وابلاً من الرصاص باستخدام أسلحة رشاشة، في مشهد صادم أثار موجة غضب واسعة.

وعقب انتشار الفيديو قالت شرطة محافظة شبوة إن الأجهزة الأمنية تحركت فور تلقي البلاغ وطوقت موقع الجريمة، إلا أنها لم تجد التعاون المطلوب أو الالتزام بالإجراءات القانونية، بذريعة ما سُمي بإطفاء الفتنة.

وأكدت أن الأجهزة الأمنية ستفتح تحقيقاً كاملاً في جميع ملابسات الواقعة، وستتخذ الإجراءات القانونية اللازمة دون تهاون، حماية للحق العام وترسيخاً لهيبة الدولة، مشددة على أن العدالة لا تتحقق إلا عبر مؤسساتها الشرعية.

وانتقد ناشطون تصرّف أولياء الدم، مؤكدين أن ما أقدمت عليه أسرة البابكري فعل مرفوض شرعا وقانونا وعرفا، ولا يمكن تبريره تحت أي ذريعة، سواء بدعوى الثأر أو القصاص.

وتعكس الحادثة تصاعد ظاهرة الثأر وتنفيذ الأحكام بوسائل قبلية في ظل ضعف إنفاذ القانون، وما له من تداعيات خطيرة على الأمن المجتمعي والحق في الحياة.

ودعا حقوقيون النيابة العامة إلى فتح تحقيق عاجل يشمل جريمة القتل الأولى وما تلاها من إعدام خارج القضاء، ومحاسبة جميع المتورطين.

وعادت قضايا الثأر من جديد وبشراسة إلى المجتمع اليمني، الذي مزّقته الحرب، سواء بسبب النزوح أو الوضع النفسي الصعب الذي تعيشه الأغلبية، لتفاقم الأوضاع، خاصة مع تزايد انتشار السلاح بين المواطنين وغياب دور الدولة.

> ثمة مقترح يقضي بإقامة دورات للتدريب على التسامح، الذي أساسه التحوّل من موقف سلبي إلى إيجابي، تجنبا للعنف

وكشفت مؤسّسة حقوقية يمنية، عن مقتل 38 شخصا وإصابة 51 آخرين في محافظة شبوة الواقعة تحت سلطة المجلس الانتقالي خلال عامَي 2024 و2025. وقالت مؤسّسة قناء للحقوق في محافظة شبوة إنّ ظاهرة الثأر تشكل تهديداً مباشراً لأمن وحياة الأسر في المحافظة، وتعد انتهاكاً ممنهجاً للحقوق الأساسية.

ونبّه تقرير نشرته قناء إلى أنّ هذه الأرقام تمثل حالات انتزاع للحق في الحياة والأمن الشخصي لضحايا شملوا حالات لأشخاص مستهدفين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، واعتبر التقرير أن استمرار الظاهرة وتفاقمها يعودان إلى فشل الدولة في فرض سيادة القانون وحماية مواطنيها، واصفاً ذلك بالتقصير الذي يقع تحت طائلة المساءلة الدولية والوطنية.

وتعد ظاهرة القتل بسبب الثأر دليلاً على وجود خلل جوهري في بنية الأمن وحماية المواطنين، وهو "ما يتطلب معالجة فورية وجذرية". وطالبت المؤسّسة السلطات المحلية والمركزية بالتحرك الفوري لوقف نزيف الدم، كما طالبت أيضا بالتحقيق العاجل والشفاف في جميع الحوادث الموثقة، ومحاسبة مرتكبيها لإنهاء حالة الإفلات من العقاب، وتعزيز دور الأجهزة الأمنية والقضائية لفرض سيادة القانون وتوفير الحماية للعائلات، ووضع خطة وطنية عاجلة وشاملة لمعالجة جذور ظاهرة الثأر اجتماعياً وقانونياً على نحو يضمن أمن وسلامة جميع سكان محافظة شبوة.

ويشير خبراء علم الاجتماع والباحثين إلى أن النزاعات المسلحة الحاصلة في اليمن، والتي تعصف بالمجتمع بحكم تركيبته القبلية وعاداته التي تحرّض على الانتقام، من أبرز العوامل التي أعادت ظاهرة الثأر بقوة، فضلا عن اتساع رقعة الفقر والانفلات الأمني، والحقد الأعمى الذي يتولد عند البعض والحسد، واللذين تعززهما التعبئة الخاطئة ونشر ثقافة الكراهية والعنف، إضافة إلى اختلال موازين العدل.

وأشارت كوكب الذبياني، وهي خبيرة نوع اجتماعي وناشطة في مجال السلام، إلى التأثير السلبي لغياب الدولة على الثأر، الذي برز بشكل كبير خلال فترة الحرب، خاصة أن السلطات الحالية مسلحة وتؤسس للعنف، أو غير قادرة على العمل بسبب التدخل الإقليمي أو لانتهاء صلاحياتها، أو كونها سلطات أمر واقع.

وأكدت أن الوصول إلى حلول لظاهرة خطيرة كالثأر، التي تؤثر بشكل كبير على النسيج المجتمعي، ليست أمرا سهلا.

وقالت الذبياني "إن العمل على الحد من ثقافة العنف، من خلال منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومؤسسات الدولة العاملة، يمكن أن يساهم في تخفيف الظاهرة".

وترى الذبياني أن المركزية خفت خلال الحرب، وبالتالي يمكن العمل على نطاق محلي بشكل واسع في ذلك الإطار، والعمل مع المنظمات المحلية والنساء والوساطات والسلطات المحلية، للحد من ظاهرة الثأر.

بدوره، يشدد الباحث أحمد المخلافي على أهمية وصول الجميع إلى قناعة بأن إدارة نظام الدولة مسؤولية أخلاقية وقانونية لتشريع العدل والقانون والسلام والتآخي في المجتمع، وكذلك بناء مؤسسات أمنية قادرة على حماية أراضي الدولة وممتلكات الشعب وحرية المواطنين.

ودعا المخلافي إلى طي صفحة الماضي، والمصالحة الوطنية الشاملة برؤية وطنية تتواءم مع متطلبات العصر والواقع المعيش، كون المبالغة في الحقد والانتقام تخلّف الدمار والخراب في الوطن والمجتمع.

ويقترح الباحث المخلافي العمل على إقامة دورات للتدريب على التسامح، الذي أساسه التحوّل من موقف سلبي إلى إيجابي، ولإدراك هول العنف وتجنّب آثاره.

رمز للثراء والوجاهة: المعينات الأفريقيات يسهلن حياة الأسر العراقية

بغداد - نجحت اليد العاملة الأفريقية في اكتساب مكان لها في سوق العمل المنزلي في العراق بفضل قدرتها التنافسية مع اليد العاملة الأخرى على مستوى الأجرة وحتى المكانة؛ فمرافقة العاملة الأفريقية، بملامحها المميزة، للعائلة العراقية في الأسواق أو الأماكن العامة باتت مشهداً مألوفاً كونه علامة ثراء وترف في المجتمع.

وقالت المحامية سارة البحراني البالغة من العمر40 عاماً، إن العاملة الأجنبية سهّلت عليها مواصلة عملها بعدما تمكنت من توظيف أفريقية تهتم بوالدتها المقعدة منذ سنوات، ما تسبب في ضياع فرص عمل بسبب انشغالها بوالدتها.

وأشارت البحراني خلال حديثها لوكالة أنباء عراقية خاصة إلى أن الأمر تغير كثيراً بعدما وجدت من يهتم بذلك ويقدم الرعاية مدفوعة الثمن مع الاهتمام بشؤون المنزل والالتزام بالتوصيات، الأمر الذي عجزت عنه بعض العاملات العراقيات اللاتي كن يترفعن عن تنظيف المنزل وإدارة شؤونه.

بدوره قال سلام كيطان، الكهل الأربعيني الذي يعمل مقاولا، إن زوجته رهنت بقاءها معه باستقدام عاملة أجنبية متعلمة وبملامح مقبولة لتتباهى بها أمام أقاربها وصديقاتها، وبفسحة الدلال والرفاهية التي يوفرها زوجها لها.

وأضاف لوكالة الأنباء العراقية الخاصة أنه ذهب إلى أحد مكاتب استقدام العاملات بصفة مدبرة منزل أو خادمة، وأنه تعاقد مع المكتب على توظيف إحداهن بمنزله، الأمر الذي أضفى نوعاً من الراحة والرفاهية في المنزل، حيث تتولى الخادمة إدارة شؤونه بدءاً من التنظيف وصولاً إلى استقبال الضيوف.

ورغم أن استقدام المعينة لا يخلو من التبعات المالية أو الصحية، حيث يتطلب دفع مبلغ مالي يتراوح بين 3 و7 آلاف دولار تُدفع للشركة، فضلاً عن راتب شهري يتراوح بين 250 و300 دولار شهرياً، بالإضافة إلى الفحص الطبي الدوري ودفع أجور الإقامة التي لا تقل عن 500 ألف دينار عراقي، إلا أنه بات أمرا منتشراً في الأوساط المجتمعية في العراق لأنه تعبير عن الثراء ورمز للرفاهية.

> مرافقة العاملة الأفريقية للعائلة العراقية في الأسواق أو الأماكن العامة باتت مشهدا مألوفا؛ كونه علامة ثراء وترف

تُضاف إلى ذلك، بحسب كيطان، تذكرة الطائرة بعد انتهاء عقد العمل لتعود المعينة إلى منزلها.

وتحقق تجارة استقدام المعينات المنزليات أرباحاً كبيرة للقائمين عليها. وقال سيف الدبي صاحب أحد المكاتب في بغداد إن استقدام عشرات العاملات خصوصا من دول أفريقيا، مثل غانا ونيجيريا وغينيا وإثيوبيا، أمر صعب؛ حيث يتم التنسيق مع مكاتب عمالة خاصة في تلك الدول لإرسال العشرات من الراغبات في العمل كخادمات في العراق مقابل مبالغ مالية لتأمين تذاكر الطيران وطعام إلى حين وصولهن إلى المكتب الذي يتضمن ملحق مبيت وإيواء المعينات، إلى أن يتم توقيعهن عقود عمل مع عائلات مختلفة.

وأوضح الدبي لوكالة الأنباء العراقية الخاصة أن العقد مدته سنتان قابلة للتمديد حسب رغبة العاملة، لكن ما يلاحظ أن أغلبهن يجددن العقود للبقاء مدة أطول وجني أرباح أكبر.

بدوره أشار مهيمن الرديني، صاحب مكتب في بغداد، إلى أن توفير المعينة المنزلية بات شرطاً مهماً لدى بعض العائلات مقابل القبول بتزويج بناتها.

وقال الرديني لوكالة الأنباء الخاصة إن أكثر المراجعين للمكتب هم من المخطوبين أو الذين يرومون الزواج للحصول على عاملة "صغيرة ورشيقة وبيضاء البشرة ذات ملامح مقبولة وتجيد اللغتين العربية والإنجليزية" على اعتبار أن العاملة بتلك المواصفات تعكس حجم ثراء العائلة على عكس العاملة السمراء.

ويبلغ إجمالي الوافدين كعمالة أجنبية إلى العراق بشكل رسمي "47 ألف عامل" بحسب المتحدث باسم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية حسن خوام، الذي أكد أن بيانات هؤلاء مدونة لدى دائرة العمل والتدريب المهني، أما الوافدون بطريقة غير رسمية فلا توجد إحصائية لهم.

ويبقى عدد العاملات الأجنبيات داخل البلاد مجهولا، كما أن كثوفات منح سمة دخول ومغادرة للاتي وقّعن عقود خدمة أصولية، سواء بالعمل كخادمة أو مدبرة منزل، لا تمثل إحصاءً دقيقا، بحسب ما أكده مصدر من وزارة الداخلية العراقية للوكالة.

وعزا المصدر ذلك إلى أن البعض يرفض تجديد إقامة العاملة هرباً من دفع الرسوم بالإضافة إلى تقاعس أغلب أصحاب المكاتب عن استيفاء كل ضوابط العمل.

وأشار إلى أن تفعيل نافذة بوابة "أور" الإلكترونية في تسجيل الوافدات ومنح براءة ذمة للعاملات المغادرات سيوفران إحصاءات دقيقة للعاملات الأجنبيات اللواتي يُستقدمن إلى البلاد.

تعديل قانون المهر في إيران يقابله تجاهل لقانون حماية النساء من العنف

طهران - وصف البرلمانيون الإيرانيون الإصلاحات التي أدخلت على قانون المهر بأنها ضرورية للغاية، وأقروا بها بسرعة أكبر من مشاريع قوانين أخرى مثل مشروع قانون لتحسين الحماية الحكومية للمرأة من العنف الذي ظل قيد المناقشة لمدة 14 عاما.

وفي بلد مثل إيران، لا تحترم فيه حقوق النساء، تعتبر كثيرات منهن أن المهر هو الوسيلة الوحيدة لحماية حقوقهن رغم أنه تحول بالنسبة إلى بعض الرجال إلى عقوبة مالية وحتى جنائية. وأصبح المهر خلال العقود الماضية، في ظل اقتصاد غير مستقر وسياسات غير فعّالة، من أكثر القضايا الاجتماعية والعائلية المثيرة للجدل.

وتخفض الإصلاحات الحد الأقصى القانوني للمبلغ الذي يتعين على الرجل دفعه لزوجته في حالة الطلاق حتى لا يتعرض للسجن. وتم تخفيض هذا الحد من 110 عملات ذهبية (كل منها تزن حوالي ثمانية غرامات من الذهب) إلى 14 عملة فقط.

يُعتبر المهر المتفق عليه طواعية قبل الزواج هو الضمان المالي الوحيد المنصوص عليه قانونا للنساء في إيران سواء في حالة الطلاق أو في قانون الميراث.

ويجري منذ 14 عاما النقاش حول مشروع قانون يهدف إلى حماية النساء من العنف الأسري. وقد تم تعديل المشروع وتخفيفه عدة مرات لكن لم يتم إقراره حتى اليوم.

ومع ذلك فإن العنف المنزلي ضد النساء في إيران ليس نادرا. وقد تعرضت الصحافية منصورة غاديري جافيد إلى القتل في نوفمبر 2024 على يد زوجها بطريقة وحشية بطعنها بسكين. وكانت غاديري جافيد معروفة بمقالاتها البحثية حول حقوق المرأة.

وحسب عائلتها، كانت تتعرض للعنف المنزلي لسنوات. ولو لجأت إلى القضاء لكانت فقدت حق حضانة طفلها الوحيد. ففي إيران يحصل الأب بشكل أساسي على حق حضانة الأطفال. ونظرا لعدم وجود دعم من الدولة لا تلجأ العديد من الضحايا إلى السلطات القضائية. لذلك من الصعب جمع إحصاءات موثوقة عن العنف المنزلي ضد النساء.

وتقول محامية حقوق الإنسان نسرين سوتودة "يتوصل النظام السياسي إلى اتفاق بسرعة مذهلة عندما يتعلق الأمر بقمع النساء". وأضافت أن قضية المرأة هي إحدى القضايا القليلة التي تتفق عليها جميع الأطراف السياسية، وهي وسيلة تستخدمها الحكومة لتعزيز سلطتها.

وأكدت المحامية التي تعيش في طهران ولم تعد ترتدي الحجاب في الأماكن العامة منذ فترة طويلة، أن الحكومة الإسلامية في إيران قد أظهرت مرارا خلال نصف القرن الماضي كيف تمارس سلطتها في أوقات الأزمات.

وقالت "عندما تواجه الحكومة مشاكل لا يمكن حلها، فإنها تتجه إلى القضايا التي تعتبرها قابلة للسيطرة. وقد أصبح قمع النساء أداة أساسية لإظهار سلطة الدولة".

وبسبب القوانين القمعية وغياب دعم القانون للنساء المتضررات، وعدم تجريم أي شكل من أشكال العنف المنزلي أو العنف ضد النساء في بيئات العمل أو المجتمع، وعدم حماية القانون للنساء والفتيات، يشهد المجتمع الإيراني يوميًا ارتفاعًا في إحصاءات العنف، وخاصة قتل النساء على يد أزواجهن أو أقاربهن أو في المجتمع.

وتُعد جرائم قتل الشرف أو الجرائم العائلية في إيران ظاهرة متكررة مع تزايد مخيف، حيث ينجو المتهمون غالبًا من العقاب باستغلال القوانين المتعصبة ضد النساء والثغرات القانونية الموجودة.

ويرى الخبراء أن مصطلحات مثل "الشرف" أو "العنف العائلي" تنبع من قوانين وممارسات معادية للمرأة، تم ترسيخها على مدى عقود من قبل وسائل الإعلام وهياكل السلطة في النظام ضمن المجتمع.

وفي أغلب الحالات، تُجبر النساء ضحايا العنف الجنسي على الصمت بسبب الخوف من الرفض الاجتماعي ونقص الدعم القانوني.

وفي ظل هذه الظروف، لم يُصدق مشروع منع العنف ضد النساء بعد مرور 14 عامًا من المناقشة، كما كشفت رئيسة الإدارة النسائية والعائلية زهراء بهروز أذر عن سرية إحصاءات العنف ضد النساء.

قانون حماية النساء لم يصدق عليه

العرب
الإثنين 2025/12/22
السنة 48 العدد 13691

الركراكي يتصدر المشهد.. مدارس تدريبية متنوعة تأمل في إثبات هويتها في المغرب

فلسفات كروية متنوعة تتصارع لدخول التاريخ من بوابة المونديال الأفريقي

مع انطلاق العرس الكروي الأكبر في القارة السمراء، لا تتوجه الأنظار هذه المرة إلى صراع الأقدام فوق العشب الأخضر فحسب، بل تمتد لتستقر خلف خطوط التماس، حيث تقف أربعة وعشرون عقلا مدبرا ترسم ملامح المجد القادم في بطولة كأس أمم أفريقيا 2025 في المغرب.

الرباط - هي معركة العقول التي تجمع تحت لوائها مزيجا فريدا من الفلسفات الكروية، وتبرز داخل بوتقتها ثقافات متباينة، لتقدم لنا لوحة فنية تعكس شعار البطولة بامتياز "نحن مختلفون"، حيث يتنافس هؤلاء القادة لا من أجل حصد النتائج فحسب، بل من أجل إثبات الهوية وترسيخ الإرث وصناعة التاريخ في ملاعب المملكة المغربية التي باتت قبلة العالم الرياضية.

> في هذه النسخة تتجلى ظاهرة المدرب «الرحالة» والخبير بالدروب الأفريقية، وهو ما يجسده هوغو بروس مع جنوب أفريقيا

في طليعة هذا المشهد، يقف المدير الفني للمنتخب المغربي وليد الركراكي، ذلك الرمز الذي أعاد تعريف التدريب الأفريقي الحديث، حاملا على عاتقه ليس فقط أحلام المغاربة، بل ثقة قارة بأكملها رأت في إنجازه المونديالي التاريخي عام 2022 نافذة نحو المستحيل، واليوم، يجد الركراكي نفسه أمام المهمة الأصعب والأسمى؛ وهي فك عقدة اللقب الغائب عن خزائن "أسود الأطلس" منذ عام 1976، مستندا إلى عاملي الأرض والجمهور، ومتسلحا برؤية تكتيكية ترى في كأس أمم أفريقيا التحدي الحقيقي لإثبات أن ما حدث في قطر لم يكن مجرد طفرة، بل كان بداية لسيادة مغربية كاملة.

وفي المقابل، يبرز اسم الأسطورة الحية حسام حسن، الذي يقود "الفراعنة" بروح المقاتل التي لم تفارقه يوما، حيث يسعى "العميد" لتحويل شغفه الأسطوري كلاعب إلى إستراتيجية فنية تعيد مصر إلى منصة التتويج القاري للمرة الثامنة في تاريخها، معتمدا على كاريزمته الطاغية وقدرته الفائقة على شحن لاعبيه بروح الانتصارات الكلاسيكية.

أما في معسكر "محاربي الصحراء"، فقد استعان الاتحاد الجزائري بالمهندس السويسري فلاديمير بيتكوفيتش، الرجل الذي جاء من قلب المدارس الأوروبية العريقة ليعيد الانضباط والهيبة للمنتخب الجزائري بعد فترات من التذبذب، ورغم افتقاره للتجربة الأفريقية السابقة، إلا أن بيتكوفيتش نجح في وقت قياسي في ترميم الثقة وبناء هيكل تكتيكي صلب، مبرهنا على أن كرة القدم لغة عالمية لا تعترف بالحدود الجغرافية بقدر ما تعترف بالتنظيم والذكاء.

وفي تونس، عاد سامي الطرابلسي إلى القيادة بعد عقد من الزمان، محملا بخبرة السنوات وطموح جيل جديد يتطلع إلى تحويل الاستقرار الفني إلى نجاح قاري ملموس، خاصة بعد نجاحات التأهل المونديالي التي رفعت سقف التوقعات لدى الجماهير التونسية التواقة للمجد.

وتتجلى في هذه النسخة ظاهرة المدرب "الرحالة" والخبير بالدروب الأفريقية، وهو ما يجسده البلجيكي هوغو بروس مع جنوب أفريقيا، الرجل الذي تذوق طعم الذهب مع الكاميرون في 2017، وها هو اليوم يبعث الروح في "بافانا بافانا" بتنظيم دفاعي وهجومي محكم جعلهم رقما صعبا في القارة.

وعلى ذات النهج الساعي للاستمرارية، يسير باب ثياو مع السنغال، المهاجم السابق الذي تحول إلى قائد هادئ خلفا لأليستر سيسيه، ليثبت أن المدرسة السنغالية تمتلك من النضج ما يكفي للحفاظ على هيبة "أسود التيرانغا" فوق القمة القارية والعالمية.

بطل قومي

ولا يغيب عن المشهد إيميرس فايه، الذي تحول من مدرب طوارئ إلى بطل قومي في كوت ديفوار، حيث يدخل هذه البطولة وهو يسعى لإثبات أن معجزة التتويج بلقب 2023 كانت نتاج عمل مؤسسي وفني عميق وليست مجرد ضربة حظ.

الحكايات الملهمة تتواصل مع مدربين صنعوا المعجزات بإمكانيات محدودة، مثل ستيفانو كوزين الذي جعل من جزر القمر قصة تدرس بتأهله التاريخي للبطولة القارية دون أي هزيمة، وجيمس كويسي أبياه الذي قاد السودان بذكاء فني مذهل، متفوقا على حساب بلده الأم غانا، ليؤكد أن العقل الأفريقي قادر على قراءة تفاصيل اللعبة بدقة متناهية.

كما يظهر مورنا راموريبولي كوجه مشرق للتدريب المحلي الصاعد، بعدما أعاد بوتسوانا إلى الساحة القارية بعد غياب دام 13 عاما، حاملا معه طموحات أمة صغيرة تحلم بمزاحمة الكبار. وفي أنغولا، يبرز باتريس بوميل، التلميذ النجيب لهيرفي رينار، الذي يطمح لاستخدام خبرته القارية الطويلة في جعل "الغزلان السوداء" الحصان الأسود للبطولة.

صراع العقول

وتبرز مدرسة الانضباط في شخص الألماني جيرنو رور مع بنين، والبلجيكي توم سانتفيت مع مالي، وكلاهما يمتلك سجلات حافلة في الملاعب الأفريقية تجعل منهما قائدين قادرين على تسيير المباريات المعقدة بذكاء تكتيكي عال.

مشهد متكامل

وفي سياق البحث عن الهوية المفقودة، يقف ديفيد باجو مع الكاميرون، وإريك شيل مع نيجيريا، وكلاهما تحت ضغوط هائلة لاستعادة بريق قوى عظمى بدأت تفقد بعضا من وهجها، مما يجعل من مشاركتهما في المغرب اختبارا حقيقيا لمستقبلهما الفني ومكانة منتخبيهما في القمة القارية.

إننا أمام مشهد كروي متكامل الأركان، حيث يلتقي "البروفيسور" براما تراوري، الذي يجسد الذكاء التكتيكي لبوركينا فاسو، مع خبرة الأرجنتيني ميجيل جاموندي في تنزانيا، وطموح موسى سيتشوني في زامبيا، والبلجيكي المتخصص بول بوت في أوغندا.

هؤلاء الـ24 مدربا ليسوا مجرد موجهين للاعبين، بل هم مهندسو أحلام ومؤلفو قصص وطنية، يخوضون في المغرب صراعا مريرا لا يقتصر على الـ90 دقيقة، بل يمتد ليشمل بناء فلسفات كروية ستحدد ملامح القوة في القارة لسنوات قادمة.

ومع اقتراب الصافرة، يبقى السؤال المعلق في فضاءات ملاعب الدار البيضاء ومراكش والرباط وأكادير وطنجة وفاس، أي عقل تكتيكي سيكون الأقدر على فك شفرات الدفاعات الأفريقية الحصينة؟ وأي فلسفة ستنتصر في النهاية؟ هل هي واقعية المدارس الأوروبية، أم حماس المدرسة المحلية، أم مكر الخبراء "الرحالة"؟ الأكيد أن المغرب 2025 لن تكون مجرد بطولة للأهداف، بل ستكون أعظم مناظرة فنية في تاريخ القارة، حيث يكتب 24 مدربا بمداد من العرق والطموح فصلا جديدا من فصول العظمة الأفريقية، مؤكدين أننا حقا في قارة مختلفة، تعيش كرة القدم كنبض حياة لا يتوقف.

التاريخ يرجح كفة منتخب مصر في انطلاقة مشواره ببطولة كأس أمم أفريقيا

أكادير (المغرب) - يتسلح منتخب مصر بتاريخه العريق وتفوقه في المواجهات المباشرة أمام زيمبابوي عندما يلتقي الفريقان، الإثنين، على ملعب "أدرار" بمدينة أكادير في انطلاقة مشوارهما بالمجموعة الثانية من النسخة الـ35 من بطولة كأس أمم أفريقيا لكرة القدم، المقامة في المغرب حتى 18 يناير.

يلتقي المنتخبان للمرة الـ14 في تاريخ المواجهات المباشرة، حيث يتفوق الفراعنة بشكل كاسح بتحقيق الفوز 8 مرات مقابل 4 تعادلات وفوز وحيد لمنتخب زيمبابوي بنتيجة 2 – 1 على أرضه في تصفيات كأس العالم 1994، بتاريخ 20 ديسمبر 1992. وسجل المنتخب المصري 21 هدفا مقابل 11 هدفا لمنافسه في إجمالي المواجهات المباشرة.

وستكون مواجهة أكادير هي الثالثة بين المنتخبين أيضا في بطولة كأس أمم أفريقيا، حيث تفوق المنتخب المصري بنتيجة 2 – 1 بهدفي تامر عبدالحميد ومحمد بركات بعد تقدم زيمبابوي بهدف بيتر ندولفو في مباراة الفريقين بصفاقس في بطولة كأس أمم أفريقيا 2024 في تونس. وكرر الفراعنة تفوقهم أيضا على زيمبابوي بهدف محمود حسن تريزيجيه على ستاد القاهرة في افتتاح مشوار الفريقين أيضا في بطولة 2019 التي أقيمت صيفا في مصر.

ولم يخسر المنتخب المصري في آخر عشر مباريات له أمام زيمبابوي محققا 7 انتصارات و3 تعادلات، وسجل نجمه الأول، محمد صلاح، مهاجم ليفربول الإنجليزي ثلاثية (هاتريك) عندما فاز المنتخب المصري على زيمبابوي بنتيجة 4 – 2 في تصفيات كأس العالم 2014، في 9 يونيو 2013 في هراري، بينما سجل نوليدج موسونا هدف زيمبابوي الوحيد. وهز المنتخب المصري شباك منافسه بهدفين على الأقل في خمس من آخر ست مباريات بين الفريقين، كما أن مديره الفني الحالي، حسام حسن، سبق أن خاض 4 مباريات ضد زيمبابوي كلاعب، فاز في مباراتين، وتعادل في واحدة، وخسر واحدة.

وبخلاف المواجهات المباشرة، فإن المنتخب المصري يبقى "زعيم القارة السمراء" لكونه الأكثر تتويجا باللقب برصيد 7 مرات آخرها الثلاثية الشهيرة في 2006 و2008 و2010، والأكثر وصولا إلى المباراة النهائية برصيد 10 مرات حيث خسر اللقب 3 مرات، منها مرتان في آخر 7 مشاركات له عندما خسر أمام الكاميرون بنتيجة 1 – 2 في نسخة 2017 بالغابون، والخسارة بركلات الترجيح أمام السنغال في نسخة 2021 بالكاميرون.

> المنتخب المصري لعب 111 مباراة في نهائيات بطولة كأس الأمم الأفريقية، وهو رقم قياسي، فاز في 60 منها وسجل 175 هدفا

لعب المنتخب المصري 111 مباراة في نهائيات بطولة كأس أمم أفريقيا، وهو رقم قياسي، فاز في 60 منها وسجل 175 هدفا، ولكن هناك عقدة تاريخية تلازمه حيث خرج من الدور الأول في ثلاث نسخ أقيمت بشمال أفريقيا، المغرب 1988 والجزائر 1990 وتونس 2004 ولم يتجاوز دور المجموعات سوى في نسخة تونس 1994، لكنه يبقى المنتخب الوحيد الذي فاز بألقاب كأس الأمم الأفريقية في شرق أفريقيا وغربها وشمالها وجنوبها.

ويملك الفراعنة سجلا قويا في مبارياتهم الافتتاحية في البطولة، حيث خاضوا 26 مباراة، حققوا 17 فوزا، مقابل 3 تعادلات، و6 هزائم بنسبة فوز 67 في المئة، بينما تعود آخر خسارة لهم في ضربة البداية أمام نيجيريا بهدف في نسخة 2021 بالكاميرون.

ولم يخسر المنتخب المصري سوى مباراة واحدة من آخر 22 مباراة له في دور المجموعات ببطولة كأس الأمم الأفريقية، حيث حقق 14 فوزا مقابل 7 تعادلات، ولكنه تعادل في جميع مبارياته الثلاث في دور المجموعات بالنسخة الماضية، وخرج من البطولة بركلات الترجيح على يد جمهورية الكونغو الديمقراطية في دور الـ16.

ولم يخسر رفاق محمد صلاح في آخر 10 مباريات لهم في بطولة كأس الأمم الأفريقية بل حققوا 3 انتصارات مقابل 7 تعادلات، وساهم نجم ليفربول في 11 هدفا بواقع 7 أهداف و4 تمريرات حاسمة في 4 مشاركات في البطولة.

في المقابل، فإن منتخب زيمبابوي يشارك في بطولة كأس الأمم الأفريقية للمرة السادسة، ولم يسبق له أن تجاوز دور المجموعات منذ مشاركته الأولى في 2004، بل لعب 15 مباراة في المونديال الأفريقي، فاز في ثلاث، وتعادل في اثنتين، وخسر في عشر.

ولم يسبق لزيمبابوي الفوز في المباراة الافتتاحية في البطولة بل تعادل مرة واحدة وخسر أربع مرات، وجاء تعادله الوحيد في انطلاقة المشوار أمام الجزائر بنتيجة 2–2 في نسخة 2017 بالغابون، بينما كان فوزه الوحيد في نسخة 2021 على غينيا في المباراة الأخيرة من دور المجموعات.

وجاءت جميع انتصارات زيمبابوي الثلاثة في بطولة كأس الأمم الأفريقية بنتيجة 2 – 1، وجميعها في الجولة الأخيرة من الدور الأول، بينما لم تحافظ على شباكها نظيفة في نهائيات كأس الأمم الأفريقية. ويتسلح منتخب الفراعنة في مواجهة أكاديمية بنجومه في خط الهجوم صلاح وعمر مرموش لاعب مانشستر سيتي ومصطفى محمد مهاجم نانت الفرنسي، ومحمود حسن تريزيجيه وأحمد مصطفى "زيزو" ثنائي الأهلي المصري، وزميلهما إمام عاشور، وكذلك عناصر الخبرة مثل محمد الشناوي حارس مرمى الأهلي أيضا.

لعبة الأرقام مستمرة

كتابة صفحة جديدة.. مبابي يعادل الرقم القياسي لرونالدو

مدريد - أنهى النجم الفرنسي كيليان مبابي عام 2025 بكتابة صفحة جديدة في سجل التاريخ مع نادي ريال مدريد، فمن خلال هدفه في شباك إشبيلية، رفع المهاجم الشاب حصيلة أهدافه بقميص الملكي إلى 59 هدفا خلال العام التقويمي الجاري.

هذا الإنجاز، الذي تحقق بالتزامن مع يوم عيد ميلاده، مكن مبابي من معادلة الرقم القياسي الأسطوري المسجل باسم البرتغالي كريستيانو رونالدو، كأكثر لاعب تسجيلا للأهداف مع النادي الملكي في عام واحد، وهو الرقم الذي صمد منذ عام 2013.

> ريال مدريد بقيادة ألونسو يعاني هذا الموسم، لكن مبابي كان اللاعب الأبرز، إذ سجل 29 هدفا في 24 مباراة ضمن جميع المسابقات

وخاض مبابي 58 مباراة ليصل إلى هذا الرقم التهديفي الاستثنائي، حيث تضمنت حصيلته تسجيل هدفين في مباراة واحدة، 11 مرة وثلاثة أهداف (هاتريك) أربع مرات، بالإضافة إلى تسجيله سوبر هاتريك (أربعة أهداف) في مناسبة واحدة.

وسجل مبابي 30 هدفا في النصف الثاني من الموسم الماضي، ليواصل توهجه في الموسم الحالي متصدرا قائمة هدافي الدوري الإسباني بـ18 هدفا، وهدافي دوري أبطال أوروبا بـ9 أهداف، ومع إضافة هدفيه في كأس ملك إسبانيا، يرتفع رصيده في الموسم الجاري وحده إلى 29 هدفا.

أبدى الفرنسي كيليان مبابي شعوره بالفخر لمعادلة رقم مثله الأعلى البرتغالي كريستيانو رونالدو. وقال مبابي لتلفزيون ريال مدريد "إنه يوم مميز لأنه عيد ميلادي، وكنت دائما أقول إنه سيكون حلما أن ألعب مباراة في يوم ميلادي مع ريال مدريد، النادي الذي أحلم به".

وأضاف "كان الهدف إنهاء العام بنتيجة إيجابية، والرقم القياسي أمر مذهل. أن أفعل مثل كريستيانو، مثلي الأعلى، أفضل لاعب في تاريخ ريال مدريد وأحد عظماء العالم، فهذا شرف لي". ويعاني ريال مدريد بقيادة شابي ألونسو هذا الموسم، لكن مبابي كان اللاعب الأبرز، إذ سجل 29 هدفا في 24 مباراة ضمن جميع المسابقات.

العرب
الإثنين 2025/12/22
السنة 48 العدد 13691

السجاد الحريري في سمرقند... تراث ينسج عقدة عقدة

تُعدّ صناعة السجاد الحريري اليدوي من أبرز معالم التراث الحرفي في سمرقند، إحدى محطات طريق الحرير التاريخي. ويستغرق نسج السجادة عامًا كاملًا باستخدام حرير طبيعي وأصباغ نباتية، في حرفة متوارثة عبر أجيال، ما يمنحها قيمة فنية وثقافية عالمية.

نسيج متوارث

سمرقند - تُعدّ المنتجات الحريرية التقليدية إحدى العلامات الفارقة لمدينة سمرقند الأوزبكية، المدينة التي شكّلت على مدى قرون محطة مركزية على طريق الحرير التاريخي، وملتقى للتجارة والثقافات والفنون القادمة من الشرق والغرب. ولا يزال الحرير، حتى اليوم، يحمل في خيوطه حكاية هذه المدينة العريقة، مجسّدا إرثا حرفيا نادرا يقاوم النسيان في عصر التصنيع السريع.

وتتجلّى قيمة هذا الإرث بشكل خاص في سجاد الحرير اليدوي، الذي يُعدّ من أكثر المنتجات الفنية تعقيدًا ودقة، إذ يستغرق نسجه ما لا يقل عن عام كامل من العمل المتواصل. فكل سجادة ليست مجرد قطعة زينة، بل عمل فني متكامل، تُختزل فيه مهارة النسّاج، وصبره، ومعرفته المتوارثة عبر الأجيال.

وعُرفت سمرقند تاريخيًا بأنها مركز للعلم والمعرفة، وموطن للمدارس والمراصد، لكنها اشتهرت أيضًا بصناعاتها الحرفية الدقيقة، وعلى رأسها نسج الحرير. ولا يكاد يخلو برنامج أي سائح يزور المدينة من جولة في الأسواق والورش التي تُنتج السجاد الحريري والأقمشة المزخرفة والأوشحة التقليدية، حيث تتحوّل عملية الشراء إلى تجربة ثقافية حيّة.

ويُعدّ "مصنع سمرقند بخارى للسجاد الحريري" من أبرز الوجهات التي تستقطب الزوار، ليس فقط لاقتناء السجاد، بل لمتابعة مراحل صناعته عن قرب. ففي أروقته، يمكن للزائر أن يشاهد النسّاجين وهم يعملون على الأنوال الخشبية التقليدية، مستعيدين تقنيات لم تتغير كثيرًا منذ مئات السنين، في مشهد يربط الحاضر بالماضي.

ويعتمد المصنع في صناعة سجاده على الحرير الطبيعي والصوف فقط، دون اللجوء إلى أي مواد صناعية، سواء في الخيوط أو في الأصباغ. وتُستخدم مواد طبيعية بالكامل في تلوين الخيوط، مثل النباتات والجذور وقشور الأشجار، ما يمنح السجاد ألوانًا دافئة وثابتة. وتستغرق عملية الصباغة ما بين 20 دقيقة إلى ساعة، تبعًا لنوع المادة المستخدمة ودرجة اللون المطلوبة.

وقبل أن تبدأ عملية النسج، يُعدّ "الرسم التخطيطي" أو المخطط الأساسي للسجادة، وهو بمثابة خارطة دقيقة للعمل، حيث تمثل كل نقطة فيه عقدة واحدة. ويُحدَّد في هذا الرسم عدد العقد، وألوانها، ومواقعها بدقة متناهية، ما يجعل أي خطأ في التنفيذ كفيلًا بإفساد العمل بأكمله.

وتحتاج سجادة حريرية متوسطة الحجم، تبلغ مساحتها نحو أربعة أمتار مربعة، إلى عام كامل من النسج المتواصل. ويحتوي الصف الواحد في هذا النوع من السجاد على نحو ألف و145 عقدة، وكلما زاد عدد العقد في السجادة، ارتفعت قيمتها الفنية والمادية، باعتبار أن كثافة العقد تعكس مستوى المهارة والدقة المبذولة في إنجازها.

ولا تزال هناك طرق تقليدية يعتمد عليها الحرفيون والخبراء للتحقق من أن السجاد مصنوع يدويًا من الحرير الطبيعي، من بينها ملمس الخيوط، وعمق اللون، وشكل العقد، إضافة إلى طريقة انعكاس الضوء على سطح السجادة، وهي تفاصيل يصعب تقليدها في المنتجات الصناعية.

محمد نبي سوات توردي، ابن أحد مؤسسي المصنع، يؤكد أن صناعة السجاد ليست مجرد مهنة بالنسبة لأسرته، بل أسلوب حياة متوارث منذ خمسة أجيال. ويشير إلى أن المصنع، الذي تأسس عام 1991، يعمل فيه حاليًا نحو 450 عاملًا، معظمهم من أبناء المنطقة الذين تعلّموا الحرفة منذ سن مبكرة.

ويكشف توردي أن أسرار صبغ الحرير والصوف لا تزال محفوظة لدى والده، البالغ من العمر 85 عامًا، والذي يُعدّ المرجع الأهم في هذا المجال. ويقول مبتسمًا "أنا لا أعرف سوى 60 في المئة من أسرار هذه العملية، ووالدي يمازحني دائمًا قائلًا: لا تزال شابًا يا بني، لديك متسع من الوقت لتعلّم الأربعين في المئة المتبقية".

وتعكس هذه الحكاية طبيعة الحرف التقليدية في سمرقند، حيث لا تُختصر المعرفة في كُتب أو كتيّبات، بل تُنقل شفهيًا ومن خلال الممارسة اليومية، ما يجعل الحفاظ عليها تحديًا حقيقيًا في عالم سريع التغيّر.

ورغم التحديات، لا تزال صناعة السجاد الحريري في سمرقند صامدة، مدفوعة بشغف الحرفيين واهتمام السياح والجامعيين من مختلف أنحاء العالم، لتبقى هذه المدينة شاهدة على أن طريق الحرير لم يكن مجرد مسار تجاري، بل طريقًا للفن والذاكرة والهوية.

القيروان تكتشف شبكتها المائية المفقودة

تونس - أعلن المعهد الوطني للتراث في تونس عن اكتشاف منشآت مائية فريدة ذات أهمية أثرية استثنائية في محيط فسقيات الأغالبة الشهيرة بمدينة القيروان التونسية. جاء هذا الاكتشاف خلال أعمال الترميم وإعادة التهيئة الجارية للموقع الأثري العريق.

وأوضح بيان رسمي للمعهد أن هذا الاكتشاف يُعد "الأول من نوعه" في هذا الموقع، حيث تشير المعطيات الأولية للبحوث الأثرية الجارية إلى ارتباط هذه المنشآت المكتشفة مباشرة بمنظومة تزويد الفسقيات بالمياه خلال فترة تاريخية سابقة، وهو ما يفتح آفاقا جديدة لفهم النظام الهيدروليكي المعقد الذي كان قائما.

وقال مصدر مسؤول في المعهد لوكالة الأنباء السعودية (واس) "استنادا إلى النتائج الأولية، نرجح أن هذه المنشآت كانت جزءا من الشبكة التاريخية التي كانت تغذي الفسقيات، مما يعطي بعدا جديدا لفهم عبقرية التصميم الهندسي المائي في العصر الأغلبي".

وذكر المعهد أنه يعتزم الشروع قريبا في تنفيذ "حفرية إنقاذ" متخصصة بالموقع، تهدف إلى استكمال جمع المعطيات الأثرية الضرورية، وتسليط الضوء على كيفية استغلال هذه المنشآت المائية، وتحديد تاريخها الدقيق، وذلك من خلال برنامج علمي متكامل يشمل الاستقصاءات الأثرية المتقدمة وأعمال التوثيق التفصيلية التي ستنجز خلال المرحلة المقبلة.

ويُعزز هذا الاكتشاف الاستثنائي القيمة التاريخية والعلمية لفسقيات الأغالبة، التي تُعتبر من أبرز الإنجازات الهندسية في تاريخ الحضارة الإسلامية بالمدينة، والتي تأسست في القرن التاسع الميلادي (حوالي 836م) في عهد الأمير الأغلبي أبي إبراهيم أحمد. وتُعد الفسقيات نظاما معقدا لجمع وتخزين المياه، يتكون من سلسلة من الأحواض المتصلة، ويشهد على التطور التكنولوجي المتقدم في مجال إدارة الموارد المائية في الحضارة الإسلامية.

غادة عبدالرازق تنسحب من «عاليا»

القاهرة - في مفاجأة من العيار الثقيل هزّت الوسط الفني، أعلنت النجمة غادة عبدالرازق انسحابها المفاجئ من بطولة مسلسل "عاليا"، والذي كان من المقرر أن تخوض به غمار السباق الدرامي الرمضاني لعام 2026. هذا القرار جاء صادما للجمهور ولصناع العمل على حد سواء، خاصة وأنه اتخذ بعد انطلاق عجلة التصوير بالفعل وتوثيق اللحظات الأولى لبدء المشروع.

كانت البداية توحي بأجواء إيجابية ومبشرة، حيث شارك الفنان صبري فواز متابعيه عبر حسابه على إنستغرام صورة احتفالية تجمعه بأبطال العمل أمام كعكة الانطلاق، معلنا بحماس عن بدء تصوير المشاهد الأولى استعدادا للموسم المقبل. إلا أن هذه الأجواء الاحتفالية لم تدم طويلا، إذ توقف التصوير فجأة بانسحاب غادة عبدالرازق دون الكشف عن الأسباب الكامنة وراء قرارها، ما وضع المنتج إسلام المرسي في سباق مع الزمن لإجراء تعديلات جذرية في فريق العمل من أجل ضمان استكمال التصوير واللحاق بالموسم.

ولم يكن انسحاب غادة هو العقبة الوحيدة التي واجهت "عاليا"؛ فقد سبقها الفنان محمد رياض بالاعتذار عن المشاركة في العمل، حيث نشر عبر حسابه في فيسبوك رسالة مقتضبة تمنى فيها التوفيق لزملائه، قائلاً "اعتذرت عن مسلسل 'عاليا'، وأتمنى كل التوفيق لأسرة المسلسل". المسلسل الذي يخرجه أحمد حسن ومن تأليف أيمن سلامة، كان يطمح لجمع توليفة فنية مميزة، لكن الانسحابات المتتالية فرضت واقعا جديدا على جهة الإنتاج.

يُذكر أن غادة عبدالرازق كانت قد حققت حضورا لافتا في موسم رمضان 2025 من خلال مسلسل "شباب امرأة"، الذي أعادت فيه تقديم رواية الكاتب أمين يوسف غراب برؤية عصرية، وشاركتها البطولة نخبة من النجوم، مثل يوسف عمر وجوري بكر ومحمد محمود، تحت قيادة المخرج ذاته أحمد حسن، وهو ما جعل الجمهور يترقب تعاونها الجديد في "عاليا" قبل أن يتبخر هذا الأمل بالانسحاب الأخير.

كنافة أنطاكيا.. نكهة تراثية تتوجها العالمية

أنقرة - تربّعت كنافة أنطاكيا على عرش قائمة أفضل 100 حلوى في العالم، بحسب تصنيف صادر عن منصة "تيست أطلس" العالمية المتخصصة في رصد وتقييم المأكولات التقليدية عبر مختلف الثقافات.

وجاء تتويج كنافة أنطاكيا بالمركز الأول عقب منافسة قوية شملت 2.274 صنفًا من الحلويات من دول متعددة، خضعت لما يقارب 97 ألفًا و422 تقييمًا من مستخدمي المنصة وخبراء التذوق، وفق النتائج التي نُشرت في 15 ديسمبر الجاري.

وحققت الكنافة معدل تقييم بلغ 4.51 درجة، متقدمة بذلك على أنواع شهيرة من المثلجات البريطانية والإيطالية التي جاءت في المراكز اللاحقة.

وتكمن خصوصية كنافة أنطاكيا في عناصر تميّزها عن غيرها في المنطقة، إذ لا يقتصر تفوقها على أسلوب التحضير، بل يرتبط أساسًا بنوع الجبن المستخدم في إعدادها. فهذا الجبن فريد من نوعه، حلو المذاق، غير مملّح، وقابل للتمدد، كما أنه مسجّل رسميًا منذ أربع سنوات كمنتج يحمل مؤشرًا جغرافيًا، شأنه شأن الكنافة نفسها، ما يمنحها طابعًا محليًا أصيلًا ونكهة يصعب محاكاتها.

وتُعد مدينة أنطاكيا، عاصمة ولاية هطاي جنوبي تركيا، من المدن المدرجة ضمن شبكة المدن الإبداعية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "يونسكو" في مجال فنون الطهي.

أما طريقة إعداد هذه الحلوى المميزة، فتقوم على وضع طبقة من الجبن المُحلى القابل للتمدد بين خيوط عجينة الكنافة الرفيعة، قبل قليها على الجانبين بالسمن أو الزبدة حتى تكتسب لونها الذهبي المعروف، ثم تُسقى بالقطر الساخن، مع إمكانية تقديمها إلى جانب المثلجات حسب الرغبة.

صباح العرب

كرم نعمة
كاتب عراقي

جرح عميق في ذاكرة العراق

قال بورخيس يومًا "الجنة مكتبة". لم يكن يبالغ، كان يصف مصيره. القراءة عنده ليست عادة، بل قدر. المكتبة ليست مكانًا، بل كون لا ينتهي، حيث الكلمات تتحول إلى مصائر، والكتب إلى حيوات إضافية داخل الحياة.

وأنا، في هذا العمر، أجد نفسي محظوظًا لأنني أقرأ، وأقرأ، وكلما شعرت بتعب ساعات القراءة أعود إلى كتاب كوينتين بيل عن سيرة فرجينيا وولف لأجدد تلك النشوة التي تصنعها اللغة حين تكون صادقة مع ذاتها. كتاب كوينتين عن خالته فرجينيا لا يشيخ، لأنه يضيء في كل مرة، كأن اللغة فيه كائن حيّ يتجدد.

لكن ما معنى أن تكون الكتابة صادقة؟ بيل يجيب من خلال نصه لا من خلال التعريفات. يقول "الكتاب جزء من الذات، وعند دفعه إلى القراء يشعر المرء وكأنه يدفع طفله إلى حركة المرور". هنا الكتابة ليست دفاعًا ولا تبريرًا، بل تعرية للذات أمام الآخرين، اعتراف يضيء أكثر مما يبرر. ويضيف في موضع آخر "الشيء الملعون في الفن الرديء هو أن عدم الإخلاص الكامن في جذوره لا يدركه الفنان نفسه". هذه العبارة تصلح أن تكون معيارًا نقديًا لأي كتابة في فن السيرة والمذكرات. فالإخلاص للذات وللغة هو ما يمنح النص إشراقه، أما التلفيق فإنه يفضح نفسه مهما بدا متقنًا.

حين نلتفت إلى كتب المذكرات والسير الذاتية التي صدرت في العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة، نجد أن أغلبها لم تُكتب بهذا النفس. لم تكن شهادات، بل محاكمات. لم تكن لغة تبحث عن جوهرها، بل أقنعة تحاول أن تبرئ أصحابها مما حصل. الكاتب فيها لا يتقدم كشاهد، بل كمدافع، يتقمص دور الضحية أو البطل، بينما ما زال كثير من شخوص الأحداث أحياء يعرفون الحقيقة.

أليس هذا هو التلفيق المكشوف؟ أن تتحول المذكرات إلى خطاب دفاعي، وأن تفقد اللغة اتساقها الداخلي لأنها لا تنبع من الذات، بل من صورة مصطنعة؟ إن السر المشرق في الكتابة لا يكمن في البطولة المصطنعة، بل في الاعتراف بالضعف، في الإضاءة على الالتباس، في تحويل التجربة الفردية إلى شهادة إنسانية.

اللغة حين تكون مخلصة، تصبح ضوءًا ينساب في النص، يضيء ما هو شخصي ليكشف ما هو عام. أما حين تكون متواطئة مع التلفيق، فإنها تنطفئ، وتترك النص باردًا، بلا حرارة، بلا حياة. لهذا يحتاج فن السيرة والمذكرات في العراق إلى مراجعة جذرية: أن يتحرر من هاجس التبرئة والتلميع، وأن يعود إلى جوهره، شهادة صادقة تحفظ الذاكرة وتفتح أفقًا جديدًا للقراء. وليس كما يحدث الآن في التدمير المتعمد للذاكرة الجمعية وإلحاق جرح عميق بالتاريخ الحديث للعراق. كذلك تُلحق ما يمكن أن نسميه قسرا "النخبة" -السياسية منها والأدبية- جرحا عميقا بنفسها وبتاريخ البلاد المعاصر.

حين تتحول المذكرات والسير الذاتية إلى خطاب دفاعي، فإنها لا تكتفي بتزييف صورة فرد، بل تساهم في تدمير الذاكرة الجمعية. العراق، في عقوده الأخيرة، عاش أحداثًا كبرى ما زالت جراحها مفتوحة، وما زال شهودها أحياء. وحين يعمد الكاتب أو السياسي إلى إعادة صياغة تلك الأحداث بلغة تبريرية، فإنه يطمس الشهادة الحقيقية ويزرع في الذاكرة العامة صورة زائفة. هذا ليس مجرد خطأ فردي، بل فعل متعمد يهدد التاريخ المعاصر، لأنه يخلط بين الحقيقة والخيال، بين الاعتراف والإنكار. وهكذا تصبح المذكرات أداة لمحو الذاكرة بدل أن تكون وسيلة لحفظها.

المفارقة أن هذا التلفيق لا يجرح التاريخ وحده، بل يجرح الكاتب نفسه أيضًا. فاللغة التي تُكتب بروح الدفاع تفقد اتساقها الداخلي، وتتحول إلى قناع هشّ، يفضح صاحبه أكثر مما يحميه. القارئ يشعر بالافتعال، ويكتشف غياب حرارة الاعتراف. وهكذا يخسر الكاتب مصداقيته، ويخسر النص قيمته، ويخسر التاريخ شاهدًا كان يمكن أن يضيء جانبًا من التجربة العراقية. إن الجرح هنا مزدوج: جرح للذات التي لم تجرؤ على الاعتراف، وجرح للذاكرة الجمعية التي حُرمت من شهادة صادقة.